د. محمد طروس

النظرية الحِجاجية

من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية

مكتبة الأدب المغربي



دار الثقافة
للنشر والتوزيع

د. محمد طروس

النظرية الحجاجية

من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية


دار الثقافة
مؤسسة للنشر والتوزيع
32-34 شارع فيكتور هيكو — ص.ب. 4038
الهاتف 022.30.76.44 - 022.30.23.75
فاكس 022.30.65.11 — الدار البيضاء 20500

الكتـــاب : النظرية الحِجَاجية
المؤلـــف : د. محمد طروس
الطبعـــة : الأولى 1426-2005
النـاشـــر : دار الثقافة

الغــلاف : للفنان جيرار مونتماصون
المطبعـــة : النجاح الجديدة – الدار البيضاء
الإيــداع : القانوني رقم 2005/813
ردمـــك : 9981-02-571-2

تقديم

يقارب هذا الكتاب نظرية الخطاب، وصياغة نموذج نظري تحليلي لدراسة الأشكال والتحققات الخطابية، ورصد الخطاب المتعالي المجرد المؤطر لكل هذه الاختلافات والتنوعات، متجاوزا حدود النص المادية. إذ يتحدد مجال المقاربة في ما وراء البنية النصية، فنتجاوز النص كبنية مغلقة، لا تحيل إلا على ذاتها، وتستند في تشكلها والتحامها وتماسكها على إمكانياتها وطاقاتها الداخلية الصوتية والصرفية والتركيبية، إلى الخطاب كبنية منفتحة على سياقات خارجية في علاقة تفاعلية مستمرة.

نفترض في البداية أن للخطاب دورا أساسيا وحاسما في اشتغال النمطية التي تطبع سلوكاتنا وخطاباتنا ؛ إذ نلاحظ أننا أمام ظواهر سلوكية نمطية تتكرر وتعيد إنتاج ذاتها باستمرار ؛ وتمتص كل سلوك غريب أو تمظهر جديد، فتكسبه خصائصها وطبيعتها، ليصبح مألوفا ومقبولا ؛ أو ترفضه وتنبذه، إن كان من طبيعة مخالفة لبنيتها أو لشروطها السياقية، وخلفياتها القيمية. سواء في عملية التبني والشرعنة، أو في عملية الرفض والإقصاء. يمكن أن نلاحظ هذا بوضوح، في ما يثيره ظهور شكل جديد للموضة - مثلا - من مواقف وخطابات، تختلف سلبا وإيجابا ؛ فقد يبقى في حدود الانفعالات الفردية المباشرة، فيثير النفور أو الاستغراب، أو يدعو إلى الامتعاض أو الانبهار ؛ وقد يصطدم بقيم وأعراف مجموعة أو مجموعات بشرية، فتنتج حوله ضجة من الأحاديث اليومية، والخطابات المؤسساتية الإعلامية والسياسية والدينية، فينسحب هذا الشكل، أو يتعدل لينسجم مع قيم المجموعة الرافضة وأعرافها ؛ وقد يواكبه خطاب إشهاري مدعم، يضفي عليه الشرعية ويعطيه قوة الحضور والاستمرار، وتتناسل الخطابات المناهضة أو المساندة.

هكذا يثير نفس السلوك الطبيعي أو الخطابي خطابات ومواقف متضاربة ومتناقضة، مما يعطي للسلوك وللخطابات المؤازرة

أو الرافضة، إمكانية التفاعل والاستمرار ؛ ويتحول الصراع بين الظواهر والسلوكات إلى صراع بين الخطابات. فعلاقة التلازم الضروري بين السلوك والخطاب، لاتتحقق ولا تستمر إلا داخل الخطاب، الذي يصير - في نفس الآن - سلوكا وخطابا ؛ إذ يزاوج بين العمل على ترسيخ سلوك طبيعي أو خطابي خارجي أو مقاومته ورفضه ؛ وبين العمل على تدعيم ذاته وشرعنتها، وتحدي غيره من الخطابات، باعتباره الخطاب الأمثل والأكفأ، فيطور آلياته وأدواته وكفاياته، ويؤسس ذاته كنمطية قادرة على التوالد والاستمرار.

كيف يقوم الخطاب بهذه الوظيفة المضاعفة ؟ ومن أين له القدرة على ذلك ؟ هل تنتج من مكوناته وبنيته النصية الداخلية ؟ هل تتولد مما يدافع عنه من قضايا ومواقف ؟ أم مما يستند عليه من أنساق قيمية واعتقادية ؟ أم من الشروط البشرية والخطابية التي تحكم إنتاجه وتلقيه ؟. وإذا افترضنا أن قدرته الخطابية تتشكل من كل هذه العناصر، فكيف يتم التفاعل بينها لتحقيق الكفاية الخطابية ؟ وإذا كان الخطاب، من هذا المنظور، يوجد بالضرورة في مواجهة مع خطابات تتبنى موقفا مضادا ؛ أو في موازاة مع خطابات تتبنى نفس ما يتبناه، فكيف يصارع الأولى، وكيف يتميز عن الثانية ؟ كيف يدافع عن وجوده وعن الموقف المتبنى في الآن نفسه ؟.

مما سبق نفترض أن الخطاب لا يكتسب سمته الخطابية إلا مما يقوم به من وظائف ؛ وأن نسيجه الوظيفي يتمحور حول الوظيفة الحجاجية كوظيفة أساس، مسؤولة عن توليد الفعل الخطابي ؛ فلا خطاب بدون وظيفة ولا وظيفة بدون حجاج. من هذا الافتراض ينبثق السؤال المركزي الذي يوجه دراستنا ويرسم تمفصلاتها. كيف نرصد السمة الحجاجية للخطاب ؟ ما خصائصها ؟ كيف تشتغل ؟ كيف تتبنين وتُبنين الخطاب ؟ كيف ننتقل من العام إلى الخاص، من المفهوم المجرد للخطاب إلى تحققاته المتنوعة، فنجعل من مفهوم الحجاج وتقنياته وآلياته، أدوات إجرائية تحليلية، قادرة على دراسة أشكال الخطاب، وإبراز تحققاته الحجاجية ؟. أتمنى أن يكون هذا الكتاب قد حقق جزءا من طموحه.

مدخل

حين نقارب مفهوم الحجاج لأول وهلة، يتضح أنه مفهوم عائم، يصعب حصره وتحديده داخل ركام هائل من الكتابات والمرجعيات النظرية، إذ نجده متواترا في الأدبيات الفلسفية والمنطقية والبلاغية التقليدية ؛ وفي الدراسات القانونية ؛ والمقاربات اللسانية والنفسانية والخطابية المعاصرة؛ ولا ينحصر المشكل في تشعب الخريطة وتنوعها فحسب، بل في تعدد الدلالات والاستعمالات التي تتباين تباينَ كل هذه الأطر النظرية والمجالات المعرفية، مما يستدعي إعادة تنظيم الخريطة، ورصد التداخلات والاختلافات، ويجعلنا بالضرورة نلجأ إلى آلية للإقصاء والانتقاء، تبقي على المقاربات التي تركز على الحجاج كوظيفة خطابية، وتبعد الكتابات والدراسات التي لا تحفل بالخطاب ولا بوظائفه. أي أننا سنركز في بنائنا لمفهوم الحجاج، فقط، على المجالات التي تهتم بالخطاب في تشكلاته وتحققاته وكيفيات اشتغاله.

تنحصر إذن حدود خريطتنا في مجالات خطابية ثلاثة : البلاغة، المنطق، اللسانيات ؛ وداخلها سنتتبع مفهوم الحجاج، لا من أجل جرده أو عرضه لغايات تعريفية أو تعليمية، وإنما لبناء نموذج نظري قادر على وصف وتفسير الآليات الحجاجية المُبنينة للخطاب كبناء مجرد، أو كما يتحقق في مختلف الأشكال الخطابية.

من هذا المنظور سنتعامل مع المجالات المختارة كنماذج نظرية وتحليلية، فنقيس كفايتها ومدى ملاءمتها أو قصورها عن الغايات التحليلية والنظرية المتوخاة، واستنادا على هذا المقياس تشتغل آلية الإقصاء والانتقاء، وتنطلق عملية بناء النموذج النظري التحليلي المؤهل والأقرب إلى وصف الخطاب، ولتنطلق عملية البناء من الشتات.

تحديدات أولية :

نتطلق في مقاربتنا للنظرية الحجاجية من بعض الملاحظات البسيطة، كمحاولة أولى لملامسة مفهوم الحجاج وتحديد مجالاته، وهي مقاربة تعتمد بالدرجة الأولى على الحدس والملاحظة اليومية المباشرة، وعلى بعض التعاريف والملاحظات المبثوثة في القواميس والكتابات التعليمية التبسيطية.

1 ـ تتلخص الملاحظة الأولى في كون الحجاج بقدر ما هو مألوف كممارسة، وحاضر في كل أنشطتنا اليومية، بقدر ما هو منفلت ومستعص على الإحاطة والتعريف، إذ نصادفه في الحوارات بين الأشخاص، وعلى صفحات الجرائد، وفي البرامج والمواد الإذاعية والتلفزية ؛ ونتلمسه في النصوص والعروض الإشهارية، أو في المجلات واليوميات المتخصصة. بل إننا، في لحظات مختلفة، وظروف متباينة، نلجأ إلى الحجاج، لندافع عن قضية أو نبرر سلوكا، لندين أو نمدح، لنقف مع أو ضد اختيار أو قرار. ونكون أيضا، هدفا لحجاج الآخرين، في نفس السياقات وحول نفس المواقف. ومع ذلك، فإن الحجاج، كطبيعة وعلاقات وشروط وآليات اشتغال، يكاد يكون مجهولا. كيف نعرف هذا الحاضر المنفلت ؟ سؤال يطرح نفسه كمرحلة أولية

ضرورية للاقتراب من المقاربات الحجاجية، وتحديد منطلقاتها الأساسية.

2- حين نقارب الموسوعات والقواميس المتخصصة، لوضع تحديد أولي لمفهوم الحجاج، تواجهنا في الغالب الأعم نظرتان تتقابلان وتتوازيان في تعاملهما مع المفهوم:

أ - الحجاج في النظرة الأولى (سلسلة من الحجج تتجه جميعها نحو نفس النتيجة)، أو (هو الكيفية التي تقدم بها الحجج وتنظم) (لالاند، 1951) ؛ أو (مجموعة من الاستدلالات الموجهة لإثبات أطروحة). وتعتبر الحجة في هذه النظرة (دليلا أو استدلالا لدعم إثبات) (لاروس، 1966).

ب - الحجاج في النظرة الثانية (إشارة إلى الشك، لأنه يفترض أن مجال الاتفاق حول موقف معين، ليس واضحا بما فيه الكفاية، أو لا يفرض بالقوة الكافية) ؛ مما يجعل مجال الحجاج (مجالا للشبيه والمعقول والمحتمل الذي ينفلت من كل الضرورات الحسابية ؛ إذ أن طبيعة المداولة والحجاج، تتعارض مع الضرورة والبداهة، لأننا لا نحاج ضد البداهة، ولا نتداول حين يكون الحل ضروريا) أو أنه (إجراء يسلكه فرد أو مجموعة لدفع مستمع إلى تبني موقف، اعتمادا على إثباتات أو حجج) (فولوكييه، 1962).

في أي وجهة نسير؟ هل نتبنى النظرة الأولى، فنعتبر الحجاج تقنيات وأدوات معزولة عن السياق وعن المتكلمين ؛ أم نسير في الوجهة المخالفة، حيث الحجاج مجال للشبيه والمحتمل وميدان لتفاعل الذوات، ودفاع عن قضية، يقوم على تبريرات، وعناصر عقلية منطقية ؟. قد يكون الاحتمال الثاني أقرب إلى وجهتنا التحليلية، لأنه يستحضر تفاعل الذوات كمكون خطابي سياقي.

3 ـ تخضع الكتب التعليمية والكتابات التبسيطية، بدورها، للنظرة الثنائية، إذ ترصد الحجاج في عدة تقابلات قائمة على معايير ترتبط بطبيعته ووظيفته وعلاقته بالمتلقين والوضعيات التواصلية ؛ مما يزيد مفهوم الحجاج لبسا وغموضا. لنتبين ذلك من عرضنا لبعض التقابلات البارزة :

التأثير/ الاستدلال :

يهدف الحجاج، في الآن نفسه، إلى أن يكون إجراء عقليا، و قوة تأثيرية، مع ما يوجد بينهما من تنافر. فالتأثير يقود إلى الانخراط، لأنه يملك تقنيات التعبئة، ويتموضع داخل علاقات القوى، وعلاقات الإغراء المتبادلة، وما تحمله من شحنات عاطفية ؛ والاستدلال ينشئ الروابط بين القضايا، ويعمل على توسيع وتدعيم حقل المعرفة. (اورليون، 1938 : 9).

حين نعيد ملاحظة هاتين الوظيفتين، نجدهما تقودان البحث في وجهتين مختلفتين يصعب إيجاد أي تمفصل بينهما، فالاستدلال يجعل من الحجاج قضية منطقية صرفة، وآلة للبحث المعرفي، في حين يقودنا التأثير إلى المجال الاجتماعي، حيث الحجاج تقنية للتعبئة وتسخير الأذهان ؛ وتبني إحداهما يجعلنا نتعامل مع الحجاج بمعزل عن الخطاب.

الاتفاق/ الاختلاف :

يتوزع الحجاج بين البحث عن الاتفاق، وبين واقع الاختلافات اللانهائية بين الأفراد أو المجموعات ؛ فإذا كان الاتفاق بين من يحاج وبين من ينتمي إلى أطروحته، أمرا ممكنا ؛ فإن للأطراف المخالفة وجهات نظر، لا تقبل أن تغيرها الحجج المضادة. ولنا في المناظرة الانتخابية والبرلمانية، والمواجهات

بين ممثلي الدفاع وممثلي الاتهام في المحاكمات القضائية، أمثلة بارزة للحجاج الذي يحافظ على استمرار الخلاف. وقد تظهر اختلافات بين المنتمين لنفس الأطروحة، وهي ليست اختلافات هامشية أو عرضية ؛ لأن الاتفاق حول قضية لا يعني بالضرورة اتفاقا للأذهان، بل إن كل اتفاق يحمل في باطنه اختلافا مؤجلا. (اورليون، 1983 : 11 - 12).

ميزة هذا التقابل أنه يربط الحجاج بأطروحة، غير أنه لا يجعلها نواة أو بؤرة تجتمع حولها الخيوط الخطابية لبناء الخطاب كآلية دفاعية، بل يربطه باستجابة المتلقين، سلبا أو إيجابا، بغض النظر عن فعل الخطاب، هنا أيضا لا يشكل الحجاج مكونا خطابيا.

الحقيقة / الفعالية :

يرتبط الحجاج، نظريا، بالحقيقة : يحترمها، ويساهم في تثبيتها، ويعمل على تطويرها ؛ ويرغب عمليا في النجاح والفعالية، مستعملا من أجلهما كل الإمكانيات المتاحة. فالاستراتيجيات العسكرية، واستراتيجيات الألعاب التنافسية، والمواجهات الإيديولوجية، والصراعات الاجتماعية، والقتالات بين الأفراد، لا تهتم إلا بالنجاح في ما تخوضه من معارك ومواجهات ؛ أما الحقيقة الخالصة، فتصبح مجرد اقتراحات وقراءات متعددة للوقائع، ولكل قراءة مقبوليتها وما يبررها من حجج؛ حتى الوقائع التاريخية الصادقة في بعض العصور والأمكنة، يلحقها الشك، وتقرأ قراءة مخالفة في أزمنة وبيئات أخرى ؛ أما التصورات النظرية، فإنها تظل بدون شك مثار جدل وخلاف واسعين. (اورليون، 1983 : 12- 13).

يتعد هذا التقابل أيضا عن وجهة بحثنا، فالحقيقة والفعالية معا هدفان موجودان خارج الخطاب، يتوخى الحجاج الوصول إليهما. أي أنهما محركان للحجاج، وليسا تقنيتين خطابيتين.

تنوع الوضعيات التواصلية :

يختلف الحجاج، باختلاف العلاقات التداولية، وباختلاف الوظائف والمجالات. فقد يكون ذاتيا حميميا، تلجأ فيه الذات إلى حوار داخلي لإقناع نفسها ؛ وقد يكون ثنائيا يتم بين فردين أو فريقين متقابلين، أو بين خطيب وجمهور ؛ وقد يحتاج الأمر إلى عدد من الأفراد. ففي مجال الدعاية والإشهار، مثلا، يكون التصور والبث من عمل المجموعات، ويستهدف جمهورا عريضا ؛ إذ يكلف رؤساء أحزاب أو مقاولات فرقا متخصصة، باكتشاف وتنظيم الحجج الكفيلة بدفع أكبر عدد ممكن، إلى الانخراط في برنامج أو استهلاك منتوج. وقد تكون الوضعية التواصلية ثلاثية، فيتحاور الأشخاص ويتناظرون أمام جمهور، كما هو الشأن في محاورات أفلاطون والمناظرات الجدلية والقضائية، والمواجهات التلفزيونية. تتفاوت درجة سلبية الجمهور، تبعا لكل نوع من أنواع هذه الوضعية الثلاثية ؛ في المحاورات الأفلاطونية يتتبع الجمهور عملية البحث عن الحقيقة ؛ وفي المناظرات الجدلية والخطابية، يتابع كما لو كان حاضرا في فرجة رياضية ؛ وفي الحالات الأخرى يكون هو المستهدف مباشرة، إذ أن للمتناظرين موقفا محددا منذ الانطلاقة، لا يتغير أثناء التبادل، ولا يتغيى طرف إقناع الطرف الآخر، بل غاية كل محاور أن يتبنى السامع موقفه، أو أن يقترب منه، ويبتعد عن الموقف المضاد.

حتى في الحجاج الذاتي الحميمي، حيث يقف الفرد أمام خيار، يحاج نفسه لصالحه أو ضده، ويقرر دون أن يستشير أحدا، يظل الجانب الاجتماعي واردا، لأن الذي يداول نفسه يستحضر الآخر، بشكل أو بآخر، كأن يلجأ إلى حجج استقاها من الخارج، أو سمعها تستعمل من طرف آخرين، أو يشمل قراره الفردي مصلحة الآخرين، عبروا عنها أم لم يعبروا. ومهما تعددت حالات الحجاج الذاتي، فإنه يظل موجها بمعايير أو قيم مستمدة من المحيط الاجتماعي، ومحكوما بصورة الأشخاص الذين يعبرون عنها أو يجسدونها. (اورليون، 1983 : 9).

يربط هذا التقابل الحجاج بالوضعية التواصلية التي يتواجد فيها المتخاطبون، ويركز على البعد الفردي والاجتماعي في تكوين الحجاج ؛ الشيء الذي يجعله بدوره يتموقع خارج الخطاب.

إذا أعدنا النظر في هذه التقابلات من حيث إمكانيتها في المساهمة في بناء مفهوم الحجاج، ومدى قربها أو بعدها من التصور الذي تقوم عليه وجهة البحث، تسترعي انتباهنا ملاحظتان اثنتان، تجعلان مساهمة الكتابات التي أنتجتها في بناء النموذج النظري الذي نتوخاه أمرا مستبعدا :

أ. بالرغم من تعددها الظاهر، فهي لا تغني تصورنا لمفهوم الحجاج، ولا تفتحنا على تعدد للمقاربات، بل تتناول الظاهرة الحجاجية في تحققاتها السوسيولوجية أو السيكولوجية أو المنطقية، وتكاد تتلخص جميعها في كون الحجاج ممارسة عقلية أو تقنية للتأثير أو للبحث عن الحقيقة أو الفعالية بمعزل عن طبيعتها الخطابية.

ب. لا تتجاوب مع الوجهة النظرية والتحليلية للبحث التي لا تهتم بالغايات إلا بكونها محركا أو مثيرا للعملية الحجاجية، إذ لا يهمنا أن يكون الحجاج استدلالا منطقيا، أو أن يكون فعالا أو مؤديا إلى الحقيقة، أو محققا للاتفاق أو الاختلاف، أو يمكن أن يترتب عليه من نتائج ؛ بقدر ما تهمنا الكيفية التي يتبنين بها داخل الخطاب ليقوم بهذه الأدوار. كيف يشتغل ؟ كيف يتفاعل مع باقي المكونات الخطابية، ومع الأوضاع السياقية والعلاقات التداولية الخارجية ؟.

لما كان الهدف من هذه المقاربة، هو بناء وصياغة نموذج نظري إجرائي من الكتابات المتراكمة حول الحجاج، متموضعة داخل نظرية تحليل الخطاب، ومركزة على الفعل الخطابي في بعديه البنيوي والوظيفي؛ فإننا سنقتصر على الكتابات والأعمال التي تسير في هذا الاتجاه أو تقترب منه، ويقصي كل التعريفات والكتابات التبسيطية أو التطبيقية أو التعليمية، أو التي تنحو منحى سوسيولوجيا أو سيكولوجيا أو اقتصاديا، لا لأنها دون أهمية، وإنما لكونها لا تسير في وجهة النظرية الخطابية، ولا تحفل بالكيفية التي يتبنين بها الخطاب الحجاجي أو يشتغل.

بهذا الاختيار تضيق دائرة البحث وتنحصر في الكتابات التي تتبعت الحجاج في تحققاته اللغوية وتشكلاته النصية، وإن اختلفت تحليلاتها ومنطلقاتها. وهذه الدائرة تتشكل بدورها من ثلاثة حقول معرفية : البلاغة، المنطق، اللسانيات.

المقاربات البلاغية

ندرج داخل المقاربات البلاغية، كل الأعمال التي تناولت الحجاج من زاوية بلاغية، واعتبرته تقنيات وآليات خطابية موجهة إلى إقناع المتلقي والتأثير فيه. مميزين في هذه المقاربات بين البلاغة التقليدية، التي انطلقت مع أرسطو واستمرت بعده شارحة أو مفسرة أو موسعة أو مطبقة، متخذة في الغالب طابعا تعليميا ؛ وبين البلاغة الحديثة، أو لنقل البلاغة المراجَعة كما تمثلت في نموذج بيرلمان خاصة. فأية دلالة تمنحها البلاغة بشقيها التقليدي والحديث ؟. وأي تمفصل يمكن أن يحدث بينها وبين باقي المقاربات الخطابية ؟ وما مدى كفاياتها وقدرتها على المساهمة في تطوير نظرية الخطاب وتحققاتها المختلفة ؟.

1 ـ البلاغة التقليدية :

أي موقع يحتله الحجاج في البلاغة التقليدية ؟ أية علاقة تقيمها بينه وبين الخطاب ؟ من أية زاوية نظرت إليه ؟.. حين نقترب من البلاغة التقليدية، ونحاول تمحيص هذه الأسئلة نلاحظ أن البلاغة التقليدية نظرت إلى الحجاج كمكون من مكونات الخطاب، يتشكل حسب تشكله وتتغير وظائفه وطرقه الاستدلالية بتغيره. من هذا المنظور اتجهت الكتابات البلاغية، خاصة الكتابات التعليمية المتأخرة، نحو الجرد والتصنيف : تصنيف أنواع الخطاب والطرق الاستدلالية ؛ تصنيف الحجج وتعدادها وتشعيبها.

لنسر مؤقتا في هذه الوجهة، ولنعرض هذه التصنيفات ـ مستندين بالأساس على كتاب (عناصر البلاغة والحجاج، روبريو 1993) ـ عرضا بسيطا مركزا، يتوخى إبراز الكيفية التي نحتت بها البلاغة التقليدية مفهوم الحجاج ؛ علما أن التعاريف والتصنيفات المقدمة متواترة في العديد من الكتب التعليمية، إلا أنها في الكتاب المذكور أكثر دقة وتنظيما.

1.1. أنواع الخطاب :

يتناول أرسطو الحجاج من زاويتين متقابلتين: ينظر إليه من الزاوية البلاغية، فيربطه بالجوانب المتعلقة بالإقناع (كتاب البلاغة) ؛ ويتناوله من الزاوية الجدلية، فيعتبره عملية تفكير، تتم في بنية حوارية، وتنطلق من مقدمات، لتصل إلى نتائج ترتبط بها بالضرورة (كتاب المحاور). تنطلق العملية، عادة، من آراء مقبولة، وليس من حقائق مبرهن عليها، مما يفرض اللجوء إلى اتفاق المتحاورين، لكن باستقلال عن السياق الاجتماعي، الذي يحدد مضمون وحدود هذه الآراء. هاتان النظرتان المتقابلتان تتكاملان في التحديد الذي يقدمه أرسطو لمفهوم الخطاب ؛ إذ يبنيه انطلاقا من أنواع الحضور، ومن الرغبة في الإقناع ؛ ويحدده في ثلاثة أنواع : النوع الاستشاري، النوع القضائي، النوع القيمي. (أرسطو، البلاغة 1، 1358،ب) :

أ. **الخطاب الاستشاري** : نوع مستقبلي، يهدف إلى دفع المجموعات إلى اتخاذ قرارات، وفق قواعد الديموقراطية. حيث يلجأ الخطيب إلى النصح أو التحذير، ويتأسس على قيم النافع أو الضار، الأحسن أو الأسوأ.

ب. **الخطاب القضائي** : نوع يتجه زمنيا نحو الماضي، ويرتبط مكانيا بفضاء المحكمة، ويهدف إلى الاتهام أو الدفاع، اعتمادا على قيمتي العادل أو الظالم.

ج. **الخطاب القيمي** : هو النوع الذي يمدح أو يذم الأشخاص أو الأفكار في مقامات أخرى غير سياسية أو قضائية. يرتبط، غالبا، بالحاضر، وينبني على قيم الجميل والقبيح.

ولما كانت الاختلافات الزمنية والمقامية والمقصدية والقيمية، بين هذه الأشكال الثلاثة للخطاب، ترتكز بالأساس على الاختلاف بين أنواع الحضور، فيماثل كل نوع خطابي نوعا خاصا من المستمعين ؛ فإن هذا يحتم على الخطيب أن ينوع تقنياتِه الحجاجية والخطابية حسب كل نوع. فحين يتجه إلى جمع عام، قصد التداول حول رفع ضريبة أو الإعلان عن حرب، أو توقيع معاهدة، يلجأ إلى الخطاب الاستشاري، ويبني حجاجه على المنهج الاستقرائي، وعلى (المَثل) كحجة نموذجية، فيستقرئ التاريخ ويستحضر الأمثال، التي تمنح خطابه القوة على التأثير في الحضور ودفعهم إلى اتخاذ القرارات الحاسمة. وحين يخاطب القضاة، العالمين والمتمرسين، يحتاج إلى استدلالات أكثر صرامة ؛ فيلجأ إلى المنهج الاستنباطي، وإلى القياس بالأساس. أما حين يركز على إثارة الأشخاص، أو الأحداث المعروفة سلفا، ولا يكون في حاجة إلى كسب المستمعين، لأنهم ينخرطون في الخطاب منذ البداية، فإنه يوظف الخطاب القيمي، ويستخدم أساليب السرد والتعظيم. لكل خطاب إذن، في هذا المنظور، مقام خاص، وزمان محدد، وقيم يستند عليها ؛ ولكل مقام نوع خاص من الجمهور ؛ ولكل جمهور ضوابطه ومحدداته.

يميز أرسطو إذن، ومن تبعه من البلاغيين، بين أنواع الخطاب، اعتمادا على نوع الحضور ؛ وهو مفهوم عائم، يفترض - ضمنيا - أن الجمهور مجموعة متجانسة، تتلقى بنفس الآليات، وتصدر عنها نفس الاستجابات، وتستدعي نفس الخطابات؛ وتحتم على الخطيب استحضار نموذج خطابي مثالي، في بناء خطابه الخاص، إن هو أراد النجاح. وهذا تصور تجريدي يتعالى على الاختلافات التجريبية، ويحصر نوع الجمهور في سمة خاصة أو بارزة.

لكن ألا تتداخل أنواع الجمهور في نفس المقام الواحد ؟ ألا يمكن أن تتمفصل كل الأنواع الخطابية في مقامات مختلفة ؟ ألا يمكن أن ننوع الاستدلالات، فنوظف في الخطاب الاستشاري، مثلا، القياسات الاستنباطية والأحكام القيمية ؟. مهما يكن، فمن الواضح أن هذا التصور- وإن كان يعتمد منطلقات مشتركة بين أنواع الخطاب كما صنفها (الخطيب - الجمهور) - محكوم بغايات بيداغوجية تعليمية بالدرجة الأولى، مما جعله يركز على الاختلافات، ويلجأ انسجاما مع مقدماته إلى التصنيف والتبسيط.

2.1 - بنية الخطاب :

إن تنوع الخطابات، لا يؤدي بالضرورة، إلى تعدد في البنيات ؛ ذلك أنه مهما كان نوع الخطاب، ومهما كان نوع الحضور، فإن الخطيب يتّبع خمس مراحل متفاوتة الأهمية (الإعداد، التنظيم، البيان، الفعل، الذاكرة). غير أن البلاغيين ركزوا على المراحل الثلاث الأولى، ووضعوا مرحلتي الفعل والذاكرة على هامش البلاغة، لكونهما لا تهتمان إلا بالإنجاز الشفهي للخطاب. (روبريو 1993 : ص 18).

الإعــداد

يمثل الإعداد المرحلة الأولى، والأكثر تعقيدا في إعداد الخطاب، وهي مرحلة البحث عن الأفكار والحجج ؛ حيث يجد الخطيب نفسه أمام مجموعة من الأسئلة : كيف يشتغل ؟ عن أي شيء يتساءل قبل أن ينتج أفكارا ؟. أي خطة سيتبعها في البناء ؟ من الجمهور الذي سيتوجه إليه ؟. هل سيركز في اختياره على حجج عقلانية أم حجج عاطفية ؟ ما هي المجالات التي سيستمد منها إثباتاته ؟ ماذا يوجد في متناوله من حجج جاهزة ؟.

* نقف عند الجانب الذي يهمنا مباشرة في انشغالات الخطيب، والمتعلق بنوع الحجج وطبيعتها، وعلاقتها بالجمهور، ونميز مع أرسطو (البلاغة1 - 1358 أ) بين ثلاثة مستويات حجاجية : (الإيثوس، الباتوس، اللوغوس)، في علاقتها بالأبعاد الثلاثة للفعل الخطابي (الخطيب، المستمع، الخطاب).

أ. يصف الإيثوس الخصائص المتعلقة بشخصية الخطيب، والصورة التي يقدمها عن نفسه، إذ يظهر في كل الأحوال كفئا وشريفا ؛ ويتكيف مع المقامات، فيكون شديدا أو مرحبا، عنيفا أو متفهما، رحيما أو قاسيا.

ب. يشكل الباثوس مجموعة انفعالات يرغب الخطيب في إثارتها لدى مستمعيه (رحمة، كراهية، غضب، خوف ...)

ج. يمثل اللوغوس الحجاج المنطقي، الذي يمثل الجانب العقلاني في السلوك الخطابي، ويرتبط بالقدرة الخطابية على الاستدلال والبناء الحجاجي.

ولما كانت الحجج في المستويين الأولين ترجع إلى مهارات الخطيب غير اللغوية، وقدرته على التأثير والإقناع، وإلى الاستعداد النفسي للمستمعين للتجاوب والانفعال بالخطاب ؛ أي إلى مهارات خارج خطابية مستعصية على الدراسة والتصنيف، فقد تركها أرسطو جانبا، واهتم بالحجج الخطابية، فميز فيها بين صنفين من الأدلة : (البلاغة 1375 أ ـ 1377ب) :

أ. **أدلة غير تقنية،** توجد في الوقائع والنصوص باستقلال عن الخطيب ؛ وتشمل النصوص القانونية، والشهادات القديمة ؛ والسلطة المعنوية للشخصيات العظمى ؛ والاستشهاد بواقع أو احتمالات الوقائع ؛ والعقود والاتفاقيات المتعددة بين الخواص ؛ والاعترافات والوصايا.

ب. **أدلة تقنية،** يمنحها الخطاب، وقدرات الخطيب وإبداعه ؛ وتتحقق في « المثل » بالمعنى العام للحجة الاستقرائية ؛ و« القياس الإضماري » الاستنباطي المؤسس على مقدمات محتملة، والمؤدي على نتائج شبيهة.

ترتبط تقنيات الإعداد أيضا، بما يسمى بـ (المواضع)، وهي ليست حججا بالمعنى المألوف، وإنما هي مستودع للحجج، أشكال فارغة مكونة من شبكات، تقسمها البلاغة التقليدية إلى مواضع مشتركة وإلى مواضع خاصة ؛ أي إلى مواضع عامة، قادرة على الاندماج في أي خطاب، استشاريا كان أو قضائيا أو قيميا ؛ وإلى مواضع تختلف حسب السياقات والحالات. (روبريو 1993 : ص 19).

هكذا يمكن أن نخلص إلى أن مرحلة الإعداد تضع الخطيب أمام تنوع في الآليات والتقنيات الحجاجية، تجعله يتأرجح بين

الاستدلال العقلاني وبين المؤثرات الانفعالية ؛ بين الأدلة السياقية وبين الأدلة الخطابية، بين المواضع العامة وبين المواضع الخاصة ؛ والخطيب الناجح من أحسن الانتقاء، وأخلص للمعايير.

التنظيم

يصف البلاغيون هذه المرحلة بكونها فنا لتنظيم الحجج، أو تجميعها وفق تصميم خاص معدٍّ سلفا ؛ أي أن الخطيب يجد أمامه عدة تصاميم للخطاب (تصاميم الإنشاءات، الرسائل التجارية، التقارير المهنية،..)، وما عليه إلا أن يكيف حججه مع التصميم الملائم. وبالرغم من أن وجود التصميمات أكثر من وجود الخطابات ؛ فإنه بإمكاننا أن نرسم، في خطوط عريضة، التصميم المعيار الأكثر استعمالا في الخطابات القديمة.

1 ـ **الاستهلال** وهو جزء افتتاحي يستهدف به الخطيب الاستحواذَ على انتباه السامعين، وتقديمَ التصميم العام لخطابه ؛ ويبدأ إما بجذب الأسماع، إذا كان الدفاع عن القضية سهلا، أو كان الخطاب من النوع القيمي ؛ وإما بتحريك الشعور إذا كانت القضية غامضة أو عسيرة. وعادة ما تتبع هذا المقطع دفوعات لاعتراضات ممكنة أو محتملة.

2 ـ **السرد** ويشكل مرحلة مهمة جدا في الخطاب القضائي أو القيمي، وقد يُلجأ إليها لتقديم المثل في الخطاب الاستشاري. تتحدد في عرض الوقائع، وتفرض في الخطيب الكفاءةَ السردية والوصفية، وفي السرد الإيجاز والوضوحَ والقرب من الحقيقة، إن لم يكن حقيقة. إنها في الغالب الجزء الأكثر طولا، والذي قد يقسم للتوضيح، أو يرتبط بالجزء الموالي، فيكونان قطعة واحدة.

3 ـ الإثبات ويمثل الخطوة التي يتم فيها الإدلاء بالحجج ؛ وهي عملية تطرح مشكلا بنيويا داخليا : كيف ننظم الحجج ؟ هل ننطلق من الحجج الأكثر قوة، وننتهي إلى الأشد ضعفا، أم نسير في اتجاه معاكس ؟ أم نلجأ، حسب شيشرون، إلى نسق مختلط من الحجج الحاسمة : (مصلحتك تفرض أن تستجيب أكثر ما يمكن لتوقعات القضاة ؛ وإذا لم تقنعهم منذ البداية فستزداد مهمتك صعوبة). (الخطيب 11- 313).

مهما يكن الاختيار، فإن البنية الداخلية لهذا الجزء، لا تخرج في الغالب عن الخطوات الثلاث الآتية :

أ. القضية : تلخيص نقطة الخلاف.

ب. الحجاج : عرض الأدلة الخالصة.

ج. الجدال : مناظرة قصيرة مع الخصم، قد تبدأ بسؤال اتهامي.

4 ـ الاستطراد وهو قوس متحرك، يتموضع غالبا بعد الإثبات، ويلعب فيه الخطيب على وتر العاطفة، بالتسلية أو بإثارة السخط أو الشفقة ؛ وتتم العملية بواسطة حكاية أو وصف ينفصلان عن الموضوع، بالمعنى الصارم للكلمة.

5 ـ الخاتمة ينتهي الخطيب بنص ختامي، بارع الأسلوب، يركز فيه على العاطفة ؛ وقد تستعيد هذه الخاتمة، النقط الأساسية في الحجاج ؛ وتهول رهانات المحاكمة أو محاور الخطاب.

البيـــان

يتحدد البيان في مجموع التقنيات المرتبطة بكتابة الخطاب ودراسة الأسلوب، ويمتد من إعداد الخطاب إلى الكتابة؛ وقد انشغل فيه القدامى، خاصة، بسلامة اللغة، واحترام النحو وجودة الأسلوب وحسن الملاءمة للموضوع المطروح. ولما كان شيشرون يحدد أهداف النظرية البلاغية في الإثبات والإرضاء وإثارة الشعور ؛ فقد وضع لكل هدف أسلوبا ملائما (الخطيب، 112، 99) :

أ. أسلوب بسيط، يرتبط بالإخبار والتفسير، ويلائم عموما السردَ والإثبات ؛

ب. أسلوب متوسط، يكون أكثر تنميقا وإثارة، ويماثل الاستدلالَ والاستطراد ؛

ج. أسلوب رفيع، يكون أكثر زخرفة وجلالا، ويلائم الختامَ، والمقاطعَ العاطفية.

3.1- الطرق الاستدلالية :

اهتم البلاغيون بعلاقة الحجاج بالتفكير المنطقي، وبالطرق الحجاجية في الاستنتاج وفي بناء الأحكام وإثباتها، ولاحظوا أن الاستنتاجات الحجاجية لا تنبثق بالضرورة من التفكير المنطقي ؛ بل قد تكون تجربتنا البسيطة مصدر استنتاجاتنا في الغالب ؛ وقد تفرض بعضُ الاستنتاجات عمليةً ذهنية حقيقية ؛ وقد ترجع استنتاجاتنا إلى التجربة المنظمة (المجال الأكثر اتساعا للتفكير التجريبي)، أو تتعالى على التجربة (مجال العلوم الحقة). وقف البلاغيون أمام هذا التنوع في العمليات الاستنتاجية، واختزلوه في نوعين رئيسين : الاستنباط و الاستقراء.

✗ الاستنباط والقياس

في دراسة أرسطو للقياس اهتم كثيرا بالاستنباط كمبدأ في الاستدلال ينطلق من العام إلى الخاص، وحدد الشروط الأساسية لشرعيته الصورية، بدءا بصورته القاعدية :

* كل إنسان فان (قضية كبرى).

* سقراط إنسان (قضية صغرى).

* إذن سقراط فان (نتيجة).

إذا كانت القضيتان الأوليان مقدمتين استدلاليتين تختلفان في الوظيفة، إذ تمثل المقدمة الأولى قانونا عاما (قضية كبرى) ، وتمثل المقدمة الثانية حدثا خاصا، (قضية صغرى) ؛ فإن ما ينتج عنهما من استنتاج يخضع ـ في مشروعيته ـ لقواعد دقيقة ومستقلة عن المحتوى التجريبي للعبارات. وعلى القياس أن يحدد العلاقات الصورية بين مكوناته (الأوجه) ؛ وبين أنواع القضايا (الصيغ) ؛ وأن يؤالف بين الأوجه والصيغ.

إذا استندنا على موقع العبارات داخل القضايا نحصل على أربعة أوجه ممكنة :

* الوجه الأول : العبارة الوسطى، موضوعٌ للكبرى ومحمولٌ للصغرى.

* الوجه الثاني : العبارة الوسطى، محمول للقضيتين.

* الوجه الثالث : العبارة الوسطى، موضوع للقضيتين.

* الوجه الرابع : العبارة الوسطى محمول للكبرى وموضوع للصغرى.

وإذا ربطنا العبارات حسب المتغيرات: عام/ خاص ؛ إثبات/ نفي ؛ نحصل على الصيغ :

* قضايا كلية مثبتة ؛

* قضايا كلية منفية ؛

* قضايا خاصة مثبتة ؛

* قضايا خاصة منفية.

ويمكن للتوليف بين الأوجه والصيغ أن يمنح، نظريا، عددا كبيرا من الإمكانيات.

ولما كانت منفعة القياس تتحدد في قدرته على إظهارِ مشروعية الاستدلالات الاستنباطية، باستقلال عن محتوى القضايا، وإفسادِ الحيل الحجاجية السيئة التكوين، ولما كان غنى التفكير الاستنباطي يتجاوز الإطار الصوري، إلى تحققات عملية، فقد ركزت البلاغة، منذ أرسطو، على دراسة القياسات المركبة، أي تلك التي لا تتقدم في الصورة القاعدية للقضايا الثلاث ؛ ونعني بها القياس المتسلسل، والقياس التعزيزي، والقياس الإضماري :

* القياس المتسلسل، يعتمد على مبدأ التراكم، ويظهر حين نعدد المقدمات التي تترابط في عدد غير محدود.

* القياس التعزيزي، هو طريقة لتوسيع القياس، بتقديم حجج (أدلة أو مواضع)، لتدعيم مقدمات تعتبر أقل إقناعا.

* القياس الإضماري، قياس مركب، يقلص العبارة القياسية، ويعتبره أرسطو قياسا مؤسسا على مقدمات شبيهة، أو قياسا ناقص التكوين، لأنه يفتقر إلى إحدى مقدمتيه. (روبريو 1993: ص 43).

الاستقراء والتعميم

يتجه الاستقراء، كمبدأ استدلالي، من الخاص إلى العام، ويشكل نشاطا ضروريا للمنهج العلمي، ولعدد من الاستدلالات اليومية، مادام يسمح باستخراج قوانين من وقائع ملاحظة. ويميز المناطقة عامة في الاستقراء بين استقراء تام يسمح بالاستنتاجات، انطلاقا من مجموع الظواهر المعنية ؛ وبين استقراء تعميمي، يكتفي بعينة من الظواهر. النوع الأول قليل الأهمية بالنسبة للمعرفة، مادام يتعلق بقانون مستمد من فحص حالات، ولكن لا غنى عنه في الملاحظة الشاملة للواقع ؛ فالقاعدة لا تنطق إلا بعد دراسة الأشكال والاستثناءات. أما النوع الثاني فهو أكثر جرأة وكشفا وقابلية للخطأ ؛ إذ يجنح ذهننا، غالبا إلى التعميم، بالمعنى الذي يلائمنا، ولأسباب عاطفية ؛ غير أنه يواجه، دائما، بمدى تمثيلية الظواهر الملاحظة بالنسبة للمجموع، أو مدى أحقيتنا، في استخراج قانون عام، انطلاقا من عدد محدود من الظواهر. وإذا كان الاستدلال الاستقرائي لا يصل دائما إلى تعميمات، أو حقائق يقينية فإن هذا اللايقين هو ما يهم البلاغيين بالأساس، في دراستهم للحجاج، والسفسطة والحجج التجريبية.

4.1 - أنواع الحجج

استنادا على اختزال الطرق الاستدلالية للخطابات في استدلالات استنباطية قياسية، واستدلالات استقرائية تجريبية، قام البلاغيون بتصنيف أنواع الحجج في علاقتها بهذين النوعين من

الاستدلالات ؛ أي بحسب قربها من المنطق والقياسات العقلانية، أو حسب ارتباطها بالتجربة وبالممارسة الحجاجية اليومية.

1 - حجج شبه منطقية

اعتبر البلاغيون هذا النوع من الحجج حججا شبه منطقية، لكونها قابلة للانبثاق من مجال المنطق الصوري ؛ فإذا كانت الحجج، عموما، تحمل عناصر عامة لا يقينية، مثيرة للاعتراض ؛ فإن ما يميز الحجج شبهَ المنطقية، أنها تقدم مظهرا أكثر دقة من أغلب الحجج الأخرى، وإن كانت تظل، مع ذلك، قابلة للدحض. ومن أهم هذه الحجج :

أ. التعريف

يمثل التعريف في الغالب مقدمة للحجاج، مادام الحجاج يبحث، بتحديده للمفاهيم، عن اتفاق المتحاجين حول أسس مشتركة، رغبة في إقناع جيد. ويتم التحديد بالتحققات المختلفة للتعريف، والتي صنفتها البلاغة كالآتي : (روبريو 1993 : ص 98 - 101).

* التعريف بالإحاطة / التعريف بالتحديد : يرتكز التعريف بالإحاطة على تقديم الخصائص المميزة للشيء، لإعطائه تمثيلا ذهنيا مجردا ؛ أما التعريف بالتحديد، فهو عملية تعداد العناصر المكونة للشيء، من أجل إعطائه تمثيلا ملموسا. وتختلف قيمة هذين النوعين من التعريف تبعا للغاية المتوخاة، إذ يفرض التعريف بالإحاطة، مثلا، حين يتعلق الأمر بمفاهيم مجردة.

* التعريف الوصفي : إجراء تعريفي يتم فيه التغاضي عن الخصائص الجوهرية للشيء، وتعويض المصطلح بسلسلة من المفردات الوصفية. وقد يكون اللجوء إليه غير كافٍ، إذا تعلق الأمر بتفسير مفهوم.

* التعريف الإجرائي : لا يبحث عن الخصائص البنائية للشيء، بل يعتمد على نتيجة التمحيص التجريبي، الذي يؤسس المفهوم. يمكن أن يكون ملائما، إذا أردنا أن نحدد مفهوما مركبا، دون أن نستخدم مفاهيم عامة أو مثيرة للخلاف.

* التعريف التفسيري : يتم التركيز على جوهر الشيء المعرف، بتوسيع المفهوم في كل تضمناته المفهومية، والبحثِ عن الخصائص المميزة، والإحالةِ على مفاهيم ومرادفات معروفة. كل الصعوبة تكمن في ضبط واختيار المفاهيم الأساسية التي تدخل في التعريف، مما يفسح المجال للاختلاف والمواجهة بين المتحاورين.

* التعريف التعاقدي : يتوخى خلق مفهوم جديد، بواسطة تعاقد بين المتحاورين، بابتكار عبارة جديدة، أو إعطاء عبارة موجودة معنى جديدا.

غير أن دور التعريف لا ينحصر في كونه مقدمة ضرورية، لتفسير المفاهيم الموظفة، وحصول الاتفاق حولها، بل يستعمل أيضا استعمالا جدليا حجاجيا، يهدف إلى الإقناع، وتسخير الأذهان في كثير من الحالات، فيتمظهر في بنيات تركيبية ودلالية مشهورة، في سياق حجاجي جدلي، لينشئ علاقة مقارنة أو مشابهة بين مشبه ومشبه به مجردٍ في الغالب. ولما كان التعريف، في الأعم، جملة تحصيلية، لا تعبر عن أية حقيقة

جديدة، فإن استعمالها لا يقود إلى إعمال الفكر، بل لتسخير الأذهان، وإثارة الاستجابة، أو صناعة سلوك. ومن أهم استعمالاتها (روبريو 1993: ص 501 - 601).

* التعريف الموجه : لما كان السياق الحجاجي جدليا أو مواجهة كلامية ؛ فقد وظف الجانب التفسيري للتعريف، في توجيه المتلقي نحو موقف معين، انطلاقا من مفاهيم، أعيدت صياغتها حسب حاجات المتكلم. وفي المعجم السياسي أمثلة بارزة للتوجيه المشحون عاطفيا. وما إفراط اليسار الفرنسي في نهاية الستينات في وصف اليمين المعجم السياسي بعبارات « بورجوازي » « فاشي » إلا استثمار لدلالاتها السلبية في المتخيل الفرنسي.

* التعريف المكثف أو الشعار : يدرك السياسيون والمشهرون القيمة الحجاجية للجملة التعريفية القصيرة، وفعاليتها في التوجيه والإثارة. إذ تستخدمه الدعاية للتعبير عن الأفكار البسيطة، تعبيرا تحصيليا مباشرا. بهذا الأسلوب صيغت أفكار ماوتسي تونغ (الحرب الثورية، هي حرب الجماهير الشعبية)، (الثورة الصينية هي ثورة الفلاحين) لصدم المتلقي بحقائق أولية، بديهية، تنيم لديه كل روح نقدية، وتدفعه إلى التهام العقيدة الماوية. يستعمل الإشهار أيضا نفس الأسلوب بشكل لافت للنظر ؛ إذ يختم الإشهارات بجمل من نفس التركيب، كخلاصة أو توقيع لأصحاب البضاعة.

* التشبيه : قد يلجأ التعريف أيضا إلى التشبيه، فيستغني عن الشيء في حد ذاته، ويختار شيئا شبيها معروفا ومشهورا، ولو كان التشبيه مغاليا أو تبسيطيا أو قائما خادعا ؛ لأن الحجة التشبيهية،

كمعادلة تبسيطية تتغاضى عن اختلاف السياقات، فتخدع الأذهان بمظهرها الصارم ؛ أو تنشط الخيال بما تحمله من معلومات ملموسة ؛ كأن تلجأ حملة إعلامية، إلى تقديم صورة لمئات من الجثث، ملقاة على الأرض في قرية صغيرة، لتجسيد عدد ضحايا حوادث السير في السنة؛ وقد تقوم الحجة التشبيهية على مقارنة سلبية، تستعمل مشبها به غير ملائم، أو أقل قيمة، من أجل إقصائه، ويتمثل هذا النوع في الإشهار المقارن المؤسس على التمييز. غير أن هذا المظهر الصارم للحجة التشبيهية لا يصمد أمام النقد.

ب : التعارض :

يميز البلاغيون بين التعارض وبين التناقض ؛ فالتناقض يقابل بين الفكرة وبين نقيضها الخالص والبسيط، أما التعارض فينشأ بين إثباتين يتنافيان بكيفية تلقائية، حين يتواجدان في نفس السياق. وإذا كان التناقض في الممارسة البشرية نادرا وممتنعا، لأنه يظل خارج الممارسة الحجاجية، فإن التعارض يشكل مجالا جدليا بامتياز، ويتخذ عدة تحققات : (روبريو 1993 : ص 110- 115).

* حين يتعارض مبدأ مع شروطه القولية، أو مع نتائج شروطه التطبيقية، نسمي هذه تعارضا ذاتيا (أوتوفاجيا). فالقياس (الكريتيون كذابون، أنا كريتي، إذن أنا كذاب) تعارض ذاتي غيرُ متماسك رغم سلامته الصورية، لأنه يعارض بين الإثبات والذات الناطقة. هذا النوع أكثر أهمية من الناحية الحجاجية، لأنه يفرض تحليلا كافيا للنتائج بواسطة المبدأ المطروح.

* تبرز أهمية التعارض الذاتي في حجة « قلب الرهان » المتواترة في المناظرات السياسية. نجدها مثلا حين تسخر

معارضة من حكومة تلجأ إلى تخفيض نسبة الفائدة لتحقق إقلاعا اقتصاديا ؛ وتنبني سخرية المعارضة على أن المضاربين سيبيعون العملة الداخلية مقابل عملات صعبة، فتزدهر العملات الصعبة، وتنخفض العملة الداخلية ويصير الإقلاع سقوطا.

* تقوم حجة الثالث المرفوع على نفس مبدإ الثنائية المشتغل في التعارض الذاتي ومبدأ عدم التناقض ؛ وتتمثل في الاضطراب الذي يشعر به من لا يتخذ موقفا أو يتبنى خطا سياسيا محددا، إذا سلم بأن لا مجال لموقف وسيط بين قطبين متعارضين. وغالبا ما تستعمل حجة الثالث المرفوع في الممارسة السياسية لإرغام المحايدين والمترددين على اتخاذ موقف داخل الصراع ؛ وما الانتماء إلى الوسط إلا طريقة لمراوغة الرهانات السياسية والقيمية، والنقد الموجه من أحد الطرفين النقيضين إلى الطرف الآخر.

ج : البرهان ذو الحدين :

إنه البديل الذي يقود إلى اختيار الأقل ضررا، أو يُكره الخصم على اختيار واحد من بديلين ليسا ـ معا ـ في مصلحته. ويمكن لهذا البرهان أن يكون :

* حجة لحسن النية، مؤسسة على مبدأ الثالث المرفوع، تدفعنا إلى الاختيار الأقل ضررا ؛ مادامت وجهتا الدليل، تقودان إلى نفس النتيجة.

* حجة تسخيرية موجهة إلى حصر المنافس في وضعية يستحيل حلها موضوعيا وإرغامه قبول نتيجة استدلال بدفعه نحو بديله.

وكما هو الشأن بالنسبة لأغلب البراهين ذات الحدين، فإن دحض حجج سوء النية يمكن أن يتم إما بإيجاد فرضية أخرى، بديلة عن الاثنتين المطروحتين، بإبطال اللجوء إلى الثالث المرفوع، أو بإظهار أن النتائج، الخاصة بكل جزء، ليست ضرورية.

2 ـ حجج قائمة على المنطق الصوري

اقتبست البلاغة من المنطق الصوري نوعا آخر من الحجج، ينتمي إلى صنف الاستدلالات الرياضية، لتستفيد من صرامتها في المجالات الخلافية (روبريو 1993 : ص 117 ـ 126) :

أ. مبدأ الهوية : ليس لمبدأ الهوية فائدة كبرى في الحجاج، إلا إذا اتخذ هوية ظاهرية. فحين لا يحيل الموضوع والمحمول بالضبط على نفس المرجع، تكون البداهة الظاهرة طريقة لإثارة الانتباه حول حقيقة ؛ وحين نطلق حكما لا يضيف فيه المحمول إلى الموضوع شيئا، نستفيد من تحصيل الحاصل، كما يفعل الإشهار.

ب. التبادل : يتأسس على مبدأ التناظر، فتكون [(أ) بالنسبة لـ (ب) هي (ب) بالنسبة لـ (أ)]، وعلى أساسها تأتي القاعدة الحجاجية (لا تفعل بغيرك ما تكره أن يفعل بك).

ج. التعدية: تحققها الصيغة التالية: [إذا كانت أ = ب وكانت ب = ج، نستنتج أن أ = ج] وعلى ضوئها تصاغ القاعدة الحجاجية : (أصدقاءُ أصدقائي أصدقائي).

د. حجة القسمة : تسمح باجتناب المعالجة الشاملة لفكرة مركبة، وتناول كل مكون من مكوناتها، باعتبار أن الكل هو مجموع الأجزاء، إذ يؤدي مجموع النتائج إلى نتيجة عامة، حين يعتبر كل عنصر من العناصر شبيها بالآخرين.

هـ. حجة التضمن : يسمح هذا الإجراء باستنتاج حكم على أحد العناصر ؛ فما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء. نقول بصورة عامة (لا يخرج عن القاعدة)، (لا يشذ عن النوع).

و. حجج الأشباه : يجب أن يخضع الأشباه لنفس المعالجة، أو لمعالجات مماثلة.

ز. قاعدة العدالة : تفترض أن الحالات المدروسة متكافئة. من هنا جاء مبدأ تطبيق نفس القواعد على كل المتقاضين الموجودين في نفس الوضعية.

ح. قاعدة السابق : تفترض قاعدة السابق تماثلا بين حالتين متفاوتتين في الزمن، فنقيس الثانية على الأولى.

ط. حجة المتناقضين : إذا كانت ظاهرة تستدعي حكما، فإن الظاهرة المخالفة تستدعي حكما مخالفا. على ضوء هذا المبدأ تصاغ الحجة التالية : (إذا كان حق التصويت مفتوحا في وجه المغاربة البالغين، فإنه ليس كذلك بالنسبة للأجانب والقاصرين).

ي. حجة المتلازمين : وهي الحجة التي تجمع بين فكرتين أو وضعيتين متلازمتين فلا يمكن اعتبار إحداهما دون استحضار الأخرى : (لا نار بدون دخان).

ك. الحجاج الاحتمالي : يتأسس على المنطق الكمي للإحصاءات، أو على مبدأ النية الحسنة. ومن قاعدة (رأيان خير من رأي واحد) جاء قانون الأغلبية، الصيغة العادية لاشتغال الديموقراطية.

3 ـ الحجج التجريبية :

يسمى هذا النوع من الحجج حججا تجريبية، لأنها تقوم على الوقائع، وعلى تجارب ملاحظة أو معيشة، وتصنف كالتالي (روبريو 1993 : ص 129 ـ 180) :

أ. حجج السببية والتتابع، وتتخذ مظهرين اثنين :

* السببية : يتم اللجوء إلى العلاقات السببية لغايات حجاجية، وتختلف الغاية باختلاف الأسباب الموظفة. فقد تنحصر في تفسير ظاهرة بسيطة، إذا كان السبب المستعمل مباشرا وبسيطا وطبيعيا ؛ وقد تتوخى تحليل ظاهرة معقدة، إذا كان السبب عميقا، أو غير مباشر، أو نتيجة لتحليل أكثر صعوبة.

1 ـ يمكن للحجاج أن يطمس الأسباب العميقة لأغراض تسخيرية، أو يقلل الأسباب المباشرة لإظهار قيمة الأسباب البعيدة، أو السبب النهائي.

2 ـ قد يكون الحجاج نفعيا فيعالج أيضا الروابط السببية، بالنظر إلى النتائج عوض الاهتمام بالأسباب.

3 ـ قد يكون تبريريا، يلجأ فيه الفرد، حماية لنفسه، إلى إعطاء أسباب مخالفة للأسباب الحقيقية ؛ أو يلجأ إلى الذريعة، فينشئ سببا وهميا. لتبرير موقف أو سلوك، وغالبا ما يتحقق بكيفية مرنة وملطفة.

من العوائق الملاحظة في الحجاج القائم على السببية، صعوبة التمييز بين السبب وبين النتيجة (القصة المشهورة للبيضة والدجاجة) ؛ أو توفرُ أسبابٍ عديدة لتفسير نفس الظاهرة، فيغدو من غير الملائم، مثلا، الاعتذارُ عن سلوك بعدة أسباب.

الوقائع والسببية : غالبا ما يستند الحجاج السببي على الوقائع، بحجة أنها أكثر موضوعية من غيرها ؛ وإن كان هذا الرأي لا يثبت، دائما أمام التجربة ؛ فبعض الوقائع لا تقبل الجدل، والبعض متعدد التأويلات مثير للخلاف، فضلا عن كوننا نختلف، منهجيا، حول القيمة السببية للوقائع. ومهما يكن، فإن الحجاج القائم على الوقائع، شديد الفعالية في التأثير وإثارة الشعور، حين يقوم على الوصف والحكي، وتتحدث الوقائع بنفسها، دونما حاجة إلى إضافة عناصر أخرى ؛ إذ يكفي، مثلا، ونحن نحاج ضد عقوبة الإعدام، أن نصف غرفة الغاز، أو نقدم مشهدا للإعدام بالكرسي الكهربائي ؛ أو حين يقوم على حجة السلطة، التي تريد أن تعطي الوقائع أكثر سلطة، فنضع في الميزان الموقف وقيمة التضحية من أجله، رغبة في إثبات نوع من التماسك.

* التعاقب : نضيف إلى الحجاج القائم على السببية أو الوقائع بعضَ الحجج المؤسسة على روابط التعاقب :

أ. حجة التبذير : المؤسسة على استمرارية الالتزامات السابقة، حتى لا تضيع الجهود المكتسبة.

ب. حجة التجاوز التي تتجه نحو المستقبل، وتعطي وجهة للفكر (أنا مرتاح، وسأكون أحسن في المرة القادمة) ومن الملاحظ أن أساليب التلطيف والمبالغة أهم الصور المرتبطة بهذه الحجة.

ج. حجة الوجهة التي تقول ـ بواسطة التعميم ـ إن كل ما سبق أن حدث، وكل ما قبلناه، مهدد بأن يزول في النهاية.

ب. حجج المواجهة : وتتلخص في حجتين اثنتين :

* حجة الشخص الهادفة إلى توضيح الفرق بين ما يُعرف عن الشخص، وبين أفعاله وأقواله، لتجريده من أهليته ؛ إما برفض كل حديث تنعدم فيه الجدية، أو بالنظر إلى الشخص، وفق معايير معرفية أو أخلاقية، أو مقامية.

* حجة السلطة : وتقوم على مواجهة إيجابية بين الفعل وبين الشخص ؛ كأن تقبل أطروحة بإرجاعها إلى صاحبها الجدير بالثقة؛ أو يقدم كتاب بواسطة كاتب مشهور. توظف حجج السلطة بكيفية متواترة في الإنشاء المدرسي، والنقد الأدبي، والخطاب العلمي، وفي الخطابات الإشهارية بكل أنواعها. قد تتجمع الإحالات فتتراتب وتتقوى، وقد تكون حجة السلطة أقل اعتبارا، حين يعمد الخطيب إلى إرغام مستمعيه على تصديقه، موظفا عناوينَه وإحالاتِه وموقعَه الاجتماعي.

ج . الحجج الاستقرائية، وتتحقق في أشكال ثلاثة :

* المثل : يتقدم كحالة خاصة وملموسة، موجزا أو مفصلا، لتدعيم أطروحة أو للمساهمة في تأسيسها. وهو حجة جارية، تقدم قبل الأطروحة أو بعدها، أو بالموازاة معها؛ يستعمل المثل أيضا كوسيلة للدحض، فيسمى المثل المضاد الجدلي.

* الإيضاح : يستعمل في تقوية أطروحة مقبولة، وإعطائها مظهرا حيا ملموسا، ولا يهدف إلى الإثبات، بقدر ما يهدف إلى إثارة الخيال. لهذا ففعاليته لا تتعلق بواقعيته بالضرورة. وقد

يتجاوز الإيضاح إطار اللغة الطبيعية ليتخذ تشكلات متعددة : (الإيضاح الخطي، الموسيقي، الفيلمي، الأيقوني).

* النموذج : تقدم هذه الطريقة شخصية أو مجموعة بشرية كنموذج للتماهي، وتتأسس على حجة السلطة. تستهدف إثارة التقليد، وتستمد تقنيات الإقناع من الميل الطبيعي للأفراد إلى النماذج. تشكل بعض الشخصيات نماذجَ مضادة.

4 ـ الحجج المجبرة :

يصنف هذا النوع من الحجج في فئتين :

أ ـ الحجج الجبرية لا تبحث هذه الحجج عن الإقناع بواسطة الطرق العقلانية، وإنما بدفع المتلقي أو الحضور إلى مجال القيم الذي يندمج فيه، والاستفادة من ضعف تجربته الجدلية :

1 ـ اللجوء إلى القيم :

تصنف القيم ـ في مجتمع معطى ـ إلى :

أ ـ قيم مجردة، قد تكون كونية، مقبولة من كل الناس، مهما كان المكان أو العصر كالخير والطيب والجميل والخالص والمطلق والكامل أو تكون خاصة بعصر أو مجموعة بشرية كالأمانة التجارية والروح الرياضية والضمير المهني.

ب. قيم مجسدة في حقائق محسوسة كالدولة والمصلحة العمومية والقانون، بعضها محافظ كالكنيسة، وبعضها متحرك، كقيم الغزو أو الفتح (أرض الميعاد) أو المطالب الاجتماعية (الشعب).

تتحقق القيم في أشكال مختلفة :

* الأمثال والقواعد : وهي طرق سهلة للتعبير عن قيم أو عن حقائق خالدة ؛ واستعمالها ينم عن فقر في الخيال وفي الثقافة، وعن امتثالية ذهنية، ولا ينتج إلا أثرا متواضعا فلا تثير في المتكلم إلا حكمة ماضية ؛ مما يجعلها تصنف في حجج السلطة الأكثر ضعفا.

* العادي والحس الجيد : تسير هاتان الطريقتان في نفس وجهة الأمثال ؛ فحين نسمع عبارات من قبيل (ليس عاديا ألا تساير الأجور تكلفة العيش) ؛ أو (من العادي أن يعاقب اللص بالسجن)، نلاحظ أن هناك معيارا يثوي خلف (العادي)، لكنه معيار مجهول أو غير مصرح به. وما اللجوء إلى قواعد فضفاضة وغير مجربة، إلا وسيلة لتجنب كل حجاج وكل مناظرة، وطريقة جد خادعة في التسخير، لدرجة أن لفظة (عادٍ) تمر خفية، ولا تثير أي تأمل أو حذر، مع أنه بإمكاننا أن نوقف الخطيب، ونسأله عن القاعدة التي يستند عليها. أما الحس الجيد، فيسمح بتبرير أية حقيقة وأي سلوك بصياغاته المتداولة : (أمر بديهي) ؛ (هذا يتماشى مع الحس) (أمر لا يقبله العقل).

2ـ بعض المقاييس العامة :

وهي خطاطة من الحجج العامة القابلة للاستعمال في كل الظروف، في مقابل المقاييس الخاصة المرتبطة بمجالات خاصة كالعلوم أو الحقوق، وتكتسب طبيعتها التسخيرية من وضعها الاقتضائي، أي من اختلاف المتكلمين حول مشروعيتها، وصعوبة اتفاقهم حولها :

* **مقياس الكم** : يقوم على التفوق العددي، كمقياس عام في الاستهلاك وفي الديموقراطية. الحياة السياسية تتمفصل الآن حول الانتخابات، واستطلاعات الرأي، ومؤشرات الاستماع؛ والحياة الاقتصادية لا تستطيع أن تستغني عن الإشهار. لذا تستعملانه كتقنية من تقنيات الإقناع الموجهة إلى الجماهير؛ إذ يحث السياسيون الجمهور على الالتحاق بالأغلبية التي اختارت خطّاً سياسيا معينا ؛ ويستغل المشهرون حاجة الأفراد إلى الأمن، والتماهي مع الجماهير، واتباع الموضة، والتساوي مع الجار.

* **مقياس الكيف** : يقيم أساس الحجاج على قيم النخبة : (الأحسن، الوحيد، الأصيل، الاستثنائي)، فيفضل العسير على اليسير، والمخاطرة على الاستقرار، ورأي الواحد على رأي الجميع. يستخدم في السياسة لتمييز مرشح عن الآخرين، وفي الإشهار، في الإشادة بالمنتوجات الكمالية، أو العادية.

* **مقاييس أخرى** : من بين الأسس الحجاجية العديدة التي تقوم عليها خطاباتنا :

أ. مقولة النظام، الذي تقوم عليه كل الحجاجات، كأفضلية السابق على اللاحق، والسبب على النتيجة.

ب. مقولة الموجود التي ينبني عليها تفضيل الواقعي على الممكن أو المتخيل أو المثالي.

ج. مقولة الجوهر التي تسمح بالحجاج لصالح حالات أو أفراد، يمثلون النوع أو المجموعة بكيفية أحسن.

د. حجج سوء النية : تعتبر هذه الحجج أكثر من جبرية لأنها تستدعي سوء النية، ومختلف أشكال العنف الكلامي، ولا تعود إلى اللغة ولا إلى المنطق، وإنما إلى حساسية المتلقي ونقط ضعفه.

أ. مبادئ السفسطة وأهدافها : تتأسس السفسطة، كممارسة جدلية، على دفع المتلقي إلى السقوط في الهفوات، فتلجأ إلى سوء النية، واستعمال استدلالات مخطئة أو مغالطات، تبدو معقولة في السطح. وتقدم محاورات أفلاطون نموذجا للممارسة السفسطائية حيث يواجه سقراط الباحث عن الحقيقة خصوما سفسطائيين، يؤمنون بمحدودية العقل البشري، واستحالة وجود الحقيقة، وينشرون نوعا من العدمية القيمية، ويجعلون من الحوار لعبة خالصة تحتم الانتصار على الخصم بأي ثمن، إما بدحض أقواله، أو بدفعه إلى السقوط في المفارقة والتناقض، أو بجعله يرتكب أخطاء نحوية أو يعبر بكيفية غير سليمة، أو اعتبار كلامه مجرد لغو خالص : (تكرار،حشو، تحصيل حاصل).

3 ـ **الضغط على المتلقي** : ويتم باتباع عدة أنواع من الإجراءات :

* المفارقة : وهي إجراء لزعزعة التوازن، ونفي المعايير؛ يصنف داخل الحجج الاستفزازية، ما دام يهدف إلى صدم الرأي العام، ويتجه في الخطاب السياسي، غالبا، إلى ضرب التخيلات، وإثارة استجابات انفعالية.

* السخرية وحجة الصمت : يدفع هذان الإجراء بالاستفزاز بعيدا، إذ يمثلان، في الغالب وسائل لقطع وإقصاء التواصل. فالسخرية نوع من الحجاج يعمل على تجنب المناظرات الجادة ؛

وحجة الصمت تلعب أيضا على تجميد المخاطب، وتتكون فقط من عدم الإجابة عن إهانة أو اتهام.

* حجة الغلو : تسير في اتجاه معاكس للمغالاة في حقيقة وجعلها تمر بالقوة.

* حجج عاطفية : تهدف إلى التأثير على انفعالات الجمهور، بالبحث عن الشفقة كحجة بسيطة تستعمل في التسول أو القضايا الجنائية ؛ أو بالبحث عن النجاح من موقع القوة، فتلجأ إلى الوعد أو الوعيد، لإخضاع المتلقي أو جعله في وضعية دونية ؛ أو بتوظيف الأحكام المسبقة للجمهور باستعمال الحجج الديماغوجية، خاصة في الخطاب السياسي، حيث لعبت الأحكام المسبقة ضد أو مع السامية والشيوعية والقومية أدوارا حجاجية فعالة. هكذا يمكن أن نخرج من المحادثة، أن نحرفها أو نرفضها، فنستعمل كل مصادر شخصية الخطيب، أو الانفعال للخروج من المجال العقلاني ولإثارة الخوف، أو الاحترام، أو الانفعال، فينفتح حقل الحجاج لكل أشكال الإغراء.

5.1 ـ تركيب :

يمكن اختزال كل المعطيات بكيفية واضحة وبسيطة، وصياغتها في بناء منسجم، يحدد المنظور البلاغي التقليدي للحجاج، ويبرز مدى كفايته وقدرته التحليلية، ومدى قربه أو بعده من الإطار الذي حددناه لدراستنا، والوجهة التي نسير فيها :

أ. الخطاب أنواع ثلاثة ؛ ولكل خطاب مقام خاص وزمان محدد وقيم يستند عليها، ولكل مقام نوع خاص من الجمهور، ولكل جمهور ضوابطه ومحدداته. أي أن هناك حدودا فاصلة بين

كل أنواع الخطاب. ويعد مفهوم الحضور من أهم المفاهيم المعتمدة في تصنيف أنواع الخطاب، وهو مفهوم يقوم على مبدأ التجانس بين أفراد النوع ؛ ويلغي التعدد والاختلاف، مما يجعلنا أمام جمهور مثالي يتعالى على الزمان والمكان.

ب ـ لما كان على الخطيب أن يخضع للشروط المقامية، ولنوع الجمهور الذي يخاطبه، ولما كانت هذه الشروط ثابتة وكان الحضور متجانسا ؛ فقد فرض على الخطيب أن يلجأ إلى نوع خطابي خاص، يخضع لنوع المقام ونوع الحضور ؛ ليجد نفسه أمام ثلاثة أنواع معيارية، وليس بوسعه إلا أن يلبسها للمحددات الخارجية.

ج ـ لكل الخطابات، رغم اختلافاتها، نفس البنية ونفس التصميم ؛ إذ يتبع الخطيب نفس الخطوات في بناء خطابه ؛ وإن اختلفت الطرق الاستدلالية والجهات الزمنية. ويبقى التصميم العام للخطاب، ذا بنية بلاغية بديعية، تؤطر الحجاج العقلاني ببداية ونهاية، ترتكزان على الجوانب العاطفية والانفعالية.

د ـ تختزل العمليات الاستنتاجية في نوعين رئيسيين : الاستنباط والاستقراء. يقوم الأول على القياس الذي يظهر مشروعية الاستدلالات باستقلال عن محتواها القضوي، ويفسد الحيل الحجاجية السيئة التكوين ؛ أما الاستقراء، فقد يصل، أحيانا إلى تعميمات أو حقائق يقينية، وأحيانا إلى نتائج تقوم على وقائع خاصة. وهذه السمة اللايقينية، هي ما يهم البلاغيين بالأساس.

هـ ـ لئن كان البلاغيون قد اهتموا بأنواع الحجج وميزوا فيها بين الحجج المنبثقة من المنطق الصوري، وبين الحجج شبه المنطقية، وبين الحجج التجريبية، وبين الحجج التي لا تقوم على

الطرق العقلانية ؛ فإنهم أهملوا الجوانب النصية والسياقية لهذه الأنواع المختلفة من الحجج ؛ ذلك أن الحجة في المنظور النصي والسياقي، تتخلى عن بنيتها المنطقية، أو طبيعتها التجريبية، وتتبنين حسب الطبيعة الخطابية للحجاج، بل إنها قد تفقد طبيعتها الاستدلالية أو وظيفتها الإقناعية إن حافظت على طبيعتها خارج النصية.

من كل ما تقدم يبدو أن النموذج الحجاجي البلاغي التقليدي، نموذج مثالي معياري ؛ يسعى بالأساس إلى محاربة الألاعيب الخطابية، و دحض المغالطات السفسطائية. من هنا انحصر هم البلاغة التقليدية في وضع معايير للخطابات ومقاماتها وطرقها الاستدلالية، والتمييز بين المقبول بين الحجج، وبين ما يصدر عن نوايا الاستغلال والتحخير. بمعنى أنها كانت تؤسس لشكل خطابي معياري، وترسم الخطوط الواجب على الخطيب اتباعها، بعيدا عن أي وصف أو تفسير للممارسة الخطابية الفعلية. إنها تقعد لما ينبغي أن يكون، وتتجاهل الكائن والمحتمل، بصورة يصبح معها الخطاب جاهزا ومتعاليا، ويصبح الحجاج ركاما من الحجج والطرق الاستدلالية، قد تفيد في الشرح التعليمي لنصوص وأمثلة مصنوعة لإيضاح الغايات التصنيفية، وهذا لا يمكنها من وصف التفاعلات الخطابية وتفسير آلياتها وطرق اشتغالها.

2- تصور بيرلمان chaim PERELMAN

تكاد البلاغة تكون مدينة لأعمال بيرلمان في إحيائها وتحديثها وبعثها من جديد، وإخراجها من متاهات التصنيف والتبسيط ؛ إذ ارتبطت جل أعماله بالبلاغة، شرحا وتطبيقا، أو تحيينا ومراجعة وتوسيعا ؛ وحاول أن يجعل من النظرية البلاغية أداة لتفسير وتحليل غيرها من الظواهر الفكرية، الفلسفية والقانونية بالخصوص. من هنا تولدت حاجته إلى بناء تصور نظري للحجاج، والدفاع عن أهميته وجدواه على ضوء المفاهيم البلاغية والفلسفية والقانونية. وحتى لا نعيد ما أدرجناه أثناء حديثنا حول البلاغة التقليدية، نركز اهتمامنا بالأساس على تصوره النظري.

2 . 1- تحديد المفهوم :

ينطلق بيرلمان من أن الإجراء العقلي لا يجب أن :

(يتوقف عند حدود الحجج المؤسسة على البرهنة أو التجربة، بل يجب أيضا أن يتدخل في قضايا ترجع إلى الرأي، وإلا عجزنا واضطررنا، في غياب التجربة أو الاستنباط المنطقي، إلى فسح المجال لقوانا الانفعالية، للغرائز، للإيحاء والعنف) (بيرلمان و تيتيكا 1970 [1953]: 3).

يفتح بيرلمان، من هذا المنظور، أمام الحجاج آفاق جديدة، ويحاول أن يخرجه من الدائرة الضيقة التي حصرته فيها الدراسات التقليدية، كأداة تقنية صرفة، توظف في المجالات العقلية أو التجريبية الصرفة ؛ إلى عالم الاحتمالات، عالم الآراء والقيم والتفاعلات بين الأفراد والجماعات، بين الأفكار والأطروحات ؛ يريده أن يكون ذرعا واقيا أمام انفعالاتنا وغرائزنا ؛ أن تتحول، بعبارة أخرى، أدواته العقلية واستنباطاته التطبيقية والتجريبية من حجج متراكمة، إلى نظرية للخطاب :

(تهدف نظرية الحجاج إلى دراسة التقنيات الخطابية الهادفة إلى إثارة الأذهان وإدماجها في الأطروحة المقدمة، وتفحص أيضا شروط انطلاق الحجاج أو نموه، وما ينتج عنها من آثار) (بيرلمان 1970: 13).

الحجاج إذن، ومنذ الوهلة الأولى، نظرية خطابية، تدرس التقنيات الخطابية في علاقتها بوظيفتها الحجاجية التأثيرية، وشروط بنائها ونموها، وتعتبرها حججا موجهة للدفاع عن أطروحات أو دحضها، وتبحث شروطها وآثارها دون الاهتمام بطبيعتها. إنها في نظره حجج وعناصر إثبات، موجهة للإفحام أو الإقناع، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه، أو طبيعة الوسيط الذي تستعمله، ولا فرق بين كونها شفهية أو مكتوبة، ولا داعي للاقتصار على الخطاب الموجه إلى جمهور ساحة عامة أو ميدان فسيح.

في التصور الجديد، يمتد البحث إلى متلق متخيل ومتنوع، فيربط الحجاج بحوار ثنائي، أو مداولة حميمية داخل الذات الواحدة، أو بأشكال أكثر تطورا وتعقيدا، ويتجه ليفحص الـ" مع "

أو الـ" ضد " ، ليختبر قيمة أطروحة ويواجه بين نتائجها، أو يواجهها بأطروحة مضادة، لمعرفة حدود اتحادها أو تناقضها. في هذا المستوى يمكن أن يلمس القارئ الجدل السقراطي، مصوغا في محاور أرسطو كفن للسؤال أو الجواب، للنقد أو الدحض. إذ يؤسس بيرلمان أطروحته على أن الحجاج، الذي طورت عناصره مع جورجياس وبروتاغوراس وزينون، يتعلق دائما، بالانخراط في إحدى الأطروحتين المتعارضتين، ويُقوى هذا الانخراط أو يُقلص بواسطة حجج متنوعة ؛ حججٍ تقدم أسبابا مع، أو أسبابا ضد، وتهدف إلى التأثير في الفرد في كليته، في عقله وسلوكه، وتؤدي إلى نتائج عملية، إذ تدفع الفرد المتلقي إلى القيام بسلوك محدد أو الخضوع لسلوك غيره :

(في الحجاج، لا ينفصل العقل عن الإرادة ولا النظرية عن الممارسة) (بيرلمان 1970: 14) .

2 . 2- بناء المفهوم :

يلجأ بيرلمان في بناء مفهوم الحجاج، إلى تاريخ الفلسفة، ليؤكد أن الفلاسفة، منذ سقراط وأفلاطون، كانوا في مواجهة دائمة مع خطر البحث عن الانخراط، والتأثير في سلوك الآخر، والنجاح بأي ثمن، وتسخير الحشود الهائلة، واحتقار الحقيقة. لقد كان على الفيلسوف أن يبحث عن الحقيقة ويبني في الآن نفسه معرفة مقبولة، أي أن يهتم بالحقيقة وبالخطاب ؛ فلا يكفيه أن يعرف الحقيقة ويبحث عنها، بل عليه أيضا أن يعرف كيفية إيصالها وجعلها مقبولة من الآخرين. من هنا تصبح البلاغة ضرورية، ويصبح تبليغ الحقيقة والدفاع عنها وظيفة اجتماعية في غاية الأهمية. غير أن الفيلسوف، يظل مع ذلك في نظر بيرلمان،

متعاليا على البلاغة والحجاج، وإن كان في أمس الحاجة إليهما. أليس موضوع الفلسفة نفسه - كقيم وغايات - مجالا لخلاف لا محيد عنه ؟

(إذا اختلفنا في الرأي، أنت وأنا، يقول سقراط لأوطيفرون فإننا لن نختلف حول العدد أو الطول أو الوزن، ولن ندخل في جدال. يكفي أن نعد أو نقيس أو نزن ليحل خلافنا.. لن يحتد الجدال إلا إذا فقدنا أدوات القياس ومعايير الموضوعية. نختلف حول العادل والجائر، حول الجميل والقبيح، حول الخير والشر، وبعبارة موجزة حول القيم. وإذا أردنا أن نتجنب الصراع، ونبتعد عن العنف كحل للخلاف، فإننا لا نملك وسيلة أخرى غير اللجوء إلى نقاش معقول. إن الجدل، فن الحديث، هو المنهج الوحيد المؤهل لحل المشاكل العملية، التي تتعلق بالقيم أو بالغايات من الأفعال). (مورو 1963 : 207) [أفلاطون، أوطيفرون، 7د].

لا تنجو القضايا الفلسفية الخالصة من الخلاف إذن، ولا غنى للباحث في حقيقة مقاصدها عن الجدل، عن إتقان فن الحديث واتخاذه وسيلة ومنهجا لحل مشاكلها العملية. لذا عرفت الثقافة التقليدية العتيقة صراعات حول الكفاءة بين الفلاسفة وبين البلاغيين، وارتبطت الحقيقة بالتقنيات الحجاجية التي طورها البلاغيون في الجدل والبلاغة، ليحتل الحجاج بذلك مكانة كبرى في الممارسة الفلسفية.

لكن هذه المكانة سرعان ما تضمحل، حين ننتقل مع بيرلمان من مجال الفلسفة إلى المجالات الدوغمائية والعلمية ؛ حيث يفقد الجدل والبلاغة قيمتهما الإقناعية، ويصبحان مجرد تقنيات بيداغوجية أو سيكولوجية أو أدبية لتدعيم الانخراط في حقائق

أنشئت بأدوات أخرى. ففي المجال الديني - حيث لا يعترض المؤمنون على الحقائق - لا تستخدم هذه التقنيات في بناء الحقائق، بل في ترسيخها في الأذهان، وطبعها في القلوب، وجعلها حاضرة في الوعي و مجسدة في السلوك.

2 . 3- الحجاج والبداهة :

يصل بيرلمان إلى نهاية الجدل والبلاغة، ويقف عند ديكارت، ليحاور مفهوم البداهة، منطلقا من لحظة تاريخية محددة، تحطمت فيها وحدة العالم المسيحي، ودمرت الحروب الدينية القرى والمدن الأروبية، فأخذت الأوساط المثقفة تؤسس نظاما عقلانيا يتجاوز الخلافات الدينية، ويعطي امتيازا استثنائيا للفلسفة، وللفلاسفة الذين استلهموا المناهج التي حققت نجاحات مهمة في الهندسة والفيزياء والفلك، من أجل بناء نسق يبدو غير قابل للدحض والاعتراض. في هذا المناخ الثقافي العلمي، لم يعد من الضروري أن تتصادم الآراء، أو أن يلجأ المتحاورون إلى العنف وقوة السلاح، ليدفعوا خصومهم إلى الصمت في غياب حجج مقنعة ؛ بل أصبح الكل يلجأ إلى مناهج العلوم الاستنباطية، لإيجاد القواعد الموجهة للأذهان، وتطبيقها بعناية ودقة على القضايا الفلسفية والخلافية :

(حاول ديكارت أن يبني على الحدس نظاما جديدا للعالم، متوجا بأخلاق وديانة عقلانية، وقد أسس هذا المشروع، الذي يكمل الأنساق العقلانية للقانون الطبيعي، بالارتكاز على مفهوم البداهة، الذي يميز الحدس العقلاني عند الديكارتيين، في مقابل الحدس الحسي عند التجريبانيين... لقد أنتج معيار البداهة إقصاء حتميا للحجاج كتقنية للتفكير الفلسفي) (كويهيه 1955 : 85 - 97).

هكذا أخذت البداهة تفرض نفسها على الأذهان، لاعتبارها خاصية سيكولوجية، بل كقوة تفرض الحقيقة، وتمظهرها في صورة بديهية؛ فما هو بديهي، هو في الآن نفسه حقيقي وقابل لأن يعرف كما هو؛ والقضية البديهية ليست في حاجة إلى حجة، بل إن الحجة، ليست في واقع الأمر إلا استنباطا ضروريا لما ليس بديهيا. في هذا النسق لا مجال للحجاج، مادام لا يتعلق إلا بالشبيه والمحتمل ؛ ولا ينبغي أن نمنحه - منهجيا ومبدئيا - أية ثقة. حين يتعلق الأمر بالعلم، يجب أن نقصي - كما يقول ديكارت - كل ما يتطرق إليه الشك.

(كلما اختلف عالمان حول نفس الموضوع يكون من الأكيد أن أحدهما مخطئ، أو لا أحد منهما يملك العلم ؛ لأنه إذا كانت حجج أحدهما أكيدة وبديهية، تمكن من بسطها أمام الآخر بكيفية مقنعة) (ديكارت، الأعمال الكاملة 1952: 38).

لا حاجة إذن إلى تقنيات أو أدوات عرض وتقديم المعرفة ما دامت الحجج يقينية بديهية. هذا الإثبات يمكن أن يصير، في نظر ديكارت، قاعدة لمنهج كوني، والتفكير الرياضي قادر على تقديم النموذج البرهاني الكفيل بحل كل المشاكل. يؤكد ديكارت على هذه الفرضية كثيرا، في الجزء الثاني من مقال في المنهج :

(إن هذا التسلسل الطويل من الأسباب السهلة والبسيطة، التي اعتاد المهندس اتباعها في برهناته الأكثر تعقيدا، جعلني أتصور أن كل الأشياء المرتبطة بالمعرفة البشرية، تتابع بنفس الطريقة، شريطة ألا نعتبرها صادقة - إن لم تكن كذلك - وأن نحافظ على النظام الضروري، لاستنباط بعضها من بعض. (ديكارت، الأعمال الكاملة 1952: 40).

لم يعد ممكنا لدى ديكارت أن نضع كل شيء موضع الشك ؛ أو أن يظل المرء مترددا في سلوكاته، في الوقت الذي يلزمه العقل ألا يكون مترددا في أحكامه. لذا كانت القاعدة الأولى في أخلاقه المؤقتة، أن يكون مطيعا لقوانين وأعراف بلده، وأن يحافظ على الديانة التي اتبعها منذ طفولته، وأن يتبع الآراء الأكثر اعتدالا. إن أفعال الحياة لا تحتمل أي تأخير.

لكن ديكارت يجد نفسه أمام الممارسة ؛ في صلب الحياة العملية ؛ أمام القواعد التقليدية، والآراء المحتملة التي اعتقد أنه أقصاها من العلم، لتظل حاضرة في الحياة. هنا يجد بيرلمان ضالته ليجهز على مفهوم البداهة، ويستعيد للحجاج مكانته. فإذا كان ديكارت يربط الحجاج في الممارسة العملية بالبداهة، ويحدد مهمة الفيلسوف في إقناع غيره بفلسفته الخالصة؛ ودفعه إلى قبول قضيته باعتبارها عقلانية، وإن كانت معقوليتها ضئيلة ؛ وإقصاء كل ما لا يفرض نفسه بكيفية بديهية. وإذا وُجدت بداهات لا يشك أحد فيها أو يفكر في الاعتراض عليها ؛ فإن هناك بداهات نسبية ومتغيرة، بل قد تكون خادعة أيضا. لقد مُثّل للبداهة، على مدى قرون، بكون الكل أكبر من كل أجزائه، ثم تبين أن هذه القضية غير صادقة بالنسبة للمجموعات اللانهائية. فمتوالية الأعداد المزدوجة، التي ليست إلا جزءا من متوالية الأعداد الكلية، ليست أصغر من هذه الأخيرة ؛ مادام من الممكن أن نماثل كل عدد كلي بضعفه، الذي لن يكون إلا عددا مزدوجا. إن الإثبات الصادق في المجموعات المنتهية، ليس صادقا في كل المجموعات.

يعمم بيرلمان هذا المثل في حكمه على ديكارت، لهدم تصوره، بكونه يعتقد ـ خطأ ـ بوجود مقولات واضحة ومتميزة،

تنشئ حين تتعالق قضايا بديهية ؛ و بأن هذه المقولات يمكن أن تدرك بحدس صادق ذي طبيعة بسيطة، لا يجد الخطأ إليها سبيلا.

(إن التأكيد على وجود طبيعة بسيطة، يمكن أن تدرك باستقلال عن كل سياق، وكل تعالق بالأشياء الأخرى، يرتبط بنظرة إلى الواقع ذرية وقاصرة. فمقولتا المستقيم والفضاء لا تملكان نفس المعنى في هندسة ريمان وفي هندسة أقليدس) (بيرلمان 1970: 19).

إن المقولات القانونية والقيمية والفلسفية، حين تدمج في سياقات متغيرة وغير متوقعة، تحمل معاني لا تماثل الأشكال الطبيعية البسيطة، ولا التركيب الوحيد لهذه الأشكال ؛ والنظريات المعاصرة في اللغة، طبيعية كانت أو صناعية، تبين أن التقنيات الرياضية المستعملة في اللغات المصورنة اتقاء لكل شك أو لبس لا تعالج إلا حالاتٍ استثنائية، ولا تمنح نموذجا للتطبيق الكوني ؛ بل لا تشتغل إلا على نسق صوري، معزول عن السياق، أو تطبق في سياق دقيق التحديد، أو موجود في منأى عن اللامتوقع في تأويله وتطبيقه. من هنا يرى بيرلمان أن :

(النظرة الديكارتية للكون نظرة ذرية وميكانيكية، تمنح تصوراً لعلم، يتطور بطريقة كمية خالصة، ويضاعف عدد الحقائق البديهية ؛ ولا يضع أية واحدة منها موضع السؤال) (بيرلمان 1970: 20).

يقتضي التصور القائم على الحدس، منهجيا، إقامة تمييز بين النظرية والتطبيق ؛ لأن ربط النظرية بالممارسة لإعداد ومراقبة أطروحاتها، يجعلها فرضية خاضعة للتمحيص والمراقبة بواسطة النتائج ؛ أما عزل الواحدة عن الأخرى، فسيرجع النظرية -

المستقلة عن الممارسة - إلى معناها الحدسي والتأملي ؛ ولن تكون قادرة على إعداد معرفة يقينية، انطلاقا من حدوسها، إلا إذا كانت اللغة التي تعبر بها، تامة التماثل مع الماهيات التي استوعبها الحدس.

إن المنهج الديكارتي، وهو يواجه كل تعددية منهجية، يفرض إقصاء كل ما هو فردي أو ذاتي أو اجتماعي أو تاريخي، حتى يتمكن من استعمال العقل استعمالا كونيا مشتركا بين الناس، ولا يمثل إلا انعكاسا ناقصا للعقل الإلهي. وما على الإبستمولوجيا في هذا التصور، إلا أن تزيح العوائق من طريق المعرفة التامة، القبلية التكوين، الكاشفة عن نفسها حين تزول الحجب الخادعة للأحكام القبلية. وعلى الفيلسوف أن يحارب بصرامة كل أسباب الخطأ ؛ وحين يتحرر ذهنه من الآراء والأفكار القبلية، ستسطع المعرفة الحقيقية في عقله كالشمس. وعوض أن يكون العلم إبداعا بشريا، تتناقله الأجيال كعمل ناقص، يتطور ببطء ومشقة؛ يصير في التصور الديكارتي معطىً تاما، واضحَ المفاهيم والمقولات، وجوهرا خالدا ، يستوعبه الحدس ببداهة، ونعثرعليه بالإنتقال من بسيط إلى مركب، ومن بداهة إلى بداهة، ومن يقين إلى يقين.

2 . 4- ضرورة الحجاج :

يرى بيرلمان أن مماثلة العقلاني بالبديهي والصادق، تفصل العقل عن الملكات الإنسانية الأخرى كالخيال والإرادة، باعتبارهما سببا للأخطاء والأحكام المسبقة ؛ وأن في التعميم الديكارتي المقترح لحل كل المشاكل البشرية بفضل منهجية مستقاة من الرياضيات، كثيراً من المغالاة ؛ لأننا لا نملك فكرا

متحررا من كل تكوين وكل تربية. ذلك أن اكتسابه يفرض مدخلا طويلا وصعبا، إلى المناهج والتقنيات المعدة تاريخيا ؛ ومعرفة بالنظريات والتصنيفات التي تدعمها، وبالأدوات التي تحتاج خيالا واسعا، وبالمحاولات التي تنجز في تطور وأناة ؛ أي أنه يفرض معرفة بشرية تاريخية تنمو وتتطور داخل سياقات ثقافية نسبية ومتغيرة. ويحاج بيرلمان على هذا الموقف، بكوننا :

(لا نستطيع إنجاز معرفة علمية في كل الميادين، فكم هي الميادين التي لا زالت تفتقر لتقنيات، تمكن من اتفاق متين، يعوض المجادلات والخلافات. إنها وضعية كل المجالات التي تقتضي توظيفا مستمرا للقيم والأخلاق، وللفلسفة قبلهما.) (بيرلمان 1970: 22).

لن نستطيع - حسب بيرلمان - أن نفسر البناء التطوري للعلوم، واستمرارَ الخلافات في كثير من الميادين، بإقصاء كل الآراء ؛ ولن ننشئ معرفة معقولة بمقابلة الحقيقة بالرأي، أو الممارسة بالنظرية، أو البرهنة بالحجاج. بل يجب أن نتساءل لماذا وكيف نحقق اتفاقا واسعا في بعض الميادين، انطلاقا من الحس والآراء المشتركة؛ في حين تبقى ميادين أخرى حقلا لخلافات لا حد لها. هكذا يعتبر بيرلمان العلوم والتقنيات، كالقانون والفلسفة والأخلاق، أعمالا بشرية، تُدرس اختلافاتها بواسطة المناهج المختلفة ؛ وقد لا يحصل الاتفاق في بعض الميادين، إلا إذا تم التخلي عن الاعتقادات، وعن الإجماع، كمثل أعلى ؛ وهذا لا يمكن أن يمارس إلا بطريقة معقولة، بفضل تقنيات الحجاج. إننا حين نحُدّ استعمال العقل في الحدوس البديهية، وتقنيات الحساب القائمة على هذه الحدوس، نهمل الجانب اللاعقلاني، من رغبات وأهواء ؛ ونمكِّن كل حقلنا السلوكي من الانفلات من

وسائل الإثبات اليقيني. هنا ترتسم أمام بيرلمان الخريطة العامة التي يتحرك داخلها فعل الحجاج :

(نظرية الحجاج هي النظرية الوحيدة، التي تميز بين البديهي وبين العقلاني، عن طريق وسيط، طريق المعقول الصعب غير المعبّد) (بيرلمان 1970: 32).

2 . 5 ـ الأطر الاجتماعية للحجاج :

إذا كانت سوسيولوجيا المعرفة تميز بين المعارف التي تنفلت من عملية الإشراط، وبين المعارف المشروطة، فتقابل بين علوم الطبيعة وبين علوم الإنسان ؛ أو بين المعرفة الكمية وبين المعرفة الكيفية ؛ فإن بيرلمان يقترح إجراءً آخرَ يراه أكثر كفاية من الزاوية النظرية، وأكثر خصوبة في تطبيقاته السوسيولوجية. وهو إجراء يقوم على التمييز بين البرهنة وبين الحجاج ؛ وعلى الشروط المتحكمة في كل حجاج خاص. فإذا كان المنطق الحديث، والمنطق الصوري خاصة، يهتمان بدراسة البرهنة التي يجب أن تؤدي ـ انطلاقا من مقدمات صادقة ـ إلى نتائج صادقة، أو ذات احتمال قابل للحساب ؛ فإن الدليل البرهاني، الذي يتكفل بالانتقال من المقدمات إلى النتيجة، لا ينفلت، فيما يبدو، من الشرط الاجتماعي. من هنا يمثل الحجاج، الذي أهمل المناطقة دراسته النظرية، حقلا واسعا للبحث في سوسيولوجيا المعرفة.

ولما كانت نظرية الحجاج تدرس التقنيات الخطابية المثيرة للأذهان، أو الداعمة لانخراطها في الأطروحات المقترحة ؛ فقد لزم أن يتطور كل حجاج، تبعا للمخاطب الذي يتوجه إليه. لكن هذا المخاطب متنوع، يختلف كميا من الخطيب نفسه، مرورا بالسامع الوحيد للحوار، وكل المستمعين الخصوصيين، إلى

السامع الكوني ؛ الذي يبنيه الخطيب، انطلاقا من عناصر تجربته ؛ ويختلف كيفيا، اعتمادا على المعايير الاجتماعية أو السياسية أو تبعا للوظائف المزاولة، خاصة تلك التي تسمح باتخاذ قرار، أو تكوين رأي.

ولما كان الحجاج الهادف إلى إحداث تغيير لدى المخاطبين - إما بتعديل في الأطروحات المنخرطين فيها، أو بتخفيف حدة هذا الانخراط - يُقاس بالنتائج البعدية التي يهدف إلى إحداثها بالفعل ؛ فقد ارتبطت ممارسة الحجاج بمن يملكون السلطة في المجتمع. فكل مجتمع يملك مؤسسات، ويقيم حفلات لتقوية وحدة الشعور الوطني، وإجلال الأبطال، الذين يمثلون النماذج المعترف بها، لنقل القيم المقبولة، وتربية الكبار والصغار ؛ بل إن ممارسة الحجاج، في بعض المجتمعات، تحتكر في قطاعات معينة من طرف الأشخاص والمنظمات ذات الأهلية القانونية ؛ وتحتاج أحيانا إلى ترخيص، أو تخضع لرقابة سابقة ؛ وهناك مجالات، يخشى فيها أن يخرق الحجاج - غير الشرعي - قانونا يحمي المنافع العمومية أو الخصوصية. إن الممارسة الفعالة للحجاج - لدى بيرلمان - تقتضي وسيلة للتفاهم، لغة مشتركة لا يتحقق التواصل بين الأذهان بدونها ؛ وهي لغة تنتج بالضرورة من تقليد اجتماعي ؛ إذ لن يطور الخطيب حجاجه، وإن كان يوظف لغة مفهومة من مخاطبيه، إلا إذا ارتبط بأطروحات مقبولة من هؤلاء المخاطَبين، وإلا سيقوم بمصادرة على المطلوب. أي أنه لا بد لكل حجاج، أن يخضع في مقدماته وفي مساره، إلى ما تم قبوله وما تم الاعتراف به، كصادق أو عادٍ أو محتمل. من هنا يترسخ الحجاج في السلوك الاجتماعي، الذي يتحدد بطبيعة المخاطَبين، وبمجال مقبولية الأطروحات ؛ فقد تقبل تارة من الحسُ

المشترك، وتارة من ميدان محدد، علمي أو قانوني أو فلسفي أو ديني. في هذا المنظور إذن، تكون معرفة الأطروحات ومجال مقبوليتها شرطا ضروريا لفعالية الحجاج ؛ ويكون الوضع الإبستمولوجي لهذه الأطروحات أحيانا شديد التباين ؛ فقد يكون عقائد دينية، أو إثباتات علمية، أو اعتقادات للحس المشترك، أو قواعد ومبادئ للسلوك المقبول أو مجرد قضايا كانت مقبولة لدى المخاطبين، في مرحلة سابقة على الخطاب.

2 . 6 - تركيب :

أي جديد قدمه بيرلمان في المقاربة البلاغية للحجاج ؟ هل تجاوز التصور الأرسطي والبلاغي التقليدي ؟ ما مدى إجرائية تصوره، وقدرته على الكشف والتحليل ؟.. لِنُعد صياغة تصوره للحجاج في النقط التالية :

* الحجاج نظرية تدرس التقنيات الخطابية كوظيفة حجاجية، وتفحص شروطها وآثارها، إذ تنصب الممارسة على الحجج العقلية والتجريبية، وعلى قضايا ترجع إلى الرأي وتواجه الجانب اللاعقلاني من رغبات ومصالح وأهواء ؛ مما يوجب التمييز بين البرهنة المستقلة عن الذات، وبين الحجاج كممارسة ذاتية اجتماعية.

* العملية الحجاجية عملية جدلية، تنطلق مع أطروحة أو ضدها، وتتجه للإفحام أو الإقناع، لتقوية الانخراط أو تقليصه. و يتحرك الحجاج داخل بنية حوارية، يتعدد فيها المخاطب كميا، ويتنوع كيفيا ؛ ويختلف بين كونه واقعا خارجيا، وبين كونه بناءً خطابيا ؛ ويتحقق في بنية تواصلية أحادية، من الخطيب إلى المتلقي.

* يكتسب الحجاج فعاليته من السياق الاجتماعي، ويستقي شرعيته من مالكي السلطة داخل المجتمع.

* تحتم الضرورة المعرفية والمنهجية تبنيَّ النظرية الحجاجية، لتطوير معرفتنا بالمجالات التي لا تسعفنا المناهج العلمية الصارمة في الإحاطة بها.

يضعنا نموذج بيرلمان إذن أمام مواجهة خطابية جدلية أحادية الوجهة، ترتبط بقضية أو أطروحة، يستند فيها الخطيب على تقنياته الحجاجية ومكانته الاجتماعية ليعدل موقف المتلقي أو يعززه. وهو بهذه الصيغة لا يعدو أن يكون إعادة تنظيم للتصور البلاغي التقليدي. فلا تزال وظيفة الحجاج، في العمق، تتمثل في مقاومة الانحرافات الخطابية، ولا يزال يستند على نفس العلاقات التواصلية (الخطيب - المتلقي) الهادفة إلى إحداث تعديل في الأذهان. وما التقنيات الحجاجية الموجهة للتأثير إلا الحججُ كما صنفتها البلاغة التقليدية. صحيح أن التقنيات أصبحت تنتظم في عملية جدلية وتتجه لتحقيق هدف محدد، مما يجعلنا نتصور الفعل الحجاجي آلة خطابية منظمة. لكن كيف تشتغل ؟ كيف تنتظم داخل هذه العملية ؟. ما مدى إجرائيتها وشموليتها ؟ ما مدى قدرتها على وصف وتفسير الظواهر الخطابية ؟.. يبدو أن بيرلمان فكر وناضل من أجل إثبات فعالية الآلة الحجاجية، ولكنه لم يأخذ الوقت الكافي لبنائها وتشغيلها.

المقاربات المنطقية

نتناول في هذا المستوى ثلاث مقاربات، نظرت إلى الحجاج من زاوية منطقية ؛ وحاولت بناء نماذج نظرية، انطلاقا من تصورات ومسلمات معينة. سنعرض هذه النماذج، ثم نعيد بناءها في تصور واضح ومنسجم، يُقوّم المقاربة المنطقية، ويختبر مدى كفايتها الوصفية والتحليلية.

1- نموذج تولمين Stephen TOULIMIN

يحدد تولمين، في بداية كتابه (استعمالات الحجاج (1958)) هدفَه في إثارة بعض القضايا، أكثر من القيام بفحص شامل، أو معالجة نسقية؛ وهي قضايا منطقية، أو تتعلق بالمنطق أو تنبثق منه ؛ وتنطلق هذه الإثارة من مجموعة من التساؤلات[4]: ما العلاقة بين اكتشافات العلم وقيمه، وبين ما هو خارج عن اهتماماته ؟ كيف تطبق هذه الاكتشافات في الممارسة ؟ أية روابط تجمعها مع المعايير والمناهج التي تستعمل في قياس صلابة أو قوة أو إلزامية الحجاج في الحياة اليومية ؟.

1- 1- المنطق والتقويم العملي :

يبعد تولمين، في البداية، القضايا التي تستدعي التقنيات المنطقية ؛ ويتجه نحو التقويم العملي للحجاج، فيثير قضايا عامة أغفلها المنطق، الذي ظل عبر تاريخه، يميل إلى التطور بعيدا عن المشاكل والقضايا العملية ليتجه نحو حالة من الاستقلال التام، يصير فيها موضوعا للدراسة النظرية، ويتحرر من كل الالتزامات

العملية المباشرة، ويظل مع ذلك ميالا إلى الجمع بين كونه علما صوريا، وبين كونه تقويما نقديا للحجج الواقعية.

وإذا كان المنطق يطمح في أن يكون علما، فأي نوع من العلم يريد أن يكونه ؟. يقف تولمين عند السؤال، ويتناوله من أربعة تصورات :

* تصور سيكولوجي يعتبر علم النفس النموذج العلمي الضمني للمنطق، لأن المنطق يهتم بقوانين الفكر، وبعملياته الذهنية.

* تصور يرى في المنطق امتدادا للسوسيولوجيا، لأن المنطقي يهتم بالعادات والممارسات التي تنمو بتطور المجتمع، وتتناقلها الأجيال.

* تصور يعتبره تقنية وفنا، لأن المنطقي يهدف إلى وضع قواعد ضابطة للتفكير.

* تصور رياضي يعتبره علما موضوعيا يدرس العلاقات المنطقية، ويصوغ نسقا من الحقائق التي تسير هذه العلاقات ؛ وإذن فالرياضيات الخالصة هي نموذجه الضمني.

إن مقابلة هذه النظريات - حسب توليمين - ليست ذات أهمية قصوى، فهي من المسائل التي أثارت، وتثير خلافا فلسفيا كلاسيكيا ؛ ولكل نظرية بداهاتها وحدودها ؛ فجعل المنطق فرعا من علم النفس، يعطيه طبيعة ذاتية، ويربطه بقضايا العادات الواقعية للاستدلال ؛ وللمقاربة السوسيولوجية ما يبررها. إنه من الصعب الحديث عن منطق علم كالفيزياء، دون أن نهتم ببنية

الحجج المألوفة لدى الممارسين العاديين للعلم، أي بأشكال الحجاج المألوفة لدى الفيزيائيين. لكن العادة وحدها، لا تستطيع أن تفرض شرعيتها وسلطتها على شكل الحجاج، وإلا سيصبح المنطقي أنثروبولوجيا ؛ وللمقاربة التي ترى في المنطق تقنية، وفي مبادئه قواعدَ مهنية، جاذبيتُها الخاصة. وإذا كانت مناهج الحساب التي نتعلمها في المدرسة تنفع كآليات للاستدلال، فمن الممكن إخضاع الحساب للفحص والنقد المنطقي.

يعود تولمين إلى قضيته الجوهرية، التساؤل عن علاقة مبادئ المنطق بالواقع، متصورا أن منطقية العالم أو لا منطقيته :

(تتحدد من خلال علاقتها بالناس ؛ لأن الذي يطابق المنطق هو صفة القائل أو المقول الحجاجي ؛ فالقول بضرورة مطابقة الاستدلال، في تنفيذه، للقواعد التي تضمن مبادئ المنطق، يقود إلى مفارقات ؛ إذ غالبا ما نصل إلى نتائج في لحظة، دون أن نمر بأي مرحلة من المراحل الأساسية للتنفيذ المحكوم بقواعد الاستدلال ؛ وقوانين الحجاج تطبق بنفس الطريقة، سواء وصلنا إلى النتائج بواسطة الحساب، أو بواسطة قفزة سريعة.) (تولمين 1958 : 9).

إن المنطق، في هذا التصور، لا يهتم بالطريقة التي نستدل بها أو بالقضايا التقنية ؛ بل إنه نظام استعادي تبريري، يهتم بالحجج التي تقدم، من أجل شرعنة مقبولية النتائج، لكونها قابلة للتبرير. وهذا أمر يرفضه المنطقي الرياضي، الذي يؤكد أن الحجة مكونة من قضايا، ومما يربط بينها من علاقات صورية، وأن معرفة قوة الحجة تستدعي معرفة سلامة تكوينها.

1 - 2 - المنطق العملي ونظرية القانون :

يرفض تولمين إقصاء الممارسة التطبيقية للمنطق، ويدعو إلى تنحية المفاهيم النظرية، ونسيان النماذج النفسية والسوسيولوجية والتقنية والرياضية، وتبني ما أسماه بالمنطق العملي ؛ ويتخذ من نظرية القانون نموذجا لهذا المنطق، لأنه يمكن أن نقارن الحجاج بالمحاكمة ؛ والحججَ بالحجج ؛ والإثباتات خارج السياق القانوني بالادعاءات المعروضة في المحكمة. وإذا كان من بين المهام الأساسية لنظرية القانون، وصفُ الإجراءات التي تُطلب بها عدالة أو تناقش أو تقرر، ووصف المقولات التي يخضع لها إنجاز كل هذه الأشياء ؛ فإن البحث سينصب على وصف ما يمكن تسميته بالمحاكمة العقلانية ؛ وعلى الإجراءات والمقولات التي يمكن استعمالها في تقعيد كل صنف إثباتي أو الدفاع عنه.

(ميزة الموازاة بين المنطق وبين نظرية القانون، أنها تساهم في مركزة الوظيفة النقدية للعقل؛ لأن قواعد المنطق تطبق على الناس وعلى حججهم كمعايير امتياز، يلجأ إليها الفرد حين يحاج، وعلى ضوئها نقوم حججه ؛ وقد نقدم لدعمها عناصر تبريرية، تشبع المعايير المكتسبة ؛ في هذا التصور تجد كثير من المصطلحات القانونية امتدادها الطبيعي (تولمين 1958 : 10).

إن من يتحدث، لدى تولمين، بكيفية إثباتية، يختلف عمن يتحدث بطيش، أو بدعابة أو بطريقة افتراضية أو يلعب دورا، أو يبحث فقط عن ترك انطباع، لأنه ينتظر أن يؤخذ مأخذ الجد. فالجدية تخضع لعدد من العناصر، كنوعية الشخص، والثقة التي يحظى بها عموما، وقد نقتنع ببعض الناس لأنهم معروفون

بتبصرهم ودقة أحكامهم. ولا يعني هذا أننا نقبل بثقة عمياء كل إثباتاتهم ؛ بل نعتقد أن ما يثبتونه بجدية، وتفكير ناضج، مؤسس بصورة جيدة، وقائم على حجج متينة، وجدير باهتمامنا اليقظ. و سواء كانت الإثباتات صادرة عن خبير أرصاد يتنبأ بنزول المطر، أو عامل يتهم مشغله بالإهمال، أو مؤرخ يدافع عن شخصية تاريخية، أو رجل أعمال أو ناقد فني ؛ فإننا نطالب في كل حالة بالأسباب التي تخضع لها قيمة الإثبات، من أسس ومعطيات ووقائع وأدلة واعتبارات وخصائص ؛ أي أننا نطالب بالحجاج، ولن نقبل الإثبات إلا إذا كان الاستدلال الذي يدعمه، يحترم معايير الحكم.

1 - 3 - الحجج التعليلية :

قد تكون للحجج غايات متنوعة، وقد تتنوع بتنوع هذه الغايات، إلا أن تولمين وجه اهتمامه إلى الحجج التعليلية الموجهة إلى دعم الإثباتات، أي إلى البنيات التي تقدمها، والقيمة التي تدعيها، والطرق التي تمكن من تصنيفها وتقويمها وانتقادها ؛ لأن :

(التعليل هو الوظيفة الأساسية للحجج، وما عداه من استعمالات ووظائف، ثانوي ومشوش. لنفرض أن شخصا صاغ إثباتا، ثم طولب بتدعيمه، فماذا سيفعل لإنتاج حجة تعلل إثباته ؟ وما هي أشكال النقد والتقويم التي ستطبق، بكيفية ملائمة، في فحص الحجة المقدمة ؟. سنفاجأ بتنوع كبير في الإثباتات التي يمكن أن تدعم، وفي الأسباب التي يمكن أن تقدم لخدمة إثبات. لهذا ستتعدد الطرق التي تقود المعطيات إلى النتائج.) (تولمين 1958: 14).

على أي أسس، وبأي كيفية، تتنوع طريقتنا في تقويم الحجج ؟ أية سمات من إجرائنا التقويمي ستتغير، بالانتقال من مرحلة إلى مرحلة ؟ وأية سمات ستظل متماثلة مهما كانت مرحلة التفكير ؟ سنلاحظ أن النتائج المرتقبة، والإثباتات المصوغة، تتغير تبعا للقضية المطروحة ؛ قد نطالَب في الحين بالاستمرار في الشرح، وعلينا إذن أن ننتج معطيات ووقائع، أو أسبابا أخرى نراها واردة وكافية في تعليل الإثبات الأولي ؛ وسنلاحظ، أيضا أن نوع الوقائع التي نحيل عليها، ونوع الاستدلالات التي نستخدمها يخضعان لنوع القضية المعالجة ؛ وأن مراحل الحجج التي نقدمها مختلفة، يتنوع مسارها تبعا لمنطق التعليلات، والنتائج المستخرجة منه. ولما كان من الممكن، نظرا للمعطيات المذكورة، أن تكون الحجج التعليلية شديدة التنوع، فبأي مقياس نطبق عليها نفس الإجراء التقويمي بنفس المصطلحات، ونفس المعايير؟ كيف للحجج التعليلية أن تأخذ نفس الشكل الوحيد، أو أن تلجأ إلى نفس السلسلة من المعايير في كل واحدة من الحالات المختلفة التي لاحظناها ؟ إلى أي حد يمكننا، أثناء التقويم النقدي للحجج المختلفة، أن نستند على نفس النوع من قوانين أو معايير الحجاج ؟ هل تملك الحجج قيما متشابهة أو متباينة ؟ وهل نستطيع أن نعثر على نمط واحد من القيم في حجج بهذا التنوع ؟.

1 ـ 4 ـ حقل الحجاج :

أمام هذه التساؤلات العديدة، وأمام هذا التنوع الملحوظ، يرى تولمين أنه من المفيد إدخال مصطلح تقني أسماه حَقل الحجاج، ويعرفه كالتالي :

(نعتبر الحجتين منتميتين إلى نفس الحقل حين تكون المعطيات والنتائج المكونة لكل واحدة منهما، من نفس النوع المنطقي ؛ ونعتبرهما منتميين إلى حقلين مختلفين، حين لا تكون الأسس والنتائج من نفس النوع المنطقي (تولمين 1958 : 17).

من هذا التحديد يطرح تولمين سلسلة جديدة من الأسئلة : ما المستقل في شكل وقيمة الحجج عن الحقل، وما التابع له ؟ ما الذي لا يتغير تبعا للحقل، في صيغ ومعايير تقويم الحجج وفي طريقة وصف النتائج، وما الذي يتغير كلما انتقلنا من حقل إلى آخر؟. بأي مقياس، مثلا، نستطيع أن نقارن بين معايير الحجاج التي تطبق في قضية قانونية، وبين تلك التي تلائم الحكم على عمل فني، أو برهان رياضي، أو ترتبط بمباراة رياضية ؟ علما أن الهدف من المقارنة ليس هو دقة المعايير؛ وإنما معرفة ما إذا كانت هناك معايير مشتركة للحكم على حجج تنتمي إلى حقول مختلفة.

يقابل تولمين بين الممطرة الذي تقعِّد للقضايا القضائية، وبين العملية العقلانية التي تعرض الحجج لدعم إثبات أولي، لوجود تنوع كبير في القضايا القانونية ؛ ويدعو إلى التساؤل أيضا، عما إذا كانت شكليات الممطرة القضائية أو معايير الحجاج القانوني متماثلة، باستقلال عن طبيعة القضية، أم أنها تتغير تبعا لشكل ونوع القضية المطروحة ؟.

لننظر إلى الأمر من خلال المراحل العامة التي تحكم أنواعا عديدة من المحاكمات :

(م 1) يُعرض الملتمس أو الاتهام صراحة ؛

(م 2) تُقدم الأدلة أو الشهادات لدعم الملتمس أو الاتهام ؛

(م 3) يَصدر قرار المحكمة.

تسمح هذه الخطاطة - باعتبارها بنية ثابتة، مختلفة في التفاصيل - بتحديد معايير مشتركة لتقويم أو تفسير قضايا قانونية شديدة الاختلاف.

(هذا التميز العام ينطبق على الممارسة العقلانية ككل ؛ حيث نلاحظ تشابهات أساسية في البنية وفي الإجراءات بين الحجج التعليلية عامة ؛ مهما اختلفت حقول الحجج، وطبيعة ووزن عناصر الدليل) (تولمين 1958: 20).

1 - 5 - العبارات الجيهية :

لكي يعطي تولمين لنظام الحجج التعليلية، عبر مراحله المتمايزة، ما يحتاجه من وصف وتدقيق، لجأ إلى وضعه في علاقة مع محدِّد جديد، تمثله العبارات الجيهية (ممكن ، ضروري، إلخ ..). نقبل، في المرحلة الأولى، أن للمشكل المطروح عددا من الاقتراحات والحلول الممكنة وأن عبارة « الإمكانية »، وما يحاقلها من صيغ، تلائم تماما هذه المرحلة ؛ لأن وصف اقتراح معطى بالممكن، يعني إعطاءَه الحقَّ في أن يُفحص. ثم نشرع في النظر في الاقتراحات، والتساؤل عن العلاقة التي تربطها بما نملكه من معلومات ؛ فتنتج وضعيات جديدة، تلائمها عبارات جيهية أخرى ؛ ونقبل، من بين كل إمكانيات الانطلاقة، أحد الحلول الخاصة، بكونه الحل (الأحسن)، أو (الضروري)، إلخ. قد لا تمكننا الاعتبارات الواردة، من إيجاد النتيجة (الأحسن) ؛ ولكننا نستطيع، على الأقل، إقصاءَ بعض الاقتراحات المقبولة في البداية كإمكانية ؛ وهذه وضعية توصف بعبارات جيهية تعبر عن الاستحالة. وقد نجد أنفسنا أمام سلسلة من الاقتراحات التي يستحيل إقصاؤها، تبعا لدقتها أو شرعيتها

النسبية ؛ أو لأن الإضاءة التي تمنحنا بعض الحلول المتبقية، تجعلها (أجدرَ) من الأخريات. وانطلاقا مما نعرف، نستطيع أن نتجه بثقة نسبية، نحو نتيجة خاصة، على أنها (الأكثر احتمالا) ؛ وفي غياب يقين كلي، يتوجب أن نرتب نتائجنا بصورة تدرجية. وحين نصف كل الوضعيات المختلفة التي تقدم في عرض حجة تعليلية سنعثر، يقينا، على تنوع كبير في الحقول.

يطبق تولمين نموذجه على عدد من العبارات الجيهية، ويعرضها على عدد من الأمثلة المتنوعة، والمختلفة الحقول، فيلاحظ، مثلا، في دراسته للعبارة (عدم الاستطاعة)، في حقول مختلفة، أن هناك خطاطة عامة، يمكن أن تصاغ كالآتي :

[(ق) معطاة كما هي. عليك أن تقصي كل ما تتضمنه (ع)، وتتصرف بكيفية مغايرة لـ (ن)، وسيستدعي تصرفك (س)]

الصورة ثابتة في كل الأمثلة ؛ ولا تتغير إلا العناصر الواجب استبدالُها في [(ق)، (ع)، (ن) ، (س)] علما أن :

(ق) هي السلوك الموصوف في الإثبات.

(ع) هي العلل التي نبني عليها في كل حالة.

(ن) هي المخالفة الضمنية.

(س) هي العقوبات المتوقّعة.

1 ـ 6 ـ النموذج الحجاجي :

يقف تولمين ـ بعد استخدام العبارة الجيهية في التميز بين البنية والمتغيرات ـ عند معنى العبارة الجيهية نفسها، فيحدده من جانبين : قوة العبارة، ومعايير استعمالها. فقوة العبارة هي النتائج

العملية لاستعمالها. إذ تمثل قوة العبارة الجيهية (عدم الاستطاعة) الإيعاز العام، الذي يتضمن أن هذا الشيء أو ذاك، يجب أن يقصى بكيفية معينة، ونظرا لبعض الأسباب. أما المعايير هي العلل والأسباب التي نعتمد عليها، في سياق معين، لملاءمة جهة خاصة. ونجمع تحت مصطلح معايير عدة أصناف من العناصر التي يجب إنتاجها، في الوقت الذي نعرض حججا أو ننتقدها في حقول مختلفة ؛ أي سمات من الإجراء المتبنى ؛ أي المفاهيم المستعملة ؛ ستكون تابعة للحقل أو مستقلة عنه ؟.

يستنتج تولمين أن قوة العبارات متماثلة مهما كان الحقل المستعمل ؛ وأن معايير وأنواع التبريرات الضرورية للدفاع على نتيجة، تتغير من حقل إلى آخر ؛ ويتساءل عن إمكانية اختزال الاختلافات بين المعايير : هل تتغير الأشياء التي جعلت، عمليا، إحدى النتائج ممكنة أو محتملة أو أكيدة ؛ أو جعلت الحجة ضعيفة أو قوية أو ملزمة ؛ تبعا لحقل الحجاج ؟. يلاحظ أن التماثل بين المعايير منعدم، وأنه ليس ضروريا في تقويم أو انتقاد الحجج. الأمر الذي يرفضه المناطقة المحترفون، معتقدين أنه من الممكن عرض حجج تنتمي إلى حقول مختلفة، تحت صورة مشتركة ؛ ومؤكدين أن نقد الحجج والنتائج، لا يتم إلا باللجوء إلى مجموعة كونية، من المعايير المطبقة على كل حقول الحجاج.

(إنهم يقبلون، في المجّال العملي، استعمالَ مجموعة من المعايير الخاصة، ويحتفظون مع ذلك بالطموح في اكتشاف، وصياغة معايير كونية ؛ فينظرون بذلك إلى الاختلافات، لا باعتبارها ظاهرة ضرورية لا يمكن اختزالها وإنما باعتبارها تحديا، يحتاج إلى معايير للحجة أكثر كونية من تلك التي نستعملها في النقد العملي للحجج.) (تولمين 1958 : 74).

إن الطموح في منهج كوني يبدو معقولا، لدى تولمين، بل هو أكثر من طموح ؛ إذ بأي مقياس يكون المنطق العام ممكنا ؟ هل نعرض وننتقد الحجج بكيفية، تكون فيها صورتها ومعايير نقدها مستقلة عن الحقل ؟.

لقد أوضح هذا النموذج أهمية التوازي بين إجراءات التقويم العقلاني، وبين الإجراءات القانونية ؛ أو ما أسماه تولمين بالتماثل مع نظرية القانون ؛ حيث نقبل بعض الإجراءات الأساسية التي نمارسها في قضايا قضائية، أو للتأكد من صلابة حجة، أو للتأسيس الجيد لنتيجة. يتجلى التماثل في استعمال بعض المخصصات الجهية، حيث يبدو أن الإجراءات الملاحظة في سلوك الأفعال القضائية، تشترك في بعض الخصائص، وتختلف في بعض الأوجه ؛ وأن التبريرات المستعملة لدعم النتائج، لا تختلف في أصنافها فقط، وإنما تتغير أيضا في العلاقات التي تقيمها مع النتائج، من حقل لآخر. وإذا كانت التمييزات المنجزة إلى حد الآن عامة جدا، فإن الفحص الدقيق يمكن أن يبرز عددا آخر من التمييزات، التي تسمح بتحسين فهمنا للعلاقات الموجودة بين حجاج ينتمي إلى حقول مختلفة.

هكذا نصل مع تولمين إلى نتيجته الأساسية، إذ نخلص إلى أن :

(التماثل بين التقويم العقلاني، وبين ممارسة القانون يمنحنا نموذجا منافسا للتفكير في شكل المنطق الحجاجي، حيث لا تأخذ الاستدلالات صورة خاصة فقط ؛ بل تعرض وتقدم تبعا لسلسلة من المراحل الموافقة لبعض القواعد الأساسية للإجراء) (تولمين 1958: 25).

1-7- تركيب :

نعيد تركيب أهم لنتائج التي توصل إليها تولمين، لنتلمس الكفاية التحليلية لنموذجه :

* المنطق نظام استعادي تبريري، يهتم بالحجج التي تضفي الشرعية على النتائج وتبرر مقبوليتها، ويتسم بكونه سلوكا عمليا مماثلا لنظرية القانون، هذا التماثل يركز لوظيفة لنقدية للعقل، ويتخذ من التعليل الوظيفة الأساسية للحجاج. ومن مفاهيمه الأساسية حقل الحجاج الذي يتجاوز لتنوع بين الحجج، ويصنفها في حقول تتسم بنفس الخصائص.

* المنطق العملي كالمحاكمات العقلانية، يتكون من مراحل تتفق في البنية وتختلف في التفاصيل، والتشابه في الخطاطة يجعل الحجج التعليلية متشابهة في البنية والإجراء، مهما اختلفت حقول الحجج وطبيعتها ووزنها.

* قوة العبارات الجيهية متماثلة مهما كان الحقل المستعمل، والمعايير والتبريرات تتغير بتغير الحقول.

يقدم إلينا تولمين إذن نموذجا حجاجيا، يجعل من التعليل الوظيفة الأساسية للحجج، ويقوم كفايتها اعتمادا على المنطق الجيهي. غير أن هذا النموذج الذي يتموضع بين المنطق الصوري الصارم، وبين الممارسة النظرية القانونية العملية، ظل أسير المنهج التماثلي ولم يتوخ أية غاية تحليلية. أي أن انشغال تولمين كان يتمثل في بناء نموذج للمنطق العملي ؛ دون أن يهدف إلى تمحيص كفاياته الوصفية والتفسيرية. ومع ذلك تظل عملية إقصاء أو قبول الحجج، التي تتم في الخطاطة المرحلية، بواسطة

العبارات الجيهية، وتوجيهها نحو التعليل ذات أهمية إجرائية تحليلية كبرى، تسمح للمحلل باختزال الأدوات والطرق الاستدلالية في وجهة محددة، ووصف تماسكها وتفاعلاتها.

2 ـ نموذج كريز Jean - Blaise - GRIZE

يحاول كريز في كتابه (من المنطق إلى الحجاج : 1982) تحديد مفهوم الحجاج، انطلاقا مما أسماه ظاهرة انكماش تحاليل السوفسطائيين والبلاغيين ؛ واتجاه المنطق في كليته إلى البرهنة. ويرجع السبب ـ في منظوره ـ إلى أفلاطون، وإلى كل الذين رأوا في الحقيقة القيمةَ المطلقة، واتهموا السوفسطائيين والبلاغيين بكونهم أساتذة للوهم، يُلبسون الحقيقة بالتخيلات والشبيهات والأوثان.

(لقد أصبح من الصعب تبني هذا الموقف، بعد أن جرؤ الإنسان على تحدي بعض المسلمات، وتعلم كيف يشك في إمكانية إدراك الحقيقة عن طريق العقل ؛ خاصة إذا كنا أمام خطاب، أمام خطيب وجمهور. أمام فعل للحجاج) (كريز 1982 : 27).

2 -1 ـ الحجاج فعل خطابي :

لكي يكون الحجاج فعلا خطابيا، يجب ـ حسب كريز ـ أن نتخلى، في معالجته، عن المنطق الرياضي، ونتبنى منطقا يسلم بحضور ذوات نشيطة وفعالة في إنتاج الخطاب ؛ ويستند في تصوره هذا على المعطيات التالية : (كريز 1982 : 28)

* كل ذات تتموقع داخل وضعية خاصة، وفي ثقافة محددة، يتداخل فيها الصريح بالضمني.

* لا يقدم الخطيب لسامعيه إلا سلسلة من التمثيلات التي يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة ؛ كتلك التمثيلات المخطكة التي يقدمها المعلم أحيانا إلى تلاميذه.

* إن كون الخطيب مستمرّ الحضور في بنائه، يعطي لهذا البناء سمة الانفتاح، التي تناقض بالضرورة سمة انغلاق النماذج.

قد يبدو الحجاج أيضا تنظيما حيا، تحكمه التوازنات المحلية والمتتابعة، بين تمثلات كل الأنواع المبنية سلفا، وبين التكييفات الخاصة للغايات أو الظروف. بهذه السمات الثلاث يكون الحجاج فعلا خطابيا، تستوجب دراسته منطقا أوسع من المنطق الرياضي.

2 - 2 - المنطق الطبيعي :

إذا كان فعل الحجاج، أيضا، نشاطا يبني خطاطة من خطاطات ممكنة تهدف إلى التدخل في معرفة أو حكم السامع، فعلى هذا البناء، حسب كريز، أن يشبع بعض الشروط العامة، التي يمكن أن يستوعبها المنطق، وأبرزها شرطا التلقي والمقبولية. فإذا كان الخطيب لا يفعل شيئا سوى بناء خطاطة أمام السامع ؛ فعلى هذا الأخير أن يعيد بناءها، أن يدركها، مادام يعرف اللغة المستعملة في الخطاب، ومادام دور عناصر الخطاب، يتجاوز الإخبار إلى تمكين المتلقي من إعادة بناء القضية المتجادل حولها ؛ ومادام السامع متكلما بالقوة، بإمكانه أن يرفض ما يسمع، أن ينتج في كل لحظة خطابا مضادا، لإفشال الخطاب الذي يتلقاه.

(إذا كان الشرطان مُشبعين في النماذج، بواسطة التنظيمات البنائية للنوع ؛ حيث نعرف، سلفا، قواعد البناء، وكل ما هو ضروري وكافٍ ؛ ونسلم بالمعطيات الأولية صراحة ؛ فهل توجد الصيغ خارج النماذج، حيث الضمني حاضر دائما، وحيث يمكن للخطيب أن يتحدث عما يريد ؛ أو أن يُدخل في طريقته عناصر جديدة ؛ أو أن ينتقل من موضوع للتفكير إلى آخر ؛ أو أن يتبع قواعد مطروحة سلفا ؛ أو ينطلق من الوقائع ليجعلها مقبولة لدى المتلقي ؟) (كريز 1982 : 29).

أمام هذا التنوع في الإمكانيات المتاحة للخطيب ولمتلقي الخطاب، يقترح كريز أن نبحث عن منطق للخطاب في مستوى آخر، مستوى العمليات العامة الضرورية في بناء الصيغ ؛ أي أن نبحث عن نظرية عامة للعمليات المنطق ـ خطابية، المولدة للصيغ ؛ ولن تكون هذه النظرية سوى المنطق الطبيعي، الذي يتميز بكونه : (كريز 1982 : 30)

* منطقا للمحتويات، إذ يتعذر استخدام لغة طبيعية دون استحضار موضوعاتٍ ذات معنى.

* منطقا للذوات، لأن كل قول يتضمن وجود مرسل ومرسلٍ إليه.

* منطقا للاستدلال، وليس مجرد حساب بسيط.

ويعود كريز لتفصيل هذه الخصائص بتمييزها عن المنطق الرياضي، في النقط التالية :

* إن الحديث عن منطق للمحتويات، لا يعني التوقف عند القيمة الوحيدة لحقيقة القضايا، والتساؤل حول ما تعبر عنه ؛ ذلك أن القضية ليست جديدة، بل هي في محتواها عملية أقسام وعلاقات، والمحتويات أشكال، وليست هي الأشياء نفسها ؛ فالمجموعة، مثلا، تجمع الأشياء وفق معيار محدد، ولا شيء يسمح بتمييز العناصر بعضها من بعض. وهذا لا يشبع المنطق الطبيعي، الذي لا يقف عند معالجة العنصر التوليدي للمجموعة، بل يتعداه إلى ذلك الشيء الفردي الذي يعده خطاب معين.

(يجب على المنطق أن يشمل عددا من العمليات ؛ منها ما يعمل على ترسيخ الخطاب في البناء الثقافي القبلي للمتخاطبين، ومنها ما يقوم بالإعداد التدريجي لموضوعات التفكير ؛ وفي كل مرحلة من مراحل البناء تحدد هذه الموضوعات ببعض المحمولات، فتأخذ بعض الخصائص، أو تتعالق فيما بينها) (كريز 1982 : 31).

* إذا كان المنطق الرياضي لا يميز بين محتوى الحكم، وبين إثبات هذا الحكم، لجهله بقائل الإثبات ؛ فإن الأمر يحدث بكيفية مخالفة في المنطق الطبيعي،حيث القائل حاضر، وفعله القولي محدد، والخطاب يحمل بالفعل علاماته. يجب إذن أن توجد العمليات التي تمكن الخطيب من وضع محتويات أو محددات الحكم.

يتميز المنطق الطبيعي عن المنطق الرياضي، حسب كريز، في ثلاث نقط: (كريز 1982: 32)

* هناك ترابطات لا توجد في مستوى المنطوقات، بل سابقة عليها. والفكر قادر على الانتقال من موضوع إلى آخر، ومن تحديد إلى آخر، كما هو الحال في التفسير.

* للمنطوقات أوضاع جد مختلفة، فقد تكون نتائج، أو إثباتات أو وقائع، أو فرضيات أو أطروحات أو أسئلة أو أوامر وليست أية واحدة مسلمة. وقد يسمح الرابط الذي يجمع المقول بالقائل، بوضع القيم إلى جانب الوقائع.

* يعرف المنطق الطبيعي أشكالا للتفكير غير تلك التي تنتقل من المقدمات إلى النتائج، كأن يستعمل المماثلة، أو المثل أو التناقض.

2 ـ 3 ـ الغائية والوقائع والقيم :

يرفض كريز التفكير في الحجاج، انطلاقا من التمييز بين البرهنة وبين الحجاج الذي يستند على طبيعة المقدمات المنطلق منها، لأنه خطأ تم تجاوزه، منذ ثبت أن مسلماتنا، ليست أكثر يقينية من آرائنا ؛ ولأنه يشكل خطورة، تتمثل في كوننا لن نعالج الحجاج إلا كبرهنة سيئة التكوين، أو أقل صرامة. ويحاول إقامة تمييز آخر، يعتبر الحجاج نوعا خطابيا ذا تمظهر خاص، ينبغي أن ينصب البحث على ما يميزه من غيره من الخطابات، وخاصة، الخطاب البرهاني. لذا يرى أنه من الملائم البحث عن بعض الجوانب التي يتقاطع فيها أثر من نوع خطابي، ولا تتقاطع فيها كل الخطابات ؛ ويتعلق الأمر بـ الغائية وحضور الوقائع والقيم (كريز 1982: 133).

بالرغم من أن الغائية مفهوم محير، عمل العلم على إقصائه، فإن الضرورة تدعو إلى أن يكون من بين مكونات تعريف مستقبلي للحجاج. ذلك أننا لا نحاج أبدا، إلا لنعدل، بكيفية ما، فكر أو حكم الذات أو الآخر. والآخر كائن نظري، وليس حشدا للأفراد الطبيعيين. لذا سيعد الخطيب خطابه تبعا لغائيته، وغائية

المتلقي التي ستبنى. ولا يهمه إن كان يوجه خطابه لمتلق قضائي أو أن يكون بعض المستمعين فيزيائيين أو نقادا للفن ؛ وبعبارة أخرى ينبغي التمييز بين متلق نظري متجانس، يستنبط من الخطاب، وبين متلق طبيعي غير متجانس، يرجع إلى الملاحظة السيكولوجية و السوسيولوجية. أما المستويان الآخران، الوقائع والقيم، فليسا مهمين في حد ذاتهما، بل المهم هو ما يمكن أن يقام بينهما من علاقات، تحدد من خلال العلاقات الخطابية.

2 - 4 - منطق الحجاج والمفاهيم البلاغية :

يتبنى كريز منطق الحجاج، ليس باعتباره منطقا خاصا مخالفا لمنطق البرهنة ؛ ولكن بكونه إحصاء للآليات الخالصة للحجاج، ومعرفة بالكيفية التي دُرس بها المتلقون و الوقائع والقيم، والمفاهيم الأخرى الواجب إدماجها. على منطق الخطاب، كمنطق طبيعي، أن يتخذ موقفا صريحا من المفاهيم البلاغية التقليدية ؛ أن يقصيها أو يدمجها في بنائه (كريز 1982: 137).

يبادر كريز إلى تحديد الموقع الذي ينظر منه إلى هذه المفاهيم، بالتأكيد على أنه لا يرى في الحجاج مناسبة للتأمل الفلسفي، كما فعل بيرلمان ؛ بل هو اكتشاف لبعض العمليات ذات الطبيعة المنطقية، ودراسة لبعض أنواع ترابطات الأفكار. من هنا لن يشكل الإطار النظري الذي يقدمه غاية في حد ذاته، بل هو أداة تراجع وتخضع للتجربة باستمرار. وما التجربة لديه سوى مجموعة من الملاحظات، النسقية المُقعَّدة، لعدد من الخطابات المسماة حجاجية.

في هذا الأفق، يعود كريز إلى فحص خمس مقولات بلاغية أساسية (كريز 1982- 138- 140) :

أ ـ الوقائع والحقائق : اعتبر التميز بين الوقائع والحقائق، على درجة كبيرة من العمومية، مادام يكتفي بجعل الحقائق أنسجة للوقائع ؛ ورأى أن التمييز، في سياق معطى، بين الواقعة وبين الحقيقة، يفرض القدرة على تقطيع الوحدات ؛ فتكون العلاقات حقائق، والعناصر وقائع. لكن هذا التقطيع سيظل نسبيا، مادمنا لا نبحث عن الوقائع والحقائق في واقع المتلقين، بل إنها تنشأ من الخطاب نفسه ؛ لذا يحتفظ بمقولة الوقائع ويقصي مقولة الحقائق.

ب ـ الافتراضات : اعتبرها ذات أصول خطابية، وإن كانت تبدو أحكاما سابقة على الخطاب ؛ لأنها ترتبط بالمتلقين، بكونها أحد الأشكال التي يتخذها المتلقون في الخطاب. وهي، وإن كانت لا تقابل بالوقائع، فلا شيء يمنع من تخيل افتراضات ملموسة تقوم على واقعة محدودة، أو افتراضات أكثر تجريدا وعمومية، تتجه اتجاها عمليا أو أخلاقيا. فالمشهر الذي يؤكد على الجودة الأمنية التي يوفرها طراز سيارة، يقدم مزاياها كوقائع، ويفترض أنه يوجد بين المتلقين لخطابه، من يعتقد أن ما يقوله صادق. هكذا ترتبط المزايا الصادقة مع مقولة الأمن، أي مع رغبة مفترضة لدى المتلقي.

ج ـ القيم : يعتبر كريز مصطلح القيمة من المصطلحات التقنية والبلاغية الأكثر صعوبة في التحديد، أو التحول الإجرائي ؛ لأننا لا نستطيع جرد قائمة مقبولة من بعض القيم ؛ ولأن القيم التقليدية كالجميل والصادق والخير، تطرح مشكلا صعبا. لذا يقترح أن تنطلق الدراسة من فحص متأن ونسقي للعلاقة بين اللغة، و بين بعض مستويات اللغة الواصفة.

د ـ تدرج القيم : أن أُفضل، يعني أني أقتضي قيما دون أن أكون مرغما على إظهار هذه القيم. من هذا المثال، يعتبر كريز مقولة التدرج ذات امتياز مضاعف، يعطي للقيم مكانها، ويمكن، إجرائيا، من اختبارها داخل الخطاب نفسه. هكذا تسمح، مثلا، دراسة حيثيات الحكم بملاحظة الكيفية الفعلية التي رتبت بها الشهادات والوقائع دون أن يكوّن من الضروري، للوهلة الأولى، أن نتساءل حول القيم الموظفة.

هـ ـ المواضع العامة : بالإمكان النظر إلى هذه المقولة بطرق مختلفة، ولكن الطريقة الأكثر خصوبة، لدى كريز هي نظرة المناطقة الكلاسيكيين. لأن ما يهم ليس هو جرد قائمة من العمليات أو الوصفات، التي يمكن أن يلجأ إليها الخطيب في غياب الحجج ؛ وإنما هو استخراج مختلف الآليات المنطقية التي تعقدها هذه المواضع. على منطق الحجاج إذن أن يستعيد دراسة المواضع في سياق المنطق والمعارف المعاصرة.

2 ـ 5 ـ نحو إطار نظري :

يؤكد كريز أنه لا يهدف من خلال تأملاته القليلة السابقة، إلى بناء نظرية في الحجاج،لأنها لا تسمح بذلك. وإنما يهدف إلى وضع إطار للبحث ، يكون في علاقة جدلية مع التجربة. هكذا ينطلق من تحديد مستوى للحجاج اعتمادا على محورين اثنين : (كريز 1982 : 141).

* محور ينطلق من المتلقي إلى غائية الخطيب.

* محور يذهب من الافتراضات إلى الوقائع، علما أن المفاهيم الأربعة الموظفة مترابطة لا انفصال بينها.

هذا يعني أن المقولات الأربع دائمة الحضور في كل حجاج، على أن ترجح كفة إحداها أو بعضها. ويعني أن هناك نقطا للامتياز، توجد على المحاور وبالأخص نقطة التقاطع. يستمر كريز في الصورة الهندسية، فيتصور محورا للخطاب، يوازي مستوى الحجاج، ويتموضع خارجه؛ ثم يسقط المستوى على هذا المحور، ليستنتج أن خطية الخطاب ليست إلا ظاهرية، وأنها لا تنتج عن الحجاج نفسه، وإنما عن طبيعة السنن اللساني. لذا يمكن أن ننتظر، قبليا، حشوا أو إسهابات أو نكوصات إلى الوراء ؛ وهذا يناقض البرهنة. غير أنه لكي نتم النموذج المؤقت، علينا أن نهتم بما أسماه باللعب الضروري، بين اللغة وبين اللغة الواصفة ؛ فندخل محورا ثانيا، يمكن أن يكون موازيا للأول، وعليه أيضا تسقط بعض نقط مستوى الحجاج.

بهذا يرسم كريز خطاطة، يمكن أن تقود ـ في نظره ـ إلى ثلاث صيغ للقراءة، على الأقل (كريز 1982 : 142):

* قراءة تنطلق من مستوى الحجاج إلى سلسلة الخطاب، فتموضع المقولات البلاغية نسقيا، وتدققها، وتستخرج تمفصلاتها بكيفية تدريجية.

* قراءة تسلك مسارا معاكسا، تحاول تفكيك السلسلة الخطابية إلى مقاطع حجاجية وتبنيها منطقيا، وتقارن نتائجها مع المقولات البلاغية، لتجعلها إجرائية بكيفية تدرجية.

* قراءة ترتبط بدراسة تماسك الحجاج في مستويات لغوية مختلفة، فتسلم بأن كل سلسلة قابلة لأن تفكك إلى وحدات، وكل وحدة تعني علاقة. ثم تبئر العلاقات وترابطاتها المزدوجة، التركيبية والدلالية، حتى تستطيع تفسير بعض الآليات الحجاجية.

2 - 6 - المنطق والحجاج :

بعد تتبع الأبعاد البلاغية للحجاج، كمنطق طبيعي، يعود كريز إلى تناول الحجاج من هم صوري، من زاوية نظر منطقية، فيحاول تقليص المسافة بينه وبين البرهنة. إذ يرى أنه بالرغم من أن المنهجين مختلفان، فيحيل الأول إلى الرأي ، ويحيل الثاني إلى مجال الضرورة ؛ فإن هذا لا يمنعهما من أن يتقدما تحت مظهر متشابه إلى حد بعيد، إلى درجة اختزالهما معا في متواليات من القضايا ؛ ويقوي هذا التصورَ، لديه، معطيان اثنان : (كريز 1982 : 184 - 185)

أ - إن عالم الضرورة البرهانية ليس معطى من عدم ؛ بل إنه نتيجة لإجراء طويل شاقٍّ. فتاريخ العلم يبين أن البرهنة إبداع يوناني ؛ وتاريخ تكون الذكاء، يظهر أنها نتيجة لسلسلة من التجريدات التي تسمح بتركيبة خالصة، تستدعي إقصاء الوضعية الملموسة، والذات المفكرة، والمتلقين.

ب - إن للبرهنة معنيين مختلفين ؛ فهناك البرهنة بالمعنى المنطقي، وهي متوالية من عبارات جيدة التكوين، توجد بينها علاقات متنوعة، وصريحة بكيفية نهائية ؛ وهناك البرهنة كما تقدم نفسها في درس علمي ؛ وهي في هذه الحالة فعل كلامي، ينتجه المعلم ويتوجه إلى التلاميذ، وإذا كانت تختلف عن خطاب آخر، فلأن المتكلم والسامع متفقان بكيفية أولية وصريحة حول عدد من الاقتضاءات، ومستعدان لتعاقدات متنوعة. بهذا المعنى وهذا المعنى فقط، يمكن أن تعتبر البرهنة نوعا حجاجيا.

2 - 7 - تركيب :

نعيد صياغة نموذج كريز في النقط التالية :

* الخطاب بناء ذاتي منفتح يشبع من بين الشروط المنطقية العامة، شرطي التلقي والمقبولية، والحجاج فعل خطابي، تحتاج دراسته إلى منطق يسلم بحضور ذوات نشيطة وفعالة في إنتاج الخطاب، ويشكل نظرية عامة للعمليات المنطق - خطابية، المولدة للصيغ. إنه منطق للمحتويات وللذوات وللاستدلال. يشمل المنطق عمليات ترسخ الخطاب في البناء الثقافي القبلي للمتخاطبين ؛ أو تقوم بالإعداد التدريجي لموضوعات الفكر.

* الحجاج نوع خطابي ذو تمظهر خاص يتميز عن غيره من الخطابات، وخاصة الخطاب البرهاني. وتمثل الغائية مكونا ضروريا من بين مكونات تعريف مستقبلي للحجاج.

* على منطق الحجاج كمنطق طبيعي، أن يتعامل مع المفاهيم البلاغية التقليدية بإدماجها أو إقصائها. ويتحدد مستوى الحجاج في محورين : من المتلقي إلى غائية الخطيب، ومن الافتراضات إلى الوقائع.

* يمكن للقراءة أن تنطلق من مستوى الحجاج إلى سلسلة الخطاب، أو تفكك السلسلة الخطابية إلى مقاطع حجاجية، لتبنيها منطقيا ؛ أو تدرس تماسك الحجاج في مستويات لغوية مختلفة.

يركز كريز إذن على السمة الذاتية للخطاب، ويعتبر الحجاج نشاطا خطابيا غائيا، لا يدرسه إلا منطق مخالف للمنطق الرياضي. من هنا يدعو إلى منطق طبيعي يركز على الأبعاد الذاتية، ويتعامل

مع المقولات البلاغية ؛ فيكون بذلك منطقا يتموضع بين المنطق الصوري وبين البلاغة. وإن كان هذا النموذج يقدم إمكانيات قرائية متنوعة، تجعل من الخطاب ومستوياته منطلقها الأول ؛ فإنها تظل مشاريع تفتقد إلى الإجرائية ؛ خاصة حين يتعلق الأمر بمفهوم الغائية والمفاهيم البلاغية. ويبقى أن اهتمام كريز، كسابقيه، ينحصر في بناء منطق للخطاب، أكثر من إيجاد نموذج إجرائي لوصف وتفسير الظاهرة الحجاجية.

3 - نموذج ج. فينو Georges VIGNAUX

يحاول ج. فينو في كتابه (الحجاج، محاولة في منطق الخطاب 1967) إقامة تصور للخطاب الحجاجي، وبناء استراتيجية منهجية، منطلقا من نقده لتصور « بيرلمان » وأسسه البلاغية والمنطقية التقليدية، ومتبنيا أهم المفاهيم التي تعرفنا عليها في نموذج كريز.

3-1 - الحجاج/ البرهنة :

ينطلق فينو من تصور بيرلمان الذي يقابل بين الحجاج والبرهنة :

(حين يتعلق الأمر بالبرهنة على قضية، تكفي الإشارة إلى العبارة الأخيرة لمتوالية استنباطية، يقدم عناصرها الأولى منشئُ النظام الأكسيومي الذي تنجز داخله البرهنة. أما حين يتعلق الأمر بالحجاج وأثر الخطاب في درجة انخراط متلقٍّ في بعض الأطروحات، فلا يمكن بتاتا إهمال الشروط المادية والاجتماعية ؛ وإلا أصبح الحجاج بدون موضوع، وبدون أثر) (بيرلمان 1958 : 18).

يلاحظ فينو في البداية أن تحديد بيرلمان للحجاج يقوم على تقابل أساس بين الصرامة والعقلانية الخالصة للغة الصناعية، وبين صعوبة الإحاطة بأنساق أكسيومية، توجه دراسة الحجاج نحو شروطه المحددة، من مستمعين وأمكنة وظروف. وباندماج الحجاج في المناظرات الاجتماعية و المؤسساتية، يتحتم على الخطيب أن يشتغل على معنى المضامين. وبهذا تكون نظرية الحجاج، لدى بيرلمان، أقرب إلى علم النفس منها إلى المنطق، فلا نعزو نجاح حجاج إلى قدرة برهانية، وإنما إلى أسباب وعناصر الإقناع الخطيب، السامع، القيم، أشكال الأحكام وأصناف المقدمات ...

وبعد أن يبحث فينو في الأسس الأرسطية لهذا التقابل القائمة على منهج، يمكن من الاستدلال الاستنباطي، انطلاقا من مقدمات مقبولة ؛ ويقوم على مفاهيم الأولية والصدق ؛ ويقيم الجدل على مبدأ البداهة الذهنية الصريحة والمباشرة ؛ ويقيده بمبدأ عدم التناقض ؛ يعتبر فينو بعد كريز، أن في مواجهة الحجاج بالبرهنة مخاطرة وخطأ كبيرا. أما الخطأ، فقد اتضح على الخصوص بعد أن تجرأ بعض الرياضيين على تحدي مسلمة، وأخذنا نعرف أن مسلماتنا ليست أكثر صدقا من آرائنا ؛ وإذا كان المناطقة والرياضيون قد اختزلوا المقدمات الضرورية إلى عدد ضئيل من القضايا الرمزية المتعالية، المستعصية على الفهم، فإن هذا لا يقدم سببا كافيا، يجعلنا نعتقد في حقيقة الرياضيات. ولهذا فتأسيس التمييز بين البرهنة والحجاج على طبيعة المقدمات لن يقودنا إلا إلى خلط كبير. وأما الخطر ، فيتمثل في اعتبار الحجاج برهنة سيئة التكوين، لأسباب تقنية أو لارتباطها بالممارسة الاجتماعية التي تستحيل معها كل صرامة علمية. ولكن أليست البرهنة نفسها، في

بعض جوانبها سوى شكل من أشكال الحجاج ؟ وإذا كان التمييز الأرسطي قائما على المقدمات، ألا يعرف الحجاج والبرهنة معا، مراحل متشابهة من الاستدلال ؟ وما الذي يبرر تمييز بيرلمان القائم على التقابل بين العمليات الحجاجية، وبين المسار الصوري والاستنباطي للحجاج ؟. إن النصوص البرهانية والعلمية، في نظر فينو، لا تخلو نهائيا من الحجاج، ولا من البلاغة.

(صحيح أن الخطاب العلمي يملك بالفعل اشتغالا خاصا قابلا للتحديد. إذ يتطور تبعا لخطاطة استنباطية، تنطلق من فرضيات أومسلمات، وتتبع عددا من الخطوات المحددة، التي نستطيع اختبار تماسكها ودقتها، تبعا للخطة العلمية التي ينهجها. لكن ما الذي يحدث حين يكون الخطاب العلمي نفسه مكونا من سلسلات من قضايا ذات معنى ؟ هل يمكن أن نتحدث عن ترابطات صورية حين يتعلق الأمر بخطاب حول الأشياء ؟ يمكن أن نطور خطابا رياضيا باللغة الطبيعية، باستعمال عوامل منطقية، لكن من المغالطة أن ندعي أنها نفس العوالم التي يستعملها المنطق الصوري) (فينو 1976 : 8).

3 - 2 ـ الحجاج والتلقي :

يتناول فينو أيضا، مفهوم الحضور، الذي يستهدفه الحجاج، وتجعل منه البلاغة، الهدفَ الأساس، والمحدد الحاسم في بناء الخطاب الحجاجي ؛ منطلقا في تحديده من التعريف الأرسطي الذي يلجأ إلى المحددات السوسيولوجية الخارجية (التركيبة السوسيولوجية)، ومن تصور بيرلمان الذي يعتبر السامع بناء منظما فيلجأ إلى تعميم المتلقي في الجماهير، ويعتمد على التقنيات

الإشراطية التي تمزج بين الجدل والدعاية، وتمر عبر الخطاب كفعل للخطيب، لتنتهي إلى الإقناع إن كان الخطاب جيدا، وإن عرف كيف يتكيف في كل مرحلة مع سامعيه. لكن كيف تقيس تأثير الخطيب على السامعين، وأثر السامع على الخطيب ؟ كيف نحدد كفاءة خطاب ؟ ما درجة فعاليته، ومدى ارتباطه بالأطروحات المقبولة ؟ كيف نضع سلما للإقناعات تبعا لأنواع الخطاب ؟ كيف نقيس حدة انخراط الجمهور أو ندركها على الأقل ؟.

من هذه التساؤلات يصل فينو إلى أن مفهوم الحضور، لن يكون أبد إلا مفهوما نظريا يتطلب تحليلا لأنواع المتخاطبين، ويقتضي بالضرورة تصنيفا لشخصيات الخطباء، وللتركيبات الاجتماعية للمتلقين، وملاحظة لدينامية الجماعة الحاضرة، ودراسات لسانية سطحية لأنواع الصنافات البلاغية ؛ متبعا الخطوات التالية : (فينو 1976 : 14)

* المقاصد : تحليل النص أو الاقتضاءات.

* تفاعل الخطيب/ الحضور : الشروط النفسية الاجتماعية.

* الفعالية.

يدعو فينو إذن إلى الابتعاد عن مناهج التحليل النفسية الاجتماعية، وإلى تجاوز الجانب الوصفي للحضور، وللأنساق الحجاجية، من أجل الوصول إلى نظرية متحركة لتحولات الجماهير والخطاطات. نظرية تتخلى عن تحديد الحجاج بمقولة الجمهور لعدم كفايتها، وتتبنى مقولة الغائية.

3 - 3 - البحث عن تعريف إجرائي :

يبحث فينو عن مفهوم إجرائي للحجاج، يساهم في وضع الأهداف المنهجية ويطور التحليل، لكونه يتأسس داخل التفكير المنطقي، ويرتبط بالحجاج كمجال خاص للدراسة ؛ يبحث عن صياغة للفكر الطبيعي، لا تعادل المنطق الصوري، أو تجعل نسقا أكثر شرعية من الآخر. بل تحتم التركيز أولا على النسق المنجز من المفاهيم، وعلى ملاحظة السلوك الخطابي قبل رسم البنيات. أي أن التحديد الإجرائي لمفهوم الحجاج لا يقود بالضرورة إلى مواجهته بالبرهنة أو المنطق الصوري ؛ لأن نشاط التفكير يتمثل في تغيير موقع القضايا، حيث تتدخل ظواهر الحجاج، كإجراء مشترك بين كل نشاط ذهني. وإذا كانت تمفصلاته المنطقية لا تتناسب جيدا مع الكتابات المنطقية، فهذا لا يعني أنه يقابلها، أو لا يقبل الاختزال في بناء صوري. إنه منهج للبحث لا يقود فقط إلى التمييز بين الصادق و بين الكاذب في كل مادة، بل له القدرة على تطوير الحجاج كأداة للتفكير.

(إذا كان الحجاج يتمظهر كنسق من الاستدلالات المرتبطة بقضية أو أكثر، فهذا يعني أنه ذو طبيعة خطابية، أو أنه يتمظهر في استراتيجيات خطابية، أو أنه خطاب يتحدد كمجموعة من استراتيجيات خطيب، يتوجه إلى مستمعين، لتعديل حكمهم حول وضعية أو موضوع، وهذا يدفع إلى التساؤل عن إمكانية وجود خطاب حجاجي، أو إلى فحص هذه الإمكانية) (فينو1967 : 20)

لإثبات وجود خطاب حجاجي، ينطلق فينو من أن الخطاب يرتبط دائما ببعض الأمكنة داخل جهاز معطى، حيث يبدو الحجاج بالفعل، في كثير من الحالات، آلية اجتماعية منظمة

لتفاعل العلاقات بين الأشخاص أو بين المجموعات ؛ آلية تحول الصراع المادي إلى مستوى لغوي، إلى بناء أوضاع، إلى تجنب الوقائع، إلى الأسطرة في النهاية. لكن، كيف نحدد هذه الفسيفساء من الوقائع التي تحمل آثارا لسانية ؟ أي موقع نخصصه للحجاج داخل مقولة الخطاب ؟ وماذا نعني بالخطاب ؟ ماهي أنساق العمليات الدلالية المنطقية التي يستعملها المتكلم؟ ما الفاصل بين التمثيلات التي يبني، وبين التمثيلات التي تحيل على العالم الخارجي ؟ إذا كانت هذه التمثيلات تترجم اشتغالا إيديولوجيا، فعلى أي مقياس نحدد الأسباب الموضوعية والنصية أو نحيلها على الذات ؟. هنا يدعو فينو إلى ضرورة التمييز بين محورين (فينو 1967 : 12) :

* دراسة الاستراتيجيات الخطابية التي يستعملها الخطيب، في إنتاج خطابات مماثلة لأوضاع أو موضوعات محددة.

* معالجة شروط استعمال هذه الاستراتيجيات في علاقتها بالأوضاع المقصودة.

لأنه من الخلط، حسب فينو، أن نعتبر كل العناصر دفعة واحدة، فبعضها يتدخل في افتتاح مقطع حجاجي ؛ وبعضها يتمظهر كترابطات منطقية، لا تستقل عن الآثار اللسانية والسياقية، ولا تأخذ منحى خطيا بين الخطيب وبين السامع، بل هي مجموعة من العلاقات المرتبة بكيفية مخالفة، يمكن أن تشكل تمظهرا لنموذج، أو لخطاطة عامة.

يتعلق الأمر إذن، باستراتيجيات تقوم على مضامين، ولا يمكن تحليل ترابطاتها بكيفية مجردة، وإنما بإدراجها في منطق طبيعي، تتموضع دراسته بين دراسة بنيوية، تبحث عن وصف

الإمكانيات الذهنية لمستوى محدد ؛ وبين دراسة وظيفية ملموسة ترتبط بقضايا وأوضاع طبيعية.

3 - 4 - منطق الحجاج الخطابي :

نقبل أن هناك سلسلة من الأشكال الحجاجية، وأن صنافتها ممكنة، شريطة أن نميز بين طبيعة التفكير المستعمل وبين غاية الحجاج. وغاية الحجاج هي تلك الأطروحة المعطاة غالبا في قضية الخطاب ؛ وهي أيضا ما يعطي للخطاب معناه بين عدد من الخطابات المتماكنة عبر الزمن ؛ وهي في النهاية مجموعة الأسباب التي تدفع صاحب الخطاب إلى التلفظ به. وإذا تعددت الغايات، وتعددت الأشكال الحجاجية، تبعا لذلك، فهل بالإمكان تحديد قواعد صورية مشتركة بين كل تفكير حجاجي ؟ أليس من الوهم أن نهدف إلى بناء منطق للحجاج ؟.

يقترح فينو منهجا يهتم باللغة كأسلوب للتواصل، وبالذات القائلة، وبالمتلقين ؛ فكل خطاب موجه للآخر، ولآخر محدد. وهذا يفترض فيه أن يحمل علامات لبعض صور الخطاب، وصدى الخطابات السابقة التي يحيل عليها، والخطابات التي ستتلوه، لأن الخلاف يتسجل داخل فضاء حجاجي. وإذا كانت خاصية الخطاب أنه يهدف إلى التأثير في حكم، جماعيا كان أو فرديا؛ فعليه بالضرورة، أن يبني وضعا ويهدم آخر، ويمنح الوقائع وعناصر المعرفة ليؤثر على قيم مقبولة بصفتها مقدمات، لكونها مبادئ عامة مشتركة بين كل المجموعة السوسيو ثقافية، أو عنصرا اعتبره الاستدلال أصليا وفاعلا، في حقل يريد إغلاقه لأسباب فردية واستراتيجية. كل منطق حجاجي يرتبط بموضوع مجرد إذا حدد في إجراءات البناء، ملموس إذا تسجل في وضعية

محددة واستجاب لغاية مباشرة ؛ ويملك بالإحالة إلى كريز ثلاث صفات هامة :

* إنه معرفة تنسق بعض الأفعال وبعض العمليات وتملك كل الخصائص المميزة للمعرفة بشكل عام.

* إنه لا ينفصل عن الذكاء الذي حوله معرفة.

* إنه ينفتح من طرف مستعمله، على سلسلة من العلاقات المحلية والمتطورة (كريز1967 : 13 - 23)

وإذا ثبت وجود أساس منطقي مشترك بين كل الخطابات المسجلة في تقليد ثقافي؛ فإن النتيجة هي إقصاء التصور الذي يرى أن هناك تساويا بين الحجاجات الخاصة وبين المتلقين المختلفين. فالمتلقون بالنسبة لمحلل الخطاب وبالنسبة للخطيب، ليسوا إلا عنصرا نظريا، وليسوا حشدا للأفراد ؛ ومن تم فغاية الخطيب ستكون خالصة وتابعة للمتلقي الذي سيبنى، والذي يمكن أن يستنبط من ملاحظات سيكولوجية وسوسيولوجية، أو انطلاقا من الخطاب. وبهذا يكون الحجاج بناء من أجل الآخر، ويكون الخطاب هو موضوع المقاربة الحجاجية، لأنه الوحيد الذي يمنحنا علامات ثابتة لهذا البناء. كيف نعالج هذا الخطاب ؟ وأي تحليل ممكن للمعنى ؟ وأية خصوصية للخطاب، تجعله غير قابل في التحاليل اللسانية الجملية ؟.

3 - 5 - منهجية تحليل الخطاب :

يقدم فينو بعض إجراءات تحليل الخطاب المعاصرة، محيلا إلى بعض التحاليل الممكنة :

أ ـ تحليل مستمد من نموذج التواصل، يحدد معنى النص بطريقة شبه خطية، بربط الـماقبل بالـمابعد ؛ ويركز على الغايات (غاية المتكلم، الغاية التي يدركها المتلقي من خلال الخطاب) وعلى كل ما يتداخل مع الخطاب من مؤسسات وظروف وشخصية الخطيب. وقد ينطلق إما من تحليل مكوني، أو من سيميولوجيا عامة للعناصر التي تؤسس معنى النص.

ب ـ تحليل يرتبط بتصور المعنى المحايث للنص، انطلاقا من النقط الدالة أو العُجَر الداخلية للنص ؛ واعتمادا على مفهوم الإيحاء، الذي يسمح بتأسيس علاقة بين الخطاب وبين معطيات الإحالة الخارجية كالضمائر وأسماء الإشارة والتقابلات الجانبية والزمنية، والعلامات الدالة على حضور القائل في الخطاب، والعناصر الإيحائية التي تسم العلاقة بين المقول وفاعله. وانطلاقا من أن اللغة تجميع لبنيات المعنى، حيث تستمر دلالة كل جملة في مستوى دلالة الخطاب، استمرارا يدرك من عناصرها، ومن علاقاتها المتعددة داخل الخطاب، واعتبارا لكون معنى الجمل المتوالية يتحدد في جزء منه بالسياق ؛ يصبح من الضروري أن نبني نظرية لهذا السياق، وتحديد عناصره الثابتة على مستوى الواقع الطبيعي والسوسيوثقافي ؛ أو نبني منطقا طبيعيا للغة، قادرا على إبراز العلاقة بين النحو وبين التفكير، وعلى ترجمة كل المفاهيم الممكن بيانها في اللغة الطبيعية، واعتبار كل الاستدلالات السليمة المنجزة داخل اللغة الطبيعية. وهذا يطرح مشكل النسق المنطقي الذي يستعمله الفاعل المتكلم، ويحدد الخطاب كنسق منطقي من لعلاقات المتعاقبة.

3 ـ 6 ـ الخطاب كنسق منطقي :

يميز فينو، استنادا على كريز وهو يبحث في الاستراتيجيات المنطقية، والعناصر البنائية في الحجاج، بين ثلاث وظائف للخطاب (فينو 1967 : 35) :

* وظيفة محددة، تستدعي وتحدد الأشياء التي يقوم عليها الخطاب.

* وظيفة معللة، تتدخل تبعا لقضايا مطروحة تكفي ذاتها أو تستدعي تبريرا.

* وظيفة منظمة، تتمظهر من خلال تنظيم إجرائي مضاعف، بين القضايا، وبين الأشياء.

تمس العلاقات بين القضايا مشكل العلاقات بين الجمل، الخاضعة لعمليات :

* توسم بتعابير، مثل بالفعل، والحالة هذه، إذن .. ؛ أو

* يعبر عنها بعبارات يصوغها منطق البرهنة و، أو، إذا .. ؛ أو

* تتم بواسطة عوامل، لكن، مع ذلك، ...

وموضعة العمليات تماثل نظاما يسجله المنتج في الخطاب، ليحدد شكل العلاقات بين الجمل، والعناصر المتوالية، ويجعلها تستجيب ـ تواصليا ـ للرغبة في توجيه الفكر نحو وجهة مرغوبة. و بعض الحجج لا تفهم، إلا بفضل الموقع الذي تشغله داخل متوالية منظمة.

من هنا ينطلق تحليل نص حجاجي، لدى فينو، من فرضية أن الحجاج يبني نفسه، داخل الخطاب، كنسق منظم للأحكام، أو الإثباتات أو القضايا.

(يوجب بناء النسق أن نبني على الخطاب الأصلي، خطابا آخر للقصد المنطقي، يؤالف العلاقات التي يبنيها المحلل بين المعاني المقروءة في الخطاب ؛ مادام التركيب المنطقي المكون لهذه العلاقات، يماثل منطقا خاصا، ويتعلق بخطاطة منطقية تترجم العمليات الخطابية كموضوعات وكأفعال) (فينو 1967 : 75).

3 -7 - الخطاب الحجاجي :

ينتهي فينو إلى أن الخطاب الحجاجي خطاب غائي، وينفي أن يكون كل خطاب غائي حجاجيا بالضرورة، لأن هناك خطابات ذات غاية شخصية خاصة، لا تهدف إلى إقناع الآخر. فالخطاب الشعري، وبعض أنواع السير الذاتية والمذكرات، والكتابات الحميمية، أمثلة لخطابات غائية ليست حجاجية. كيف نفصل إذن بين الخطابات الغائية الحجاجية، وبين الخطابات الغائية غير الحجاجية ؟.

يقيد فينو التحديد أكثر، فيفترض في الخطابات الحجاجية الغائية أن :

* تكون مبنية من قضايا أو أطروحات تكون استدلالا، وتترجم بكيفية مباشرة أو غير مباشرة موقع وموقف الخطيب من إثباتات وأحكام وانتقادات.

* تحيل دائما على آخر، وُسِم أم لم يوسم في الخطاب ؛ (فرد، مجموعة، حالة اجتماعية، رأي عام...) (فينو1967: 85)

يتحدد الخطاب الحجاجي إذن بكونه يسم موقف الخطيب تجاه موضوع أو مجموعة من المواضيع ؛ وهو موقف يحدد مكان الخطيب داخل التشكيلة الاجتماعية، ويتحدد دائما بالآخر كمرجع تحديدي. الآخر يحدد قضايا الخطاب، مادام هدفا للإثباتات أو الأحكام المرتبطة بنسق محدود باستعمالات التركيب الخطابي، نسقٍ تسمه دينامية خطابية، ويُبَنْيِنُه فكر يرغب الخطيب في تمريره.

يتحدث الخطاب الحجاجي أيضا، عن كائن إحالي يوجد خارج الخطاب، ويتكون من :

* أشياء ترتبط بعدد من السمات والقيود المادية، وتسم العلاقات التي تكونها في أوضاع، بمؤشرات مادية أو مكانية زمانية.

* مواقف وآراء تحمل معايير المؤسسة الاجتماعية، كنسق من القيم ؛ أو تيارات تعبر عن نفسها استجابة لبعض الحالات الاجتماعية (انتخابات، صراع..)، و يحكمها معيار الاستقرار، في ظروف محددة اجتماعيا (أحكام، مناظرات، خلافات..)

* سلوكات عامة أو مرتبطة بأوضاع خاصة، تعبر بكيفية مباشرة عن علاقة الأفراد أو المجموعات بالمعايير الاجتماعية، (سلوكات نمطية، أو انزياحية : (انحرافات، إبداعات، قطائع) (فينو 1967 : 59 - 60)

3 - 8 - تركيب :

مما تقدم يمكن أن نعيد صياغة نموذج فينو في التصورات التالية :

* الحجاج إجراء ذهني مشترك، قابل للاختزال في بناء صوري، مخالف للبناءات المنطقية. ونسق استدلالي ذو طبيعة خطابية تتمظهر في استراتيجيات خطابية هادفة إلى التأثير.

* تتم دراسة الحجاج على محوري الاستراتيجيات الخطابية، وشروط استعمالها، ويحلل الاستراتيجيات الحجاجية - كمضامين - منطق طبيعي، بنيوي ووظيفي ؛ و يهتم المنهج التحليلي باللغة كأسلوب للتواصل، وبالذات القائلة، وبالمتلقين.

* غاية الحجاج أطروحة معطاة في قضية الخطاب، أو سمة مميزة للخطاب، أو دافع إلى بنائه. وهي إما خالصة للخطيب أو تابعة لمتلقٍ يُستنبط من الخطاب، أومن خارج الخطاب. فالخطاب يحمل مؤشرات للمخاطب، وللخطابات السابقة واللاحقة.

* يبني الحجاج نفسه داخل الخطاب كنسق منظم للأحكام أو الإثباتات أو القضايا ؛ ويستوجب خطابا آخر يؤالف العلاقات التي يبنيها المحلل. وتبنى الخطابات الحجاجية الغائية من قضايا أو أطروحات استدلالية، وتترجم موقعَ وموقفَ الخطيب؛ وتتحدد دائما بالآخر.

* يتحدث الخطاب الحجاجي عن كائن إحالي يوجد خارج الخطاب، ويتكون من أشياء وعلاقات، وعن مواقفَ وآراء ومعايير تمثل تياراتٍ أو أنساقا من القيم ؛ وعن سلوكاتٍ عامة، أو مرتبطة بأوضاع خاصة.

نلاحظ من خلال هذه التصورات والافتراضات، أن نموذج فينو ليس في مجمله إلا امتدادا وتوسيعا لنموذج كريز، سواء في تصوره للمتلقي أوفي اعتماده على مفهوم الغائية، أو ارتكازه على المنطق الطبيعي. غير أنه استطاع من الناحية الإجرائية، أن يقيم تصنيفا بين أنواع الخطابات، استنادا على مفهوم الغائية ؛ وأن يتتبع الوظائف التي يقوم بها الحجاج في بناء وتنظيم وتحليل الخطاب ؛ بل إنه جعل من المقاربة الحجاجية المقاربةَ الوحيدة المؤهلة لدراسة الخطاب ؛ مادام الحجاج استراتيجية تنظيمية خطابية ؛ ومادامت دراستها تعني الكشف عن الآليات التي يتم بها بناء الخطاب.

نستنتج من النماذج الثلاثة المقدمة أن المقاربة المنطقية قد حاولت أن تعيد الاعتبار للحجاج في مقابل البرهنة ؛ وأن تبنى منطقا حجاجيا طبيعيا يختلف عن المنطق الصوري الرياضي، وعن البلاغة التقليدية ؛ غير أنها انشغلت ببناء هذا المنطق، وبرسم حدوده، وآليات اشتغاله، أكثر مما اهتمت بالخطاب الحجاجي ذاته، مما جعلها تفتقر نسبيا، إلى الوظيفة الإجرائية التحليلية.

المقاربات اللسانية : التداوليات المُدْمَجة

نتناول في هذا الجزء المقاربات اللسانية التي تناولت الحجاج من زاوية تداولية قولية، إذ تعاملت مع العبارة اللسانية، وبحثت عن وظيفتها الحجاجية، وتمفصلاتها القولية، وقدمت آلة للوصف الدلالي، سميت بالتداوليات المدمجة.

وسنقف في عرض هذه المقاربة التداولية القولية عند نموذجين اثنين.

✓ 1 ـ نموذج ديكرو و أنسكومبر :

O.DUCROT et J - C ANSCIMBRE

نتطرق في عرضنا لهذا النموذج لنظرية السلاليم الحجاجية كما بلورها ديكرو في كتابه (السلاليم الحجاجية ديكرو 1980)، ثم نتناولها وقد وسعت وأعيدت صياغتها في كتاب (الحجاج في اللغة : ديكرو و أنسكومبر 1983) .

1 ـ 1 ـ نظرية السلاليم الحجاجية :

يلاحظ ديكرو (1980)، وهو يشرع في تحديد مفهوم السلاليم الحجاجية، أن كثيرا من الأفعال القولية ذات وظيفة حجاجية، فتوجه المتلقي نحو نتيجة معينة، أو تحول وجهته عنها؛ وأن لهذه الوظيفة علاماتٍ في بنية الجملة نفسها. ذلك أن القيمة الحجاجية للمقول، لا تنتج فقط من المعلومات التي يحملها، وإنما يمكن للجملة أن تستخدم صُرْفاتٍ أو عباراتٍ

أو صيغا أسلوبية، لإسناد الوجهة الحجاجية للمقول. أي أن المقول يحمل في ذاته تعبيرا عن السمة الحجاجية ؛ وهي سمة تتنوع حسب المتكلمين وتبعا لأوضاع الخطاب ؛ فلا أحد يستطيع أن يتوقع : (ديكرو 1980 : 17)

{ النتيجة (ن) المقترحة من (م) والمفندة بواسطة (ب) }

لكن بإمكاننا أن نتوقع، انطلاقا من الجملة، أن :

(م) و (ب) لا يقدمان لذاتهما، بل يوجهان إلى نفس النتيجة، وإن كانا لا يملكان نفس الدرجة من القوة.

يقترح ديكرو (ديكرو 1980 : 18) مفهوم الفئة الحجاجية (ف. ح) المتمثل في قولنا عن متكلم - فاعل لساني - إنه :

{ وضع مقولين (ج) و (ج') داخل (ف. ح) بواسطة المقول (م) ؛ إذا اعتبر (ج) و (ج') حجتين لخدمة (م) }.

مما يجعل مقولة الفئة الحجاجية مرتبطة كليا بنتيجة خاصة ؛ وبمتكلم تحدده الوضعية المقامية ؛ وبحجتين توجهان لخدمة (م)، أو لإعطائهما مصداقية، دون أن نعتبرها براهين إثباتية. فالحجة ليست هي البرهان ؛ وقد نعتبر (ج) حجة تعطي مصداقية لنتيجة، دون أن نعتبرها حجة حاسمة، تملك قوة فرضها.

هكذا يتصور ديكرو نظاما للحجج، قائما على معيار التفاوت في درجات القوة والضعف، وعلى سلمية ممكنة بين الحجة الأكثر قوة، وبين الحجة الأكثر ضعفا ؛ إذ يمكن أن نقول عن متكلم، إنه وضع فئة حجاجية، حين :

يعتبر (جَ) حجة أعلى أو أقوى من (ج) بالنسبة لـ (م)؛ إذا قبل أن استنتاج (م) من (ج) يتضمن قبول استنتاج (م) من (جَ)، والعكس غير صحيح. (ديكرو 1980 : 18).

أي أن استنتاج (م) من الحجة الأكثر قوة، يقصي إمكانية اللجوء إلى الحجة الأقل قوة؛ بهذا المعنى تنتظم الفئة الحجاجية بواسطة علاقة سُلّمية، أسماها ديكرو (السُّلم الحجاجي «س. ح»)، المعبر عنه في الصياغة الآتية (1980 : 18) :

| - م
| - جَ
| - ج

1 - 2 - التداوليات المدمجة :

يعود ديكرو و أنسكومبر (1938) إلى مراجعة وتطوير وإعادة صياغة نظرية السلاليم الحجاجية، قصد إدماجها في الوصف الدلالي، وتوضيح علاقاتها مع التحليل القضوي. وذلك ضمن إطار عام، يرتبط بمساءلة التقابل بين الدلالة وبين التداول، انطلاقا من التصور الذي يحدد دراسة اللغة في ثلاثة مستويات :

* التركيب، حيث يحدد معيار النحوية القواعد المتحكمة في تكوين متوالية من الرموز.

* الدلالة، حيث تتأسس العلاقات بين الجمل، على شروط صدقها، المرتبطة بقيمتها الإخبارية.

* التداول، حيث يتم التركيز على استعمال اللغة بكونها ظاهرة تذايتية، محكومة بوضعية تواصلية.

وإذا كانت هذه الدراسة تتبع، لدى الكثير من الدلالانيين وخاصة الوضعيين الجدد، نظاما خطيا من التركيب إلى الدلالة إلى التداول، يخضع فيه كل مستوى لسابقه ؛ إذ تخضع القيمة التداولية لجملة لمحتوها الإخباري، الخاضع بدوره للبنية النحوية في المقابل تستقل القواعد التركيبية عن المحتوى الإخباري، المستقل بدوره عن النشاط الكلامي. أو يشتغل داخل هذا النظام كل مكون، على النتائج المحصل عليها من سابقه، ويؤولها حسب قوانينه الخاصة ؛ فإن ديكرو وأنسكومبر يرفضان هذا التصور الخطي الذي يعطي الأولوية للمحتوى الإخباري، وينفي وجود علامات تداولية محضة. ويستند رفضهما على :

(أن أغلب الجمل تحمل واسمات تحدد قيمتها التداولية، باستقلال عن محتواها الإخباري، وأن هذه الواسمات ليست هامشية أو استثنائية، بل إنها تتموقع داخل البنية التركيبية. وإذن فلا مجال لنظام خطي من الدلالة إلى التداول ؛ بل إن التداول يمكن أن يحدد الدلالة، لأن كثيرا من الظواهر المرتبطة بالقيمة الإخبارية للجملة لا تفسر إلا انطلاقا من تحليل اقتضائي ؛ ولأن بعض الروابط لا تقيم علاقة بين ما تحمله جملتان من أخبار، وإنما بين الفعل الذي تنجزه الأولى وبن المعلومة المقدمة في الثانية) (ديكرو وأنسكومبر 1983- 18).

يستغني التداول إذن عن نتائج الدلالة، ليتعامل مباشرة مع البنية التركيبية للجملة، ويندمج في الوصف الدلالي. وهذا ما أسمياه بالبلاغة أو التداوليات المُدمَجة.

1 - 3 - الوصف الدلالي :

ينطلق الوصف الدلالي، داخل التداوليات المدمجة، من ملاحظة أن :

(العبارة لا تستعمل لصالح أية نتيجة كانت، وإن كانت تحمل مؤشرات تبدو للمتلقي وللمتكلم أنها تمنح التبريرات الكافية لهذه النتيجة) (ديكرو و أنسكومبر 1983 - 27).

في الأمر شيء من الغموض. كيف تتوفر العبارة على كل هذه الشروط، ولا تعتبر مع ذلك مستعملة لصالح نتيجة معطاة ؟. يتعلق الأمر، حسب ديكرو وأنسكومبر، بعبارات، يخضع فيها الاستعمال الخطابي لقيود، يستحيل استنباطها من القيمة الإخبارية للجملة ولو بلغ المفهوم الأخير أقصاه. فما أن يحمل مقول إحدى هذه العبارات، حتى تبدأ في الظهور قيود، تحدد النتائج التي يمكن أن تستخدم لصالحها دون أن يكون لهذا التحديد علاقة بالنتائج المرتبطة بالمحتوى الإخباري.

يشتغل الباحثان في هذه الوجهة على عدد من الأمثلة التطبيقية، ليؤكدا أن القيمة التداولية (القيمة الحجاجية) ليست أبدا مشتقا، بل أصل تشتق منه بعض الظواهر الإخبارية ؛ وأن الوصف الدلالي لمقول لا يمكن أن يختزل في أي مستوى كان، إلى دلالة إخبارية ؛ بل يجب أن يشمل منذ الانطلاقة، مؤشرات تتعلق بالاستعمال الفعلي لهذا المقول من أجل دعم نتيجة معينة. لكن بأي صيغة يتم هذا الدعم ؟ وكيف تتضح هذه القيود بكيفية ملموسة ؟.

يضعنا السؤالان المطروحان أمام صيغتين جوهريتين (ديكرو و أنسكومبر 1983- 28) :

أ ـ استعمال المقول (م) لصالح النتيجة (ن) ؛ أي إعطاء (أ) الوجهة الحجاجية (ن)

ب ـ اعتبار (م) أكثر فعالية من (ب) ؛ أي كحجة أكثر قوة من (ب) لصالح (ن).

يقف ديكرو وأنسكومبر عند الصيغة :

استعمال (م) لصالح (ن)

هذه الصيغة لا تعني لديهما أن قول (م) يهدف إلى أن يفكر المتلقي في (ن). هذا الاستعمال القائم على علاقة سببية، بين قول (م) وبين التفكير في (ن)، يجب أن يقصى ؛ لأنه يحول دون تخصيص المقول بقيود حجاجية. لذا وجب استبدالها بصيغة أخرى :

قول (م) لغاية أن يستنتج المتلقي (ن)

أي أن الانتقال من (م) إلى (ن) يجب أن يتم وفق قواعد ومبادئ يعتبرها المتلقي مقبولة. لكن هذا القيد بدوره ليس كافيا بعد، إذ يمكن أن ينطق المتكلم جملة من أجل أن يدفع المتلقي إلى استنتاج ما لم يرد قوله. تدعو الضرورة، إذن، إلى وضع قيد جديد، يصبح بموجبه الحجاج من أجل (ن) بواسطة (م) يعني (ديكرو و أنسكومبر 1983 : 28) :

* تقديم (م) كموجب يحمل المتلقي على استنتاج (ن) ؛ أو

* إعطاء (م) كسبب في اعتقاد (ن).

يقوم هذا التحديد على أطروحة بنيوية، تقود إلى وصف المقول، بنوع الحوار الذي يدعي أنه يفتحه. ذلك أن هناك عددا من المنطوقات تحمل علامات بنائية، لا يمكن أن نستعملها دون أن ندعي أنها توجه المتلقي نحو نوع معين من النتائج. وعلى

المحلل، حين يصف مقولا، أن يحدد الوجهة التي يحملها، أو لصالح ماذا يمكن أن يكون حجة. وقد نستخرج منه عددا من النتائج لا ترجع إلى قيمته الحجاجية.

أما الصيغة الثانية : (ديكرو و أنسكومبر 1983 : 31)

اعتبار (م) حجة أكثر قوة من (ب) لصالح (ن)

فإنها تتطلب أن نبني مفهوم الحجاج الممكن ؛ أي أن يكون بإمكاننا أن نأخذ قولا كحجة ممكنة، وألا نستعمل هذه الإمكانية أو أن نرفض استعمالها، لأن لدينا أسبابا لقبول النتيجة المعاكسة. هذا التمييز بين الحجة الممكنة وبين الحجة الحاسمة يوجب اللجوء إلى صيغة تقدر أن (م) قابلة للاستعمال حجاجيا لصالح (ن) ؛ أي إلى القبول بأنه بإمكان شخص أن :

« يحاج لصالح (ن) بواسطة (م) إذا اعتقد في صدق (م)، ولم يكن لديه سبب يمنعه من رفض (ن).

أو قد نستعمل الصياغة :

(ق) لكن (ر)

لنقول إن (ق) قابلة للاستعمال لصالح النتيجة (ن)، وأن (ر) تستعمل لصالح النتيجة المعاكسة ؛ دون أن يكون المتكلم نفسه، قد مال إلى (ن) أو إلى (- ن).

وإذا عدنا إلى الصياغة التي تعنينا مباشرة :

اعتبار (م) حجة أكثر قوة من (ب) لصالح (ن)

فإن تحديدها سيصبح على الصورة التالية (ديكرو و أنسكومبر 1983 : 32) :

إذا استعمل شخص (م) لصالح (ن)، فعليه أن يعتقد أن (م) قابلة للاستعمال من أجل (ن)، دون أن يعتقد أن (ب) قابلة لهذا الاستعمال.

نلاحظ، مع ديكرو وأنسكومبر أن كل التعريفات التي قدمت إلى حد الآن، تتعلق بموقف المتكلم من المقول. فهو موضوع المحمولات، وهو الذي يستعمل (م)..، يقدر (م) قابلة للاستعمال...، يعتبر (م) أكثر قوة من (ب)... ؛ ولم نصل بعد إلى وصف المنطوقات نفسها حجاجيا ؛ وإقصاء المتكلم من المحمولات السابقة.

لأجل هذا الغرض يدخل الباحثان الصيغة (ديكرو وأنسكومبر 1983 : 32)

(م) أكثر قوة من (ب)

ويعطيانها الوجهة التالية :

أ ـ إذا استعملنا (ب) لصالح (ن)، أيا كان الظرف، ومهما كانت النتيجة (ن)، فيجب أن نعتقد أن (م) قابلة للاستعمال لصالح (ن).

ب ـ هناك ظروف يستعمل فيها متكلم (م) من أجل نتيجة معينة (ن)، دون اعتقاد أن (ب) قابلة للاستعمال من أجل (ن).

من الصيغة المذكورة، والوجهة التي اتخذتها، يبرر ديكرو و أنسكومبر مفهوم السُّلم الحجاجي و يعتبرانه أساسيا، لأنه يدخل نظاما بين الجمل، يسمح، مثلا، بأن يطبق على اللغة بعض القوانين البلاغية كالتلطيف الذي يفترض تدرجا في الجمل. مما يدعم مفهوم البلاغة المُدْمَجة ؛ أو يعمق تصورنا لبعض الروابط

الحجاجية، وتطوير الأطروحة نفسها. من هذا المنظور يتحدث الباحثان عن الرابط [تقريبا] الذي يسمح بإعطاء الأطروحة العامة، صياغة جديدة ؛ وذلك من خلال تمييزهما، للأسباب التي تقود إلى استعمال أو عدم استعمال المقول (م) من أجل النتيجة (ن)، في ثلاثة أصناف : (ديكرو و أنسكومبر 1983: 35)

أ- اعتبارات المناسبة: أي أن (م) تقال، أو لا تقال، تبعا لظروف القول. هذا الصنف لا يهتم به الباحثان، لأنه في نظرهما ينتمي إلى بلاغة غير مدمجة.

ب- الأسباب الواقعية : وتتلخص في كوننا نعتقد أو لا نعتقد، في صدق (م) و(ن)، وفي كون صدق (م) ينتج صدق (ن) ؛ وهذا صنف سبق للباحثين أن أقصياه.

ج- البنية الحجاجية : و يتعلق الأمر بوجهة داخلية للمنطوقات نحو هذه النتيجة أو تلك ؛ وجهة لا تستنبط من المحتوى الإخباري. وليس مفهوم البنية الحجاجية إلا صياغة أخرى لمفهوم السلم الحجاجي ؛ الذي تشتغل عليه البلاغة المدمجة، كفرضية تجعل العلاقات الحجاجية بين الجمل، غير قابلة لأن تختزل في محتواها الإخباري.

1- 4- العلاقات الحجاجية في الوصف الدلالي

ما وضع العلاقات الحجاجية في الوصف الدلالي ؟ هل هي فعل أولي غير قابل للاختزال ؟ أم أن هناك مستوى أعمق، يتحقق فيه تمثيلها البنيوي ؟. وفي الحالة الأخيرة، هل سيكون هذ المستوى مجالا للقيم الإخبارية الخالصة ؟. إن قبولنا بهذ المستوى الأعمق يحتم علينا أن نضع تحت العلاقات الحجاجية

بين الجمل علاقاتٍ حجاجية بين الوحدات الأكثر تجريدا ؛ وأن نتخيل حسابا لاشتقاق الأولى من الثانية، وهذا يتطلب تمييزا بين مجموعة من المفاهيم : المقول، القول، المقول المحقق. (ديكرو و أنسكومبر 1983 : 36)

إذا كان القول نشاطا لغويا تاريخيا وحدثيا، لا يعيد إنتاج ذاته بكيفية مماثلة مرتين ؛ فإن المقول المحقق هو موضوع القول. القول فعل، والمقول المحقق منتوج؛ وعن قولين فرعيين ينتج مقولان محققان مختلفان. أما المقول فهو ما يتبقى من المقول المحقق، حين يجرد من مظهره الحدثي. أي أن المقول فئة من المقولات المحققة ؛ وفئة المقولات لاتتمايز إلا بالعلامات التاريخية التي يمنحها إياها المقول. لكن ما هو الوضع المنهجي لهذه المفاهيم ؟ وما دورها في الوصف الدلالي ؟.

لما كان الوصف الدلالي للغة طبيعية [ل] يعني بناء آلة (مجموعة قواعد صورية) لها نفس كفاءة الذوات المتكلمة لهذه اللغة ؛ أي أنه وصف يربط المعنى بالقول ؛ فقد اتجه مشروع الوصف الدلالي عند ديكرو وأنسكومبر إلى صورنة الحدث اللساني، انطلاقا من كونه معطى يعكس ذاتية المحلل حتى في المرحلة الأولية من الوصف، إذ لا يستطيع المحلل أن ينشئ مدونة من الأحداث اللسانية إلا استنادا على نوعين من الفرضيات : داخلية و خارجية.

لتوضيح ثنائية الفرضية الداخلية / الفرضية الخارجية، يعمد ديكرو وأنسكومبر إلى إدخال مفهومين جديدين : « فعل الكلام والمحتوى ؛ (ديكرو وأنسكومبر 1983 : 37). فأفعال الكلام كما وردت لدى أوستين وأتباعه، أقوال لا تنجز فقط أفعالا،

أو تدفع إلى إنجازها ؛ بل إنها في ذاتها، أفعال خاصة ببعض صيغ القول، منجزة داخل هذه الصيغ. وهو مفهوم يضعه الباحثان في مستوى الفرضيات الخارجية، ويقابلانه بالفرضية الداخلية للمحتوى، التي ستحصر الموضوع اللساني « فعل الكلام » داخل المعطى التجريبي. وإذا تأملنا هذا التقابل في مستوى الآلة ، سنلاحظ أن المقولات توصف بكونها حاملةً لواحد أو عدد من المحتويات، المحددة بواسمات للأفعال الإنجازية ؛ حيث تشير هذه الواسمات إلى الإمكانيات الإنجازية للمقول، وتقيد قول المقول المقصود بإنجاز عدد من الأفعال الكلامية.

هذا إذن هو الإطار المنهجي، وما ينبني عليه من جهاز مفاهيمي ؛ وهذه هي الكيفية التي تشتغل بها آلة الوصف الدلالي. كيف ندخل الحجاج إلى هذه الآلة ؟ كيف تشتغل بعض المفاهيم الحجاجية، كمفهومي الفئة الحجاجية والسُّلم الحجاجي ؟.

يلاحظ الباحثان أن هناك خلطا بين الفرضية الخارجية وبين الفرضية الداخلية ؛ أي بين موضوع الوصف الدلالي، وبين الوصف الدلالي نفسه. وانطلاقا من وجود علاقات تحيل على الحجاج، وتربط، بكيفية منظمة، بين مقولات حاملة لخصائص جد مضبوطة ؛ يحاول الباحثان تحديدَ بعض المفاهيم الأساسية الفئة الحجاجية، السلم الحجاجي، التفوق الحجاجي، السلم المطلق واتخاذها منطلقا لصياغة بعض المفاهيم الإجرائية قانون النفي، قانون القلب، إلخ .. ؛ لتفسير السلوك الدلالي للمقول. تشكل المفاهيم الأولية والإجرائية إذن فرضيات داخلية، موجهة إلى إدراك الموضوع الدلالي، المحدد بواسطة الفرضيات الخارجية.

إن بناء الآلة يفرض بالضرورة، أن **تشتغل هذه** الفرضيات الداخلية على المحتوى وليس على المقول، لمعالجة الظواهر الاقتضائية ؛ وإثبات أن مختلف القوانين المرتبطة بالنفي، حتى بالنسبة للظواهر الحجاجية، لاتكون بالفعل إجرائية، إلا إذا أعيدت صياغتها على المحتوى، وإلا إذا أسندنا إلى المقول محتويين المعطى والمقتضى، لتحليل سلوكه الحجاجي، وصياغته صياغة صورية. علينا إذن، أن نجعل من الحجاج مفهوما (فرضية/خارجية) ؛ وفرضية داخلية تشتغل على المحتويات، باعتبارها الوحدات الوحيدة المعروفة من طرف الآلة ؛ وأن نتأمل الفرضية الخارجية على مستوى الآلة بإنشاء علاقة صورية بين المحتويات تسمح بتمثيل العلاقة المستخرجة تجريبيا.

مما سبق، يدعو ديكرو وأنسكومبر إلى إدخال ثلاثة مكونات لسانية (م. ل)، على الأقل، في الوصف الدلالي (ديكرو وأنسكومبر 1983 : 49) :

*م ـ ل ـ 1 : يسند إلى المقولات محتوياتٍ مخصصة بواسمات الأفعال، من بينها أفعال الاقتضاء ؛ ومحتوياتٍ تدخل العلاقة الصورية.

*م ـ ل ـ 2 : يحول المحتويات، بفضل حساب مؤسس على القوانين الحجاجية ، قوانين النفي وقوانين التخفيض ؛

*م. ل. 3 : يستنبط، انطلاقا من التحويلات التي تمت في (م. ل. 2) الوجهة الحجاجية الشاملة للمقول، الموجهة إلى إنجاز فعل للحجاج، وتحقيق نتيجة خاصة.

هكذا يستند إنجاز الفعل على محتويات حجاجية، موسومة بفعل كلامي للاقتضاء.

1 - 5 : تركيب :

نعيد في هذه المرحلة صياغة نموذج ديكرو وأنسكومبر صياغة مركزة انطلاقا من أهم مفاهيمه المركزية :

* لكثير من الأفعال القولية وظيفة حجاجية تتمظهر في بنية الجمل. وتحمل الجمل مؤشرات، تحدد قيمتها التداولية، داخل البنية التركيبية، باستقلال عن المحتوى الإخباري. إذ القيمة التداولية الحجاجية أصل تشتق منه الظواهر الإخبارية، والعلاقات الحجاجية بين الجمل، هي علاقات حجاجية بين وحدات مجردة.

* للحجج نظام قائم على معيار التفاوت في درجات القوة والضعف، يجعل الفئة الحجاجية منتظمة في السلم الحجاجي. والبنية الحجاجية السلمية نظام يدعم مفهوم البلاغة المدمجة، كفرضية لاتختزل فيها العلاقات الحجاجية بين الجمل في محتواها الإخباري.

* يندمج التداول في الوصف الدلالي، ويشتغل مباشرة على البنية التركيبية، فيسمى بالتداوليات المدمجة ؛ والوصف الدلالي آلة لها نفس كفاءة الذوات المتكلمة ؛ تربط المعنى بالقول ؛ وتُصَوْرِن الحدثَ اللساني باعتباره امتدادا لذاتية المحلل.

* ينشئ الواصف مدونة من الأحداث اللسانية استنادا على نوعين من الفرضيات : خارجية وداخلية. الفرضية الخارجية موضوع الوصف الدلالي والفرضية الداخلية هي الوصف الدلالي نفسه، إذ تشكل المفاهيمُ الأولية أو الإجرائية فرضياتٍ داخلية قصد إدراك الموضوع الدلالي المحدد بالفرضيات الخارجية.

كما تشتغل الفرضيات الداخلية على المحتوى لمعالجة الظواهر الاقتضائية ؛ ولإثبات إجرائية قوانين النفي ؛ ولتحليل السلوك الحجاجي للمقول، وصياغته صياغة صورية.

* للوصف الدلالي ثلاثة مكونات لسانية : مكون إسنادي، مكون تحويلي، مكون استنباطي.

يجعل ديكرو وأنسكومبر من التداوليات المُدمَجة إذن، نموذجا للوصف الدلالي للظواهر الحجاجية، يركز على دراسة المحتوى، ويتجاوز نتائج المكون الدلالي بربط المستوى التداولي بالاشتغال على البنية التركيبية، ويعتمد سلسلة من المفاهيم الأولية والأدوات الإجرائية، لإدراك الفعل الحجاجي. يسند النموذج إلى المقولات محتويات تخصصها وتصورنها ويحول المحتويات اعتمادا على القوانين الحجاجية ثم يستنبط الوجهة الحجاجية الشاملة، الموجهة لتحقيق فعل الحجاج.

2 ـ نموذج جاك موشلر Jaques MOESCHLER

يحاول موشلر في كتاب (نحو تحليل تداولي للمحادثة : 1980) بناء نظرية تداولية لوصف البنيات الحوارية وصفا حجاجيا. يتبنى نظرية التداوليات المدمجة ويحاول إعادة صياغتها، وتعميق أهم مفاهيمها ليتخذها آلة للوصف.

2 ـ 1 ـ الخطاب الحجاجي

يحدد « موشلر » الخطاب الحجاجي، بكونه :

(الخطاب الذي يعطي ما يكفي من الحجج، لتبرير هذه النتيجة أو تلك، وينشئ الحجاج من العلاقة بين الحجج وبين

النتيجة. وهي علاقة حجاجية وليست برهانية، ما دامت الحجج تتعدد، وتختلف درجة قوتها، ومادامت الحجة، حين تدخل في فئة حجاجية، تصبح قابلة للدحض، ويمتنع أن تدخل في الفئة الحجاجية المقابلة) (موشلر 1980 : 46).

وإذن فالحجة تحدد دائما فئة من الحجج المضادة ؛ والنتيجة تحدد نتيجة معاكسة ؛ والخطاب الحجاجي يتموضع مقابل خطاب مضاد. بهذا المعنى لا ينفصل الحجاج عن الجدل، لأن الدفاع عن أطروحة أو نتيجة، يقابله دفاع عن أطروحات أو نتائج أخرى ؛ ولأن الدخول في الجدل لا يعني عدم الاتفاق فقط، وإنما يعني أيضا أن المُجادِل يملك حججا مضادة. هذه الخاصية الجدلية المتمثلة في القابلية للدحض من أهم الخصائص الجوهرية التي تميز الحجاج من البرهنة أو من الاستنباط، اللذين يقدمان في نسق معطى بكونهما غير قابلين للدحض. من هنا أيضا تختلف العلاقة الحجاجية عن العلاقة المنطقية :

(العلاقة الحجاجية لا يمكن أن تحدد كعلاقة منطقية خاصة أو تخصص بقيم الصدق. فهناك عبارات تستحيل منطقيا، وتكون تامة المقبولية في الخطاب ؛ ولذا فتأويلها لا يقوم إلا على علاقة حجاجية، تملك خصائص تختلف عن خصائص العلاقة المنطقية ويحدد مفهومها بمقولات الوجهة الحجاجية، القوة الحجاجية، القصد الحجاجي ..) (موشلر 1980 : 47).

2 ـ 2 ـ خصائص العلاقة الحجاجية :

يحدد موشلر العلاقة الحجاجية في أربع خصائص (موشلر 1980 : 53 ـ 54) :

أ ـ توجد علاقة حجاجية بين مقولين (د) و(ن) حين يوجه الأول (د) لإثبات الثاني (ن) أو لجعله مقبولا. (د) هو الدليل و(ن) هي النتيجة.

ب ـ العلاقة الحجاجية ليست بالضرورة علاقة بين عبارتين لسانيتين صريحتين ؛ فقد تكون النتيجة ضمنية، أو تكون بعض الحجج من طبيعة غير لسانية.

ج ـ حين تكون النتيجة ضمنية يجب أن تكون قابلة للاستنتاج. يستلزم هذا القيد أن يستخرج المتلقي من النص أو السياق معلومات كافية لاستنباط النتيجة الضمنية.

د ـ للحجة وجهة حجاجية تحدد قيمتها الحجاجية، إذ تملك الحجتان نفس الوجهة، حين تخصصان لخدمة نفس النتيجة، وتتعارضان في الوجهة حين توجهان لخدمة نتيجتين متعاكستين.

لتقويم الحجة ننظر إليها، حسب موشلر، من زاوية قوتها الحجاجية، أو من زاوية التناقض الذي تحدثه. فإذا كانت للحجة (ح) قيمة بالنسبة للنتيجة (ن)، فإنه توجد بالضرورة حجة (حَ') تملك نفس القيمة بالنسبة للنتيجة (ن').

ويصاغ المبدآن : (القوة الحجاجية، التناقض الحجاجي) كالآتي : (موشلر 1980 : 55)

مبدأ القوة الحجاجية		مبدأ التناقض الحجاجي	
(ن)		(ن)	ـ (ن)
(ح)			
		(د)	ـ (د)
(د)			

توضح الصياغة أن هناك حجة أو أكثر توجه إلى تحقيق نتيجة أو عكسها، وأن العلاقة بين الحجج تخضع لمبدأ التدرج، الذي يجعل نجاح أطروحة نجاحا نسبيا وليس مطلقا ؛ أي أن الحجاج ظاهرة تدرجية.

2 ـ 3 ـ فعل الحجاج :

إذا كانت العلاقة الحجاجية بين العبارة (س) وبين العبارة (ج) تعني لدى موشلر أن (س) موجهة لخدمة (ج)، فإن الصياغة «س موجهة لخدمة .. تقتضي لديه، أن نعتبر العلاقة الحجاجية أثرا لنشاط تواصلي بين متكلم ومتلق. وإذا اعتبرنا العلاقة الحجاجية تواصلية، فهذا يعني أن الحجاج يتسم بخصائص النشاطات التواصلية ؛ فيكون، في نفس الآن، (قصديا وتعاقديا ومؤسساتيا) (موشلر 1980 : 56 ـ 58).

* تكمن السمة القصدية للحجاج في تحديد العلاقة الحجاجية. حين نعتبر العبارة (س) موجهة لخدمة (ج)، تتحقق السمة القصدية. وقد يتحقق الجانب القصدي في تقديم حجة فلا نعتبر العبارة إلا في علاقتها بنتيجة معينة، أو يتحقق في الهدف الحجاجي للفعل القولي.

* تتحقق الخاصية التعاقدية للفعل الحجاجي بارتباطه بثلاثة أنواع من العلامات الحجاجية. (العلامات الأكسيولوجية، العوامل الحجاجية، الروابط الحجاجية). ولنتبين ذلك من لفظة [اللطف] كقيمة أكسيولوجية، ونحدد وجهتها الحجاجية، وتموضعها داخل السلم الحجاجي، في الصياغة الآتية :

اجتماعية.

- شديد اللطف.
- لطيف.
- أكثر لطفا.
- أقل لطفا.

* يرتبط الجانب المؤسساتي لفعل الحجاج بالتحويلات القانونية التي يضعها الفعل وبطبيعة الآليات التي تنشئه، إذ يحدد الفعل التلفظي كحامل للقوانين وواجبات المتلقين ؛ أي كفعل يضع مجموعة من المعايير داخل إطار التبادل. وإذا كان الفعل التلفظي للحجاج إدعاء بالإلزام، فمرد ذلك إلى السمة المعيارية التي يستند عليها.

2 - 4 - العوامل والروابط الحجاجية :

يميز موشلر داخل الوظائف العلائقية، بين الروابط القضوية التي تجمع وحدتين دلاليتين داخل نفس الحقل اللغوي، وبين الروابط التداولية التي تتم بين فعلين لغويين، وبين العوامل التي تشتغل دائما على مكونات داخل الفعل. فإذا أجرينا تحويلات على المتوالية : [ق ر ص] : (موشلر 1980 : 61)

* يكون المكون (ر) عاملا إذا كانت المتوالية كلها مجالا للنفي والاستفهام.

* يكون العنصر(ر) رابطا إذا كان المكون الأول (ق) هو الخاضع للنفي أو السؤال.

ويميز أيضا بين العوامل الحجاجية وبين الروابط الحجاجية (موشلر1980 : 62) :

* العامل الحجاجي صُرْفة تحول الاحتمالات الحجاجية للمضمون المطبقة عليه، وتمد العبارات المتغيرة بإمكانيات استعمالها لغايات حجاجية.

* الرابط الحجاجي صُرْفة تمفصل عبارتين فأكثر، أو فعلين لغويين فأكثر، ضمن استراتيجية حجاجية وحيدة.

وإذا نظرنا في الروابط الحجاجية، وميزنا بين محيطها المادي، وبين المتغيرات الحجاجية التي تمفصلها، سنميز بين خاصيتين : موقعيه ووظيفية : (موشلر 1980 : 63).

* تميز الخاصية الموقعية بين الروابط الحجاجية للمحمولات ذات الموضعين « إذن، حينئذ، نتيجة لـ ، لأن، بما أن، لأجل ، وبين الروابط الحجاجية للمحمولات ذات المواضع الثلاثة » حتما، مع ذلك، لكن، حتى، زد على ، على أن..

* تمس الخاصية الثانية الوظيفة الحجاجية للعبارة التي يدخلها الرابط، فتكون الروابط مدخلا للحجج لأن، زد على، حتى، لكن أو مدخلا للنتيجة إذن، حتما، أخيرا، مع ذلك. وقد تعطي الروابط للحجج وجهة واحدة حتما، زد على، حتى ؛ أو وجهة متناقضة مع ذلك، لكن، أخيرا .

وتتضح كل هذه العلاقات في الجدول الآتي :

الوظيفة / الموقع	محمولات ذات موضعين.	محمولات ذات ثلاثة مواضع	
		حجج الوجهة المشتركة	حجج الوجهة المضادة
مدخل الحجة	لأن، مادام، بما أن	زد على حتى	لكن
مدخل للنتيجة	لأجل، إذن، حينئذ، نتيجة لـ	حتما	حتى، أخيرا، مع ذلك

2 - 5 - فعل الوجهة الحجاجية :

يجعل موشلر من التمييز بين الحجاج، وبين فعل الحجاج، تمييزا بين العلاقة الحجاجية وبين النشاط الحجاجي ذاته ؛ بين الحجاج، وبين فعل الوجهة الحجاجية :

(إن مفهوم فعل الوجهة الحجاجية ضروري، لأننا إذا قبلنا أن العبارة تنتج فعلا، فلأن القيمة الحجاجية للقول تتحدد بالفعل بواسطة الوجهة الحجاجية للعبارة ؛ ولأننا إذا كنا نرى خلف فعل التوجيه الحجاجي، الفعلَ اللغوي الأساس، فلكونه يحدد مفهوم التوجيه، ويميز بينه وبين النتيجة). (موشلر 1980: 65).

إن التمييز بين التوجيه الحجاجي للعبارة وبين نتيجة الحجاج، لا يجري فقط على مفاهيم ذات طبيعة مختلفة ؛ بل يغير أيضا، عملية تأويل العبارات ذات الوظيفة الحجاجية. فالتوجيه الحجاجي نتيجة لفعل يوجه العبارة حجاجيا ؛ ويفرض على المتلقي إجراءً تأويليا دقيقا ؛ والنتيجة، أحد العناصر المحددة لفعل الحجاج، الذي يوجه العبارة لخدمة نتيجة معينة.

2 ـ 6 ـ رهان نظرية الحجاج :

يضع موشلر نظرية الحجاج أمام رهان مضاعف (موشلر 1980 : 72)

* أن تسمح بتلخيص خصائص نظرية القول.

* أن تحاج من أجل تداوليات مدمجة.

إنها في المنظور الأول ترجع مبادئ العملية المعرفية ـ الخطابية (الحجاج)، إلى القواعد العامة، المنتمية إلى الحس المشترك والقابلة للدحض ؛ وليس إلى المنطق الكلاسيكي ؛ فتختلف، بذلك، عن النظرية الكلاسيكية للتفكير ؛ وهذا يعني أن الحجاج غير قابل للانفصال عن نظرية القول، وأن مبادئ النشاط القولي أساسية في النشاط الحجاجي لأن النشاط الحجاجي المنجز داخل الخطاب فعل كلامي من نفس مستوى الإثبات والاستفهام والأمر، ولأن القول نفسه يمكن أن يتدخل في النشاط الحجاجي. هكذا تدمج نظرية الحجاج داخل نظرية القول.

(إن الفكرة الأساس لنظرية القول تتلخص في الأطروحة التي تعتبر أن معنى عبارة كناية عن القول ؛ وأن العبارة تحمل دائما صورة عن فعل القول ؛ وأن هذه الصورة تكون مرشدا للقراءة) (موشلر 1980 : 72 ـ 73).

ترجع فكرة التداوليات المدمجة، في المنظور الثاني، إلى نتائج أو تطبيق هذه الأطروحة، التي تعتبر أكثر تكلفة حتى وإن كانت ملائمة وصفيا ؛ إذ تلحق الجانب القولي من المعنى، بالجانب الإخباري والصدقي ؛ عوض أن تفرض منذ البداية على الدلالة، أن تدمج الجوانب القولية للمعنى. لذا ينبغي الاعتماد على التداوليات المدمجة، التي تميز داخل الجوانب التداولية،

بين الجوانب الداخلية التي تملك الخصائص التعاقدية للغة، وبين الجوانب الخارجية السياقية أو الحوارية ؛ وتركز بالأساس على الجانب التعاقدي ؛ ويتحدد موضوعها في (موشلر 1980 : 74 - 75)

* فرضيات خارجية تتعلق بالملحوظ، كموضوع بناء.

* فرضيات داخلية، تنتج آليات ومماثلات للملحوظات.

ولما كانت التداوليات المدمجة تركز، في تعيين دلالة الجملة، على الإجراءات التعاقدية ؛ فإن هذا يتطلب، ثلاثة أنواع من التعليمات: (موشلر 1980 : 76 - 77)

أ - التعليمات الحجاجية، ترتبط بالعوامل والروابط الحجاجية، وتعطي توجيهات حول التوجيه الحجاجي للجمل ؛ وحول نوع الأفعال الحجاجية المنجزة.

ب - التعليمات القولية، ترتبط بالعلاقات القولية، وتبين الطريقة التي يشير بها معنى الجملة إلى القول.

ج - التعليمات الخطابية، تشير إلى الترابطات المناسبة للخصائص الدلالية أو التداولية أو الحجاجية للجملة.

بهذا ينتهي موشلر إلى ربط التداوليات المدمجة، ونظرية الحجاج بمفهوم الخطاب المثالي ويحدد دلاليات الخطاب المثالي اعتمادا على ديكرو (1978 ؛ 1982) كمحدد لجوانب الخطاب التي تصوغها التعليمات القولية والحجاجية والخطابية ؛ مؤكدا أن نظرية الحجاج لا تستطيع وحدها أن تحفظ كل التعليمات ذات الطبيعة الخطابية.

2 - 7 - تركيب :

من خلال ما تقدم، يمكن إ دة صياغة تصور موشلر كالتالي :

* الخطاب الحجاجي، خطاب تبريري، ينشأ من العلاقة بين الحجج وبين النتيجة، وهي علاقة غير برهانية، تجعل الحجاج لا ينفصل عن الجدل، لتعدد الحجج ودرجة قوتها، وقابليتها للدحض. وتقوم هذه العلاقة بين دليل ونتيجة صريحة أو ضمنية، قابلة للاستنتاج من النص أو السياق. فضلا عن كون هذه العلاقة أثرا لنشاط تواصلي يجعل الحجاج فعلا قصديا وتعاقديا وتواصليا.

* للحجاج خاصية توجيهية وخاصية تدرجية. فالقيمة الحجاجية للحجة تحددها وجهتها الحجاجية ؛ والعلاقة بين الحجج تخضع لمبدأ التدرج. لذا وجب التمييز بين الروابط القضوية وبين الروابط التداولية وبين العوامل. والتميز بين الحجاج كعلاقة حجاجية، وبين فعل الحجاج كنشاط، هو تمييز بين الحجاج، وبين فعل الوجهة الحجاجية. وإذا كان التوجيه الحجاجي نتيجة للفعل التوجيهي الذي يوجه العبارة حجاجيا، فإن النتيجة مجرد عنصر من العناصر المحددة لفعل الحجاج.

* ترجع نظرية الحجاج مبادئ الحجاج إلى القواعد الحسية المشتركة، وتجعل مبادئ النشاط القولي أساسية في النشاط الحجاجي ؛ فتدمج نظرية الحجاج في نظرية القول.

* تركز التداوليات المدمجة على الجوانب التداولية التعاقدية، ويتحدد موضوعها في الملحوظات كموضوع بناء وفي إنتاج آليات مماثلة. والتركيز على الجوانب التعاقدية يتطلب تعليمات حجاجية وتعليمات قولية وتعليمات خطابية. مما يجعل التداوليات المدمجة والحجاج مرتبطين بمفهوم الخطاب المثالي، الذي تصوغه التعليمات القولية والحجاجية والخطابية.

حين نعيد صياغة نموذج موشلر نلاحظ، لأول وهلة، أنه مجرد توسيع وتطبيق وإعادة صياغة لنظرية التداوليات المدمجة. غير أنه ليس تكرارا مجانيا لأعمال ديكرو وأنسكومبر، فلم يكتف بتبني منطلقاتها ومفاهيمها وتصوراتها الأساسية بل عمل على تنظيمها في صورة أدق، وسار بها نحو ظواهر لسانية أعقد من الجملة ؛ وجعل منه آلة لوصف البنيات الحجاجية الحوارية.

مهما يكن، فإن نموذج التداوليات المدمجة، وإن انحصر مجاله في بناء آلة نظرية، ولم يتجاوز في تطبيقاته مستوى الجملة، أو البنيات الحوارية الثنائية ؛ فبإمكانه المساهمة في نظرية عامة للخطاب الحجاجي أكثر تداخلا وتعقيدا، مادام يجعل من السلوك الحجاجي سلوكا جدليا متناميا.

المقاربات اللسانية : نظرية الأفعال اللغوية

نتناول في هذا المستوى المقاربات التي نظرت إلى الحجاج من زاوية نظرية الأفعال اللغوية، وإن اختلفت منطلقتها التحليلية وأهدافها المنهجية ؛ وسنعمل بعض عرضنا لها على صياغتها في تصور نظري منسجم ومتكامل.

1 ـ نموذج فان. إيمرين Frans Van Eemeren

يتموضع النموذج الذي يطلق عليه اسم نظرية الحجاج الجدلي داخل التداوليات المعيارية، لكونه يدمج مقاربات من نظرية الأفعال اللغوية، وتحليل المحادثة والخطاب ونظرية الحجاج والجدل الصوري، داخل نموذج نظري لتحليل حجاجي للخطاب. ويتحدد بكونه :

(نموذجا مثاليا للمحادثة الخلافية، يوجه مراحلها، ويوزع الأفعال اللغوية عبر هذه المراحل، وينظم تفاعلاتها ؛ ويشكل شرطا أساسيا لبناء معياري نسقي للخطاب يسمى التحليل الجدلي) (ايمرين 1987 : 201) .

1 ـ 1 ـ التحليل الجدلي للخطاب :

التحليل الجدلي بناء يهدف إلى تحليل الخطاب الحجاجي، باعتباره جزءا من المحادثة الخلافية، ويحدد الحجاج تحديدا يلائم الوجهة الجدلية، فيتصوره :

(فعلا لغويا مركبا، يتكون من مجموعة من الإثباتات الموجهة لتبرير أو دحض رأي، ولإقناع حَكَم عقلاني يتفاعل بكيفية معقولة، مع درجة مقبولية وجهة النظر المطروحة) (إيمرين 1987 : 201)

يشمل التعريف كل سمات الممارسة الجدلية التداولية الخارجية والوظيفية الاجتماعية والجدلية. تصرح السمة الخارجية بالمواقف القضوية ؛ وتدرك السمة الوظيفية الحجاج كفعل لغوي مركب ؛ وتربط السمة الاجتماعية الفعل اللغوي بشخص مقتنع بوجهة النظر ؛ وتفترض السمة الجدلية أن المتلقي يتصرف بمعقولية، ويرغب في الانخراط في تفاعل نسقي للأفعال اللغوية الموجهة إلى حل الخلاف.

يركز إيمرين على الحجاج الضمني، الذي يتنوع من :

(منطوقات تتحدد كحجاج بكيفية تكاد تكون صريحة، إلى منطوقات ذات قوة تواصلية، تتحقق لغويا بكيفية أقل وضوحا، وتظل مع ذلك، شرطيا، ملائمة لتبليغ الحجاج الضمني وتأويله. إذ يمكن للمؤشرات السياقية، في حالة الحجاج غير المباشر، أن توضح القوة التواصلية للمقول، وتساعد على تأويلها، خاصة إذا كان سياق الحجاج محددا بدرجة معينة) (إيمرين 1987: 203).

لكن ماذا يحدث حين يكون السياق غير محدد ومجردا من المؤشرات ؟ كيف نؤول الحجاج ؟ كيف نتعرف على قوته التواصلية ؟ وإذا كان الحجاج فعلا لغويا غير مباشر فما العلاقة بين التعاقدية اللفظية المتطلبة، في تأويل هذا النوع من الأفعال اللغوية، وبين السياق الذي تتحقق فيه ؟

1 - 2 - الورود الشرطي للحجاج :

إن إنجاز متكلم لفعل لغوي أو مجموعة من الأفعال اللغوية الحجاجية، لتبرير وجهة نظر، وإقناع متلقٍّ بها، وجعله يقبلها، لا ينحصر لدى إيمرين في مستوى العبارات أو الجمل المفردة، بل بوصفه مركبا من الأفعال الإنجازية، في نسق نصي أعلى. لكنه، كفعل إنجازي مركب، لا ينجز وظيفته الحجاجية، إلا إذا ارتبط في مستوى الجملة أو العبارة بإنجازات أخرى بسيطة أو مركبة، تعبر عن وجهة نظر معينة. فقد تكون المقولات حجاجاتٍ حين تتحقق في سياق وجهة النظر. وقد تصير تفسيرا أو قضية أو شيئا آخر حين تتغير الظروف. أي أن الفعل اللغوي الحجاجي يتكون، من أفعال إنجازية أقل تركيبا، تلتقي جميعها في خدمة وجهة نظر معينة، لا يتحقق الحجاج بدونها. لكن هل هذا هو الشرط الوحيد ؟ أو هل ينفع هذا الشرط وحده في تحديد البعد التواصلي للفعل اللغوي ؟.

يرى إيمرين أن المعنى التواصلي للفعل اللغوي، لا يخضع فقط للخصائص الصورية للعبارة ؛ ولكن يخضع أيضا وبكيفية أولية، للسياق والوضعية اللذين أنجز فيهما ؛ ذلك أن :

(الفعل الإنجازي المركب، في مستوى تفاعلي، فعل تواصلي مشروط بفعل استجابي إقناعي، مؤثر في مقبولية وجهة النظر. في هذا المستوى التفاعلي يرتبط الحجاج بالأفعال اللغوية الأخرى داخل الحدث اللغوي المكون لسياق الفعل التواصلي) (إيمرين 1987: 205).

قد يكون الحدث اللغوي رسالة، أو مداخلة في مؤتمر أو مناظرة، أو إنتاجا مرتبطا بسياق الحياة الواقعية لمستعملي

اللغة، إلخ...). في هذا المستوى من الحدث توظف طرق واستراتيجيات تفاعلية، تؤثر في تنظيمه البنيوي (مبدأ التعاون، المسلمات الحوارية) ؛ ويظل توزيع أفعاله التفاعلية تابعا للأهداف التفاعلية المحلية أو العامة. وقد يكون أحيانا تعاقديا، وخاضعا لمأسسة الحدث اللغوي. لهذا السبب إذن يمكن لمعرفة الحدث اللغوي وتركيبه، أن يقودا إلى معرفة الهدف التفاعلي المرحلي، وإلى تأويل تبريري للفعل التواصلي المنجز.

بهذه الطريقة يأخذ الفعل اللغوي المركزي ـ لدى ايمرين ـ موقعه الخاص، داخل حدث لغوي، وتبعا لتنظيمه البنيوي ؛ إذ تترابط بعض الأفعال التواصلية وفق هدفها التفاعلي، مع بعض الأهداف التواصلية للمتلقي، لتقديم وجهة النظر وقبولها أو رفضها ؛ وتتشكل هذه الأفعال من منظور التنظيم البنيوي في صورة ثنائية :

(وجهة نظر/ قبول) أو (وجهة نظر/ رفض)

هكذا يأخذ الحجاج داخل سياق صراع الآراء، خاصية الورود الشرطي ؛ إذ يصبح وروده، في إطار مستوى تفاعلي، تابعا لحضور فعل آخر، ولطبيعة الحدث اللغوي، وللأهداف التفاعلية، والأفعال التواصلية.

1 ـ 3 ـ تأويل الحجاج غير المباشر :

إن غياب الخلاف البارز في الخطاب، يعني، لدى إيمرين، أن :

* قول المتحاورين ملائم لمرحلة الحدث اللغوي.

* الأفعال التواصلية المنجزة في المستوى التفاعلي، تتعالق بكفاءة في ما بينها، وبينها وبين الأهداف التفاعلية المرحلية العامة. (إيمرين 1987: 207)

كما أن تقديم مجموعة من الأفعال اللغوية المكونة لوجهة النظر، يعني التزاما :

* بموقف سلبي أو إيجابي من المحتوى القضوي لهذه الأفعال اللغوية.

* بواجب الدفاع عن هذا الموقف إذا حصل التعارض.

وبفضل الترابط التعاقدي بين الفعل اللغوي وبين الخلاف، حين يعبر عن الشك، أو يشار إليه ضمنيا داخل سياق تفاعلي، نستطيع أن نقدم صورة مضبوطة لمعقولية فعل حجاجي غير مباشر ؛ إذ تتعدد أنواع شروط سلامة الإنجاز، وتتعدد تبعا لذلك، أنواع الروابط بين الحجاجات، وبين وجهات النظر. في كل حالة، شكلٌ آخر من الشك يجب أن يُهزم، وفي كل مرحلة من التأويل ينتج حجاج ممكن.

* في حالة الشرط التمهيدي، تدخل الشروط السياقية إلى الرهان لتقديم وجهة النظر.

* في حالة شروط الصحة تستخدم المخزونات الفردية، الناشئة عن تقديم وجهة النظر.

وبتعدد الحالات، تأخذ السمة اللامباشرة لوجهة النظر أو الحجاج أشكالا متنوعة.

1 - 4 - التحليل الجدلي والتأويل المعقول :

هكذا يمكننا أن نستفيد، في تأويل أجزاء الخطاب الحجاجي العادي، من نظرية الأفعال اللغوية، التي تتيح إمكانية حل مشاكل التأويل المستثمر في المسلمات الحوارية، بالإحالة على المعرفة الضمنية لمستعملي اللغة بشروط صحة الأفعال اللغوية. لكن ماذا يحدث حين يتضح أن المشكل لا يمكن أن يحل بصفة نهائية ؟ وأن سياق الحدث اللغوي لا يقدم أدنى مساعدة ؟ هنا يرى إيمرين أنه من المشروع والضروري أن نعتمد الخلفية المعيارية للتحليل الجدلي، وأن ننقل نقطة انطلاق الجدل من الخلفية إلى الأمامية، و أن نربط المرغوب المعياري في التحليل بالممكن الوظيفي.

فإذا كان المعنى الحرفي وحده لا يقدم معنى، سنحاول أن نؤول الفعل التواصلي كفعل لغوي غير مباشر، فنأخذ بعين الاعتبار مبدا التعاون، ومسلمات الحوار ؛ ثم تأتي معقولية الجدل كخطوة لاحقة، تحقق التحليل الجدلي للأفعال اللغوية في مرحلة الحجاج ؛ لأنه لابد من إنجاز التأويل الحجاجي، وإعادة بناء الخطاب لخدمة الحجاج، إذا كانت بعض العبارات ليست واضحة تماما. في هذا التحليل يتميز الحجاج عن الأفعال التواصلية التي تقدم وجهة النظر وتقبلها أو ترفضها ؛ وعن الأفعال المركبة التي يمكن أن تنجز، في مرحلة الحديث الخلافي، أثرا تفاعليا مغايرا، أو تنشئ أنواعا أخرى من الإنجازات. وإذا كانت للتحليل الجدلي هذه الأهمية، فكيف يشتغل ؟ كيف يؤول الأفعال اللغوية التي لا تملك قوة تواصلية واضحة ؟.

1 ـ 5 ـ استراتيجيات التحليل الجدلي :

أمام الإشكال المطروح يقترح إيمرين تطبيق ما أسماه باستراتيجية التأويل العقلاني الأعلى ؛ التي :

(تعتبر الخطاب محادثة موجهة لحل خلاف، والأفعال المنجزة مساهمة محتملة في هذا الهدف ؛ وتعتبر السنن المتحكم في إنجاز الأفعال اللغوية، نقطة انطلاق الحَكَم العاقل، الذي يؤول الأفعال الكلامية المنجزة في مختلف مراحل الخطاب الخلافي) (إيمرين 1987 : 211).

هكذا يكون للتحليل الجدلي لأي خطاب مشروطا. فبقدر ما يكون الخطاب موجها إلى حل خلاف، يكون النموذج المثالي قابلا للتطبيق، ويكون التحليل مشروعا. في هذا المنظور الجدلي للمعقولية، يجوز للأفعال اللغوية، في مرحلة حجاجية، ما لم توجد أية إشارة واضحة إلى حل الخلاف، أن تختار استراتيجية التأويل الحجاجي الأعلى التي توجب على الأفعال اللغوية الضمنية في هذه المرحلة، أن تأخذ القوة التواصلية الحجاجية، وإن كانت تملك قوة تواصلية أخرى ؛ وتقوي الاعتراف بالأفعال اللغوية التي تشكل طرفا حاسما في حل الخلاف.

بهذا تكمّل استراتيجيةُ التحليل الجدلي، في المرحلة الحجاجية للحديث الخلافي، استراتيجيةَ الوصف الحجاجي الأعلى للبنية الحجاجية ؛ لكونهما معا نتيجتين للاستراتيجية العامة للتأويل المعقول الأعلى. وبهذه الطريقة تتم إعادة بناء معيارية جدلية للخطاب الحجاجي.

1 - 6 - تركيب :

نعيد صياغة نموذج التحليل الجدلي في الخطوات الأساسية الآتية :

* نظرية الحجاج الجدلي نموذج مثالي يوجه مراحل المحادثة الخلافية، ويوزع الأفعال اللغوية عبرها وينظم تفاعلاتها، وينشئ بناء معياريا نسقيا للخطاب، بهذا يكتسب التحليل الجدلي سمات الممارسة الجدلية التداولية.

* الفعل الحجاجي فعل لغوي ينجز وظيفته الحجاجية في ارتباطه بأفعال إنجازية أقل تركيبا ؛ وقد يتجاوز إنجازه مستوى العبارات أو الجمل المفردة إلى مستوى نسق نصي أعلى.

* يخضع المعنى التواصلي للفعل اللغوي للخصائص الصورية للعبارة، ولسياق الإنجاز. وفي حالة الحجاج الضمني، وفي غياب المؤشرات النصية، تؤول القوة التواصلية المؤشرات السياقية.

* الفعل الإنجازي المركب فعل تواصلي في مستوى تفاعلي ؛ حيث يرتبط الحجاج بالأفعال اللغوية الأخرى، داخل الحدث اللغوي المكون لسياق الفعل التواصلي. وبمعرفة الحدث اللغوي وتركيبه، نعرف الهدف التفاعلي المرحلي ونؤول الفعل التواصلي المنجز، بتوظيف طرق واستراتيجيات تنظم الحدث اللغوي بنيويا وتوزع أفعاله تفاعليا.

* تتشكل الأفعال التواصلية في صورة ثنائية خلافية يملك فيها الحجاج خاصية الورود الشرطي. وغياب الخلاف البارز في الخطاب، يعني ملاءمة القول لمرحلة الحدث اللغوي، وتفاعلا ناجحا بين الأفعال التواصلية المنجزة، وبينها وبين

الأهداف التفاعلية المرحلية والعامة. ويقدم الترابط التعاقدي بين الفعل اللغوي وبين الخلاف داخل سياق تفاعلي، صورة مضبوطة عن معقولية فعل حجاجي ضمني.

* تستخدم الخلفية المعيارية للتحليل الجدلي بربط المرغوب المعياري بالممكن الوظيفي ؛ وتحقيق التحليل الجدلي للأفعال اللغوية في مرحلة الحجاج. في هذا المنظور تشكل استراتيجية التأويل العقلاني الأعلى محادثة موجهة لحل خلاف، وتشكل الأفعال المنجزة والسنن المتحكم في إنجازها منطلقين لتأويل مختلف مراحل الخطاب الخلافي. ويجوز للأفعال اللغوية في مرحلة حجاجية أن تختار استراتيجية التأويل الحجاجي الأعلى، التي تعطي للأفعال اللغوية الضمنية قوة تواصلية حجاجية حاسمة في حل الخلاف.

يجعل نموذج ايمرين من نظرية الحجاج الجدلي، نموذجا مثاليا لبناء معياري نسقي للخطاب. أي لتحليل جدلي تداولي، يتخذ موضوعه الأساس من الفعل اللغوي الحجاجي كفعل إنجازي مركب، يرتبط تواصليا بحدث لغوي، وأهداف تفاعلية مرحلية ؛ ويحتم تأويله وجود استراتيجيات، تنظم الحدث اللغوي بنيويا، وتوزع أفعاله تفاعليا معياريا ووظيفيا. استراتيجية توجه لحل خلاف، وتأويل مختلف لمراحل الخطاب، استنادا على القوة التواصلية الحجاجية للأفعال اللغوية الضمنية المنجزة.

2- نموذج س. جاكوبس Scott Jakobs

يعتبر جاكوبس في نظرية الحجاج الحواري (1986) الحجاج نظاما، يشتغل كآلة منظمة حين تفتقر أهداف التبادل إلى التنظيم أو تعجز عنه. وسنبين من خلال كيف تشتغل هذه الآلة،

وكيف تعمل أدواتها على إنتاج أو تأويل الحجاج الحواري، وما علاقة خصائص الحجاج بأنساق التنظيم الحواري على العموم ؟

2-1 ـ الحجاج الحواري يحدد جاكوبس الحجاج الحواري، بكونه :

(عملية تكييف للمبادئ الحوارية العامة، مع متطلبات وظيفة خاصة، وهي وظيفة إدارة الخلاف ؛ ذلك أن الحوار ـ كأي نسق ـ يتطلب آليات تنظيمية، تواجه القضايا الخلافية، بوضع الحجة في محيط الخلاف المفتوح أو المتضمن أو المُسقَط ؛ وإعطائِها وظيفة تداولية ؛ مادام الخلاف علاقة بين الأفعال اللغوية الحوارية، أيا كانت القضايا المرتبطة بهذه الأفعال) (جاكوبس 1987 : 229).

إذا كان الخلاف يقدم نفسه في الحوار كعقبة عملية، كمنع قائم أو محتمل لجواب مقبول، فإن الحجاج يدير هذه المشاكل، فيبعد ويرفض الأفعال التي تنشئ أجوبة غير مقبولة؛ ويستخدم النماذج الحوارية بطرق متعددة، كالحفاظ على حالة التنظيم في المساهمات الحوارية أو إعادة توطيدها أو التفاوض بشأنها. هذا السياق الوظيفي للخلاف / الإدارة، هو الذي يميز لدى جاكوبس، بين الحجج التي يصنعها الأفراد، وبين التي يملكونها ؛ أي بين الحجج المصنوعة، وبين نماذج الخطاب المتعالقة بنيويا، والتي تؤدي وظائف ابستيمية، كالإيضاح والتفسير والإضاءة.

2 ـ 2ـ الحجاج نسق خطابي :

للحجاج لدى جاكوبس، كآلية خطابية، نفس المصادر ونفس القوة التنظيمية التي يملكها الحوار على العموم ؛ غير أن بنيتها تتأثر بثلاثة أنساق :

أ ـ الحوار المتاوب : حين يتم أي شكل من المواجهة التواصلية (وجه / وجه)، بطريقة منظمة، تعمل الآليات التنظيمية على توجيه الحجاج الحواري بإجراءات تقدر المساهمين، وتحدد من ومتى يتحدث ودرجة حدة الحديث ومدة تنقل الحديث بين الأفراد، وترتب التدخلات (جاكوبس 1987 : 231). هنا يتخذ تنظيم الحجاج الحواري سمة تعاونية، لا توجد بنفس الدرجة في بنية الحجج ذات الصيغ المونولوجية. فلا ينتج التأثير عما يفعله المتكلم بالمتلقي، وليس الحجاج سلسلة من الحجج المتنامية فرديا، في سياق المتحدث المفرد ؛ بل إن الشكل والوجهة العامة للخلافات، وطبيعة القضايا، والجوانب الجوهرية والعرضية، تنتج بكيفية تعاونية في إطار تناوب حواري يسمح للطرفين المتجادلين باستنتاج السند المرغوب لخلق الوفاق، مادام كل مقول منفتحا على السؤال والتعارض ؛ و بتدعيم مقدمات الحجة بالنتائج المحصل عليها خلال الحوار ؛ وبتعويض القبول أو الرفض بالتفاوض والاقتراح. (جاكوبس 1987 : 232)

ب ـ بنية الفعل اللغوي : الفعل اللغوي هو الوحدة الأساسية لتنظيم الحجة، يوجهها ويكسبها خصائصه، ويمكن من التميز بين امتلاك حجة وبين صنعها ؛ فإذا كان امتلاك حجة نشاطا لغويا، مكونا من أفعال لغوية؛ فإن صنع حجة يعني إنجاز نوع خاص من الأفعال اللغوية وفق مجموعة من شروط الإنجاز. أي أن الفعل اللغوي لا ينجز بمشروعية وملاءمة، إلا إذا كانت اقتضاءاته الحوارية صادقة. أما الأفعال الأخرى المكونة لنشاط امتلاك الحجة، فهي عامة تفهم من خلال دورها في الأنشطة والأهداف الواسعة، ومن خلال استراتيجيات وطرق الوظيفة التداولية، والإجراءات العامة للتفكير العملي ؛ حيث يتحدد أساس

الخلاف في الصدام بين الشروط القبلية لأحد الأفعال اللغوية، وليس فقط في القيمية الصدقية للقضايا الملحوظة.

وإذا كان الحجاج لا ينحصر فقط في المستوى القضوي للمقول، فأي عنصر من التضمنات والاقتضاءات التداولية للفعل اللغوي، ينشئ الحجاج ؟ كيف تتبنين ؟ متى يتبنين المجال الواسع للقضايا ؟. أمام هذه التساؤلات يلجأ جاكوبس إلى الخصوصية السياقية :

(يتبين الحجاج، ومجال القضايا، حين تكون لسلسلة الحجج الداعمة أو الداحضة للفعل، خصوصية سياقية، تخضع للنشاط الكلي الذي يساهم فيه الفعل اللغوي، وتترابط فيه الأفعال اللغوية المختلفة مع شروط الإنجاز الشرعي لهذا الفعل السياقية ؛ أي أن الحجاج سيوجه مجموعة صغرى، من القضايا المحددة بشروط إنجاز هذا الفعل القضايا الداعمة التي يمكن أن تنبني حولها سلسلات من الحجاج) (جاكوبس 1987 : 233).

ج - **العمليات التنظيمية** : إذا كان الحجاج الحواري تعاونيا، وكان الفعل اللغوي هو الوحدة الأساسية لتنظيمه، فأي مبدأ يدير عمليات تنظيمه ؟. يفضل جاكوبس التوافق بين المساهمات في عرض مقاطع العمل المشتركة، من خلال تنوع واسع للأفعال اللغوية. فالالتماسات تنتج الموافقة أو الرفض، والنقد يفضح دفاعات أو إنكارات أو اعتبارات، والإثباتات تنتج توافقا أو خلافا أو استمرارا محوريا.

يرسم جاكوبس الصورة المفضلة لهذه المقاطع، فيرى أنه حين تتوافق الاقتضاءات التداولية للفعل الابتدائي، مع اقتضاءات الفعل الذي يليه ؛ يشتغل اختيار الموافقة كمبدأ تنظيمي لأجزاء

الفعل المشترك، فيشجع الصفاتِ الوفاقية ويقصي الصفاتِ المعاكسة. إنه مبدأ يتجاوز حالات الخلاف بين الأفعال، حيث ينتفي التنظيم، ويخفق الهدف التداولي للعمل المشترك ؛ ويدعم حالات الوفاق، حيث تنجز وحدة العمل المشترك، وتتماثل شروط الإنجاز في الأفعال المكونة.

من هنا يكون تطبيق مبدأ تفضيل الوفاق نتيجة طلب اجتماعي عام يترجم اعتقادات ورغبات المشاركين في الحوار ؛ ويعطي للفعل اللغوي، المنجز بمشروعية، القدرة على تغيير أو إضافة أو إثبات سياق الرغبات والاعتقادات المشتركة. وما السياق إلا نسق مؤسساتي، يحدد التضمنات التي تقيد الاعتقادات والرغبات المقتضاة في الأفعال الفرعية ؛ وهذا يلبي لدى المتكلم طلب التماسك الذاتي، ولدى السامع الرغبة في الانتظام مع الاعتقادات والرغبات المتبادلة. (جاكوبس 1987 : 235)

2 - 3 - تضمنات الفهم والتنظيم :

يخلص جاكوبس إلى تحديد تضمنات فهم وتنظيم الحوار، في بعدين :

أ- على المساهمين في الحوار ألا يتوجهوا فقط إلى ما يرغبون ويعتقدون بالفعل، ولكن إلى ما يتعهدون به وشركاءهم جهارا، أو ما تقتضيه أهداف الحوار. فالحوار خطاب عمومي ينتظم حول إجماع كافٍ ؛ وغير ضروري أن يلتقي السياق العام للرغبات والاعتقادات المتبادلة، مع الاعتقادات والرغبات الحالية للمساهمين.

ب - بإنجاز الأفعال اللغوية والتشارك في الأعمال، يصبح المساهمون مشتركين في بعض الاعتقادات والرغبات قصدوا ذلك أم لم يقصدوا ؛ ولذا لا يجب أن ننظر إلى الحجاج كمجرد طريقة في تعطيل إجماع المتعاقدين، وإنما كمجهود لتقوية الإجماع. وعلى العموم فتفضيل الاتفاق، يقوي التوقع بأن المتكلمين، لن يسائلوا أو يعارضوا بدون سبب، ولن يقولوا أشياء مشهورة بالخطأ، أو غير قابلة للدعم وإذا قاموا بأفعال خلافية، فلن يكون ذلك إلا لأسباب معقولة. (جاكوبس 1987 : 237)

2 - 4 - تركيب :

نعيد في هذه الفقرة صياغة نموذج الحجاج الحواري، كما حدده جاكوبس في النقط التالية :

* الحجاج آلة تنظم أهداف التبادل، والحجاج الحواري تكييف للمبادئ الحوارية العامة، ومتطلبات وظيفة إدارة الخلاف. يتطلب الحوار آليات تنظيمية تعطي الحجة وظيفة تداولية، في محيط الخلاف القائم بين الأفعال اللغوية الحوارية ؛ ويدير الحجاج الخلاف فيقصي الأفعال المعيقة.

* تتأثر بنية الآلية الخطابية الحجاجية بثلاثة أنساق، نسق التناوب الحواري التعاوني، وبنية الفعل اللغوي، ومبدأ الموافقة.

الحجاج لدى جاكوبس إذن آلية حوارية تداولية تنظيمية تدير الخلاف في إطار تناوب حواري تعاوني، تخضع فيه الحجج للنشاط الكلي للفعل اللغوي، وتنتهي في تفاعلها إلى الوفاق وتقوية الإجماع.

3- نموذج س. جاكسون Sally Jackson

تشتغل جاكسون (1987) داخل نظرية الحجاج الحواري، مركزة بالأساس على شروط الإنجاز. ويتحدد الحجاج لديها في كونه :

(إمكانية ثابتة في الخطاب العادي، تهدف إلى تنظيم وحل الخلاف، ولا تنحصر في التفاعلات التي يتم فيها الادعاء والمعارضة، بل يمكن أن تظهر استجابة لأي فعل لغوي ؛ فتظهر حين يقدم فرد ملتمسا يرفضه الآخر، أو يعارض تبريره ؛ أو حين يقدم شخص اتهاما، يدحضه الآخر أو يسائل مشروعيته ؛ أوحين يقدم شخص مجاملة يعتبرها الآخر بكيفية غير متوقعة هجوما) (جاكسون 1987 : 217)

3-1- الأفعال اللغوية في الحجاج :

يتحقق الحجاج مهما تكن طبيعة الفعل اللغوي، ويتم ذلك حسب جاكسون، داخل بنية حوارية، حين يقود اعتراض شخص على ما قاله الآخر إلى تبادل الخلاف ؛ وحين يبادر طرف إلى الدفاع عن الفعل المنجز، سبقا للخلاف. من هنا لا يقود كل خلاف بالضرورة إلى الحجاج، بل يمكن أن يقود استباق الخلاف إلى مراجعة أو إصلاح أو سحب الفعل الداعي للجدل.

(يجب أن تبدأ المحادثة الحجاجية من مواجهة، يعبر فيها كل طرف عن موقفه تجاه الموضوع المجادل حوله، ولا يقدم المتحاورون حججا إلا إذا واجهوا أو توفرت لديهم أسباب للخلاف. وحين تقدم حجج، فإنها تنحصر في حدود إشباع الخلاف الحاصل أو المتوقع) (جاكسون 1987: 218)

لقد برهن جاكسون وجاكوبس (1980) على أن هذه الأدنوية في الحجاج الطبيعي عقلانية واستراتيجية ؛ فهي عقلانية لأن الهدف من الحجاج هو تنظيم الخلاف ؛ وهي استراتيجية لأنها تتوخى القضاء على الفرص الممكنة لنشوء الخلاف. وحين يظهر الخلاف، تختلف القضايا التي تنشئ الحجة حسب نوع الفعل اللغوي الذي يولد الحجة ؛ فلا تنشأ الحجة من صدق القضية أو من قابليتها للتعليل، وإنما من ملاءمة ومقبولية الأفعال. نقط الخلاف ليست مسألة بداهة أو ورود، بل نتيجة حقوق وواجبات ورغبات ومقاصد، وتوقعات وفهم وإحساس وتعالقات.

3-2- شروط الإنجاز :

مهما يكن الفعل الجدالي في نظر جاكسون، فإن شروط الإنجاز الجيد لهذا الفعل هي التي تحدد قضايا الحجاج من خلاله. لنمثل بفعل الالتماس : (جاكسون 1987: 217-218)

* يقول المتكلم (م) أو يفعل شيئا، يعتبر محاولة لجعل السامع (س) يقبل إنجاز الفعل (ف).

* العناصر المرتبطة بإنجاز الفعل (زمان، مكان، موضوعات) موجودة و / أو مقبولة بكيفية مشتركة.

* لـ (س) القدرة على فعل (ف).

* (س) مستعد أو ملزم بفعل (ف).

* (س) لن يفعل (ف) في غياب التماس.

* هناك حاجة أو فائدة في إنجاز (ف).

حين يقدم المتكلم التماسا، يمكن أن :

* يطلب السامع تبريرا لكل شرط أو جملة شروط.

* يعترض السامع على الالتماس لسقوط شرط أو أكثر.

* يدافع المتكلم بإثبات إشباع للشروط.

* يدافع السامع عن رفضه للالتماس، بنفي واحد أو أكثر من الشروط.

هكذا يتبين أن هذه الشروط تحدد أرضية الدفاع والاعتراض، وأن الأسباب الممنوحة لضمان أو رفض التماس، هي ترجمة خاصة لهذه الأرضيات العامة ؛ وإذن فليس الحجاج إلا مقطعا موسعا لفعل لغوي (جاكسون وجاكوبس 1983) ؛ أو فعلا إنجازيا مركبا (إيمرين وكروتندورست 1983).

مهما يكن، فإن سلسلة الأفعال اللغوية الفردية، كما تتصورها جاكسون، لا تنتظم داخل المقطع الموسع ككل، إلا اعتمادا على شروط الإنجاز. وتمثل لها من جديد بشروط إنجاز الفعل الانتقادي (جاكسون 1987: 222).

* يقول المتكلم (م) أو يفعل شيئا، يعتبر تقويما سلبيا لأفعال أو صفات السامع (س).

* (م) يحمل رأيا سلبيا حول فعل أو صفة (شرط الصراحة).

* لـ (م) أرضية ملائمة لهذا الرأي (شرط تمهيدي).

* لـ (م) كفاءات ضرورية (معرفة، دربة...) للحكم على أفعال أو صفات(س) (شرط تمهيدي) ؛

* لـ (م) الحق في تقويم أفعال أو صفات (س) لتأثيرها عليه أو لسبب آخر ؛ وله قصد بنّاء (شرط تمهيدي) ؛

* يمكن لـ (س) أن يقدم تفسيرا أو تعليلا للفعل أو الصفة، حسب مهارته و/أو رغبته (شرط تمهيدي).

3 - 3 - تركيب :

نعيد تركيب تصور س . جاكسون في ما يلي :

* يهدف الحجاج إلى تنظيم وحل الخلاف، وينتج في الفعل الحواري الجدلي، استجابة لخلاف أو استباق له، إذ تبدأ المحادثة الحجاجية من مواجهة جدالية ولا تنشأ الحجج إلا لمواجهة الخلاف أو أسباب الخلاف، وإشباع الخلافات المتوقعة أو الحاصلة.

* الحجاج الطبيعي عقلاني ينظم الخلاف، واستراتيجي يرغب في القضاء على فرص الخلاف. ونقط الخلاف ليست بديهية أو واردة، وإنما نتيجة لملاءمة ومقبولية الأفعال.

* الحجاج مقطع موسع لفعل لغوي، تنتظم داخله سلسلة الأفعال اللغوية الفردية اعتمادا على مجموعة شروط الإنجاز. هذه الشروط هي التي تحدد قضايا الحجاج وأرضية الدفاع والاعتراض.

ينتمي نموذج جاكسون أيضا إلى الحجاج الحواري ؛ إذ يعطي للحجاج وظيفة تنظيم وحل الخلاف، داخل محادثة حجاجية جدالية، تشبع فيها الحجج الخلافات ؛ ويأخذ فيها الحجاج طبيعة عقلانية واستراتيجية، ويتحقق كمقطع موسع تنتظم داخله الأفعال الفردية، وفق شروط خاصة للإنجاز.

4 - نموذج أ. كونزت Olga Kunst

تنطلق أولكا كونزت (1987) من تحديد مفهوم الحجاج :

(الحجاج نشاط لغوي وعلاقة نشيطة ضمن الإطار النصي التداولي ، بين السياق (س) وبين النص (ن). ويتولد المعنى بواسطة العلاقة (س - ن)، إذ ينتج نص حجاجي (ن.ح) داخل سياق (س) ؛ حين يكون متكلم (م) رأيه (ر) حول قضية (ق) صريحة أو مقتضاة ؛ قد يكون هذا الرأي سلبيا أو إيجابياً ؛ وقد لا يتفق السامع (ل) مع موقف المتكلم فيشك فيه أو يعارضه. يلجأ المتكلم إلى إقناع السامع بمشروعية رأيه ويقدم حجة (ح) تدعم رأيه، أو تدحض رأي الخصم.) (كونزت 1987 : 103)

4 - 1 - الحجاج علاقة مزدوجة :

الحجاج نشاط لغوي يتكون من علاقة مزدوجة : علاقة إقناعية (ع. ق)، بين المتكلم والسامع ؛ وعلاقة حجاجية (ع . ح) بين القضية والرأي والحجة في إطار النص الحجاجي. وتتمثل العلاقة في الصورة التالية :

يقصد المتكلم (م) إقناع السامع (ل) فتنتج العلاقة الحجاجية (ع.ح)

{ع ح : ن ح- ق- ر- ح }

لتحديد طبيعة كل من العلاقتين المذكورتين وكيفية تعالقهما تؤكد الباحثة على الترابط بين الحجاج والإقناع، مستندة على سترلوسن، الذي يرى أن (هدف الحجة الإقناع) (1952: 12) ؛ وعلى سورل الذي يرى أن الجملة (أنا أحاج من أجل (ق)، ولا أحاول إقناعك) جملة غير ملائمة (66:1969). ثم تحاول معالجة الإشكال مفترضة أن :

العلاقة الحجاجية علاقة دلالية بين القضية والرأي والحجة في النص الحجاجي، وأن العلاقة الإقناعية تتولد من علاقة الاتفاق أوالاختلاف بين النص الحجاجي والنص السياقي، ولا تنتمي إلى أي واحد منهما ؛ إذ ينتج أثر الإقناع عن الاختيار المناسب لنص حجاجي داخل سياق حجاجي ؛ أو يؤثر قصد الإقناع داخل سياق حجاجي على اختيار النص الحجاجي.(كونزت 1987 : 104)

تنبثق من هذا التحديد عدة أسئلة. ما هي مواصفات النص الحجاجي الذي يجعل العلاقة الإقناعية ممكنة ؟ أية علاقة تربط بين الحجاج العقلاني وبين أثر الإقناع ؟ كيف نفسر أن العلاقة الحجاجية (ق ـ ر ـ ح) تتم في النص الحجاجي بواسطة نص حجاجي عقلاني، دون أن يحصل الأثر الإقناعي ؟ ما الذي يجعلنا نقتنع بحجة لا تستند على العقل ؟ وبعبارة أخرى، كيف نعلل مظاهر الاتفاق والاختلاف الموجودة بين إجراءات الحجاج العقلاني وبين الإقناع ؟.

4 ـ 2 ـ الحجاج العقلاني/ الحجاج التداولي :

لتجاوز الإشكال الناتج عن العلاقة بين الحجاج العقلاني وبين أثر الإقناع، تضعنا الباحثة أمام خيارين اثنين : (كونزت 1987 : 105).

1 ـ إقصاء العلاقة الإقناعية من نظرية الحجاج، باستبدال العلاقة الحجاجية بين المتكلم والسامع، بالمبادئ والقواعد المعيارية التي يستند عليها الفعل الحجاجي، والاقتصار فقط على النصوص الحجاجية الموجهة عقلانيا. هذا الخيار لايثير مشكلة انسجام النصوص أو تنافرها مع المعايير السلوكية المقبولة.

2 ـ جعل العلاقة الإقناعية جزءا من نظرية الحجاج، لتحتوي التناقض الحاصل في بعض السياقات الحجاجية، بين العلاقة المؤسسة حجاجيا وبين أثر الإقناع ؛ وتضيفَ النصوص الحجاجية المؤسسة تداوليا، إلى النصوص المؤسسة عقلانيا ؛ وتتجنبَ الفصل بين النموذج العلمي النظري، وبين الممارسة الحجاجية الفعلية.

تتبنى الباحثة الخيار الثاني مفترضة أن القصد الإقناعي بين المتكلم وبين السامع، أولي وأعلى من باقي القرارات ؛ وأن المتكلم حين يقرر إقناع السامع بشرعية رأيه يضع في اعتباره الأماني والحاجات والقيم، المترابطة في القرار المعطى ؛ ويقرر على أساسها الارتكاز على العلاقة الحجاجية التداولية أو العقلانية، داخل النص الحجاجي ؛ وقد يُقصي الحجاج العقلاني،لأنه يعتقد أن الرغبات والحاجات أكثر أهمية ؛ أو لأن الرأي المعروض لا يقتضيه.

(حين يختار المتكلم الحجاج التداولي يصبح جزءا من الخطاب فتخضع الحقيقة لرغباته وحاجاته ؛ ويتحول من كائن عقلاني إلى كائن انفعالي). (كونزت1987 : 106)

تتسع نظرية الحجاج لتشمل الجوانب التداولية فتحصر العلاقة الإقناعية بين قصد الإقناع والحاجات والرغبات، وبين التلاؤم الضروري مع مبادئ الصراحة والصدق بواسطة الحجاج العقلاني ؛ ويمتد التعارض إلى الحقيقة نفسها، فلا تدرك عن التجربة الحسية فحسب، بل عن الحاجات والرغبات أيضا ؛ إذ يمكن أن تُرينا الرغبة ما ليس موجودا، وتنفى ما هو موجود بالفعل.

* أعرف أن هذه حقيقة، لكني لا أريد اعتقادها.

* رغم أني أعرف أن هذا ليس حقيقة، فإني لا أزال أعتقده. (كونزت 1987 : 106)

من الصيغتين أعلاه، نستنتج أن العلاقة الإقناعية، لا تقوم إلا على الرغبات والحاجات والقيم ؛ وأن الحجاج العقلاني يستند على مبادئ الصراحة والصدق. لكن هذا التميز ليس حاسما، أو لا يتيسر دائما ؛ فماذا يحدث، مثلا، إذا صادفنا سياقات تتشعب فيها هاتان العلاقتان، ويمتزج فيها العقل بالرغبة ؟ أي حجاج يمكن أن يستعمل في هذه الحالة ؟ أي نص حجاجي سيختاره المتكلم حين يوجد تناقض بين الرغبات وبين العقل ؟ في أي سياق حجاجي يحل التناقض بفعالية ؟.

4 ـ 3 ـ الحجاج الإنجازي :

تلجأ كونزت أمام هذا الإشكال الجديد إلى مفهوم الحجاج الإنجازي، وانطلاقا من تعريف « أوستين » للأفعال الكلامية الإعلانية، تحدد كونزت الفعل الحجاجي الإنجازي بكونه فعلا يولد وينجز العلاقة الحجاجية ؛ وتجعله مرادفا لحجة السلطة، المتمثلة في حوار دار بين الطفلة (أ) والطفلة (ب) (كونزت 1987 : 107) :

(أ). ألا ترغبين في الاستحمام في شاطئ العريان ؟

(ب). لا.

(أ). ولم لا ؟ (شك)

(ب). لأنه فاحش. (الرأي)

(أ). لم تعتقدين أنه فاحش ؟

(ب). لأن خالتي، ماري، تقول ذلك. (حجة)

يتضح من الحوار أن القيمة الصدقية للعلاقة الحجاجية بين الرأي وبين الحجة، قد أنجزت بالإحالة على شخص ثالث

وبارتباط مع السامع ؛ وأن الحجة الإنجازية أو حجة السلطة، لا تقوم على علاقات دلالية بين (ق - ر - ح)، وإنما تتأسس على علاقة السلمية الاجتماعية ؛ فالعنصر الأقوى سلميا يعطي للقضية قيمتها الصدقية، والعناصر الأقل قوة تعتقدها. تكتسب حجة السلطة أو الحجة الإنجازية قيمتها إذن الصدقية من شخص يملك السلطة، وتتخذ تحققات مختلفة :

* لا تستند العلاقة على أساس عقلاني وتعتبر صادقة، لأن الحجة تصدر عن شخص يملك السلطة.

* لا تستند العلاقة على أساس عقلاني وتعتبر صادقة، لأن الحجة تمثل رأي الأغلبية ؛

* تكون العلاقة ذات أساس عقلاني ولا تعتبر صادقة، لأن الحجة صادرة عن شخص وضيع. (كونزت 1987: 108)

هكذا يتخذ النص الحجاجي الإنجازي وضعا خاصا، تقصى فيه العلاقة الإقناعية من المستوى العقلاني، وتنقل كليا إلى العلاقة الاجتماعية ؛ حيث لا يمكن للأثر الإقناعي أن يتحقق إلا إذا بنينت العلاقة الاجتماعية سلميا، واعتقد السامع في حجة السلطة. وهكذا تدمج العلاقة الإقناعية داخل نظرية الحجاج، ليتم إدماج مفهوم الاختيار ولتتسع دائرة النصوص الحجاجية ؛ ولتكون النظرية أكثر انسجاما مع الممارسة التواصلية الفعلية.

4 - 4 - تركيب :

نعيد صياغة نموذج أ. كونزت في النتائج التالية :

* الحجاج علاقة لغوية نشيطة بين النص وبين السياق، وتتكون من علاقتين، حجاجية وإقناعية، إذ تعتبر العلاقة

الحجاجية دلالية، وتنتج العلاقة الإقناعية من الائتلاف أو الاختلاف بين النص وبين السياق. وتشكل العلاقة الإقناعية جزءا من نظرية الحجاج، لأنها تستوعب التناقض بين الحجاج وبين الإقناع، وتوسع دائرة النصوص الحجاجية، وتربط النظرية بالممارسة الفعلية.

* تحدد علاقة القصد الإقناعي الأماني والحاجات والقيم، وتمكن من التمييز بين العلاقة الحجاجية التداولية أو العقلانية، إذ تقوم العلاقة الإقناعية على الرغبات والحاجات والقيم ؛ ويستند الحجاج العقلاني على مبادئ الصراحة والصدق.

* الفعل الحجاجي الإنجازي فعل مرادف لحجة السلطة، يولد وينجز العلاقة الحجاجية وقيمتها الصدقية على العلاقة السلمية الاجتماعية، لتقصي العلاقة الإقناعية من المستوى العقلاني.

يضع هذا النموذج الحجاج في إطار العلاقة بين النص والسياق، ويدمج العلاقة الإقناعية بأبعادها التداولية والتواصلية والذاتية داخل نظرية الحجاج ؛ لتتسع دائرة النصوص الحجاجية، وتربط النظرية بالممارسة. وبإدماج للفعل الإنجازي، يتجاوز الحجاج المستوى العقلاني إلى الاندماج في العلاقة السلمية الاجتماعية.

5 - نموذج أ . بلير J.Antony Blair

يميز بلير (1987) بين الحجة وبين الحجاج. بين الأسباب الداعمة لادعاء، وبين عملية تبادل الحجج لصالح أو ضد وجهة نظر معينة.

(عملية الحجاج فعل يبدأ من جدال أو خلاف، يرغب فيه كل مشارك، أن يجعل الآخر يقبل وجهة نظره، ويدفع خصمه إلى التنازل، دون أن يستسلم. الحجاج، من هذا المنظور، فعل صراعي يواجه بين جانبين لحل الخلافات ؛ ويرغب كل طرف في هزم خصمه، دون أن يقدم تنازلا). (بلير 1987 : 189)

5 ـ 1 ـ الحجاج الجدالي / الحجاج الذاتي :

لكن هل كل حجاج مواجهة ؟ ماذا يجري داخل الفرد نفسه ؟ كيف يبني اعتقاداته ومواقفه ؟ كيف يتعامل داخليا مع مواقف وادعاءات الآخرين ؟. تقود التساؤلات إلى التميز بين حجاج جدالي ينشأ من الخلاف بين فردين أو أكثر؛ وبين حجاج ذاتي ينشأ من نقاش يتم داخل الفرد الواحد حين تتوفر لديه بعض الأسباب لمساءلة أشياء كان يعتقدها سابقا، أو يخضع لمؤثرات خارجية. وقد يساهم في هذا النوع أكثر من شخص، وكأنهم فرد واحد، حين يسائلون وجهة نظر، فيبحثون عن مقبوليتها، ويعملون على إثبات قضاياها. (بلير 1987 : 190)

يستلزم النوع الثاني من الحجاج أن يقوم المتسائل بعمل مضاعف. عليه أن يجد أو يوجِد حججا لوجهة النظر المطروحة؛ وعليه أن يجد أو يوجد أيضا حججا مضادة للحجج السابقة، ولوجهة النظر المطروحة. (بلير 1987 : 191). إنه حجاج يشتغل في الآن نفسه، على مراجعة وتقويم الحجج الداعمة والحجج المضادة لوجهة النظر ليتبين مدى مقبوليتها. لكن ما علاقته بالحجاج الجدالي ؟ هل يمكن أن نطبق عليه ما طبق على هذا النوع الأخير من مقاربات ؟.

يلتجئ بلير إلى نظرية الأفعال اللغوية، وإلى النموذج المعياري الوصفي لدراسة الحوارات الحجاجية (إيمرين وكروتندورست 1984) ليبحث إمكانية تطبيقهما على الحجاج الذاتي متسائلا : هل حجاج المساءلة حجاج خالص ؟ بل كيف نحاج دون أن نعتمد على حجاج المساءلة الذاتية ؟ كيف نجادل غيرنا إذا لم تفحص آراءنا أولا، أو نحدد درجة مقبوليتها علي الأقل ؟. وإذا ثبت أن الحجاج الذاتي حجاج خالص، فكيف لا نطبق عليه نظرية الأفعال اللغوية ؟ هل يعني هذا أن النظرية لا تطبق إلا بكيفية مشروطة ؟

5-2- المؤالفة بين الجدال و المساءلة الذاتية :

يذهب بلير إلى محو الفواصل بين الجدالات الثنائية الحوارية وبين المساءلة الذاتية :

(إن تبرير التطابق بين نظرية الأفعال اللغوية وبين الحجاج الذاتي ليس ضروريا. يتلاشى التعارض بين المساءلة وبين الجدال بشيء من التدقيق في الفوارق السطحية). (بلير 1987 : 192)

يستدل بلير على هشاشة التعارض، بمناقشة بعض المظاهر الاختلافية، إذ يرى أن :

* غياب الحوار، أو أي مظهر لغوي آخر، من حجاج المساءلة، ليس عقبة أمام تطبيق نظرية الأفعال اللغوية.

* طابع الحجاج الفردي ليس حاسما، فكل مساءلة نشاط ثنائي الدور بالضرورة.

* كون حجاج المساءلة لا يحتاج إلى الخلاف، أمر لا معنى له، حتى حين يكون الباعث على المساءلة مجرد حيرة طارئة ؛ إذ يمكن للحيرة أن تجد أصولها في أسباب تدعو إلى التفكير في أن وجهة النظر قد تكون غير مقبولة.

يقتضي الحجاج الذاتي إذن، معرفة بعض الاعتبارات الخاصة، التي قدمت أو يمكن أن تقدم ضد وجهة النظر المطروحة ؛ وحضور الخلاف يعني على الأقل حضور وجهة نظر غير ملائمة.

قد نستسيغ أن الحجاج الذاتي نشاط ثنائي جدالي يقوم على الخلاف. ومع ذلك يظل السؤال مطروحا : ألا يعوق غياب التلفظ فيه، تطبيق نظرية الأفعال اللغوية ؟ كيف ندرس جدالا داخليا لا يتمظهر لغويا ؟. يحيل بلير مجددا على خصوصية نظرية الأفعال اللغوية، ليميز بين أربع فئات من الأفعال اللغوية : (بلير 1987 : 193)

* الأفعال الإثباتية، وتؤكد وجهات نظر المتجادلين أو اعتراضاتهم، وتعرض حججهم ومواقفهم.

* الأفعال الالتزامية، وترتبط بتعهد الطرفين بمباشرة الحديث، وبلعب الأدوار المتفق عليها سلفا، حتى النهاية.

* الأفعال التوجيهية، وتدفع السامع إلى الفعل، حين يكون الاعتراض الدفاعي منطلقا للحديث. أي حين يطلب المحاور من خصمه أن يدافع عن جزء من الحجة، فيفسر أو يوضح قضية أو استدلالا.

* الأفعال الإعلانية، وتحدث مطابقة بين الكلمات وبين العالم، بفضل ما يقدمه إنجازها من تحديدات وتوضيحات، خلال المراحل الحجاجية للحديث.

بالرغم من أن المتسائل الفرد لا يتحدث ولا يكتب، ولا يمكنه أن ينجز هذه الأفعال اللغوية، كما تنجز صراحة في الحجاج الجدالي، فإنه يستطيع، حسب بلير، أن يقوم بعمليات ذهنية تطابق هذه الأفعال الكلامية بدقة متناهية. ولما كانت نظرية الأفعال اللغوية خاصة بالأفعال اللسانية فبإمكانها نمذجة المساءلة غير الناطقة أو المكتوبة، لأن هذه المساءلة قضوية ولسانية بالأساس.

هكذا ينتهي بلير إلى المؤالفة بين المواجهة وبين المساءلة، وينتقد في الآن نفسه، نموذج إيمرين وكروتندورست، الذي يتصور المحادثة تعاونية بالأساس، فلا يحل الطرفان معا خلافهما، إلا إذا تهيئا إلى البحث سوية عن التضمنات في مخزونهما المختلف. لأن أدوار التبادل الجدلي تقتضي طرفا مدافعا عن وجهة النظر، يجيب عن أسئلة واعتراضات الآخر المعارض لنفس وجهة النظر ؛ وتقتضي في مرحلة متقدمة من الحديث، وقبل الانخراط في الحجاج ـ أن يتفق الطرفان على :

* مخزونٍ مشترك، وإجراءات تثبت انتماء القضية إلى المخزون.

* إجراءاتٍ تحدد متى يمكن لقضية صدامية جديدة أن تنتمي إلى المخزون.

* إجراءاتٍ تجعل مقدمات الحجاج الضمنية، صريحة.

* قواعدَ منطقية لتقويم مشروعية التفكير المستعمل. (بلير 1987 : 198)

كيف يمكن أن تتحقق هذه التوقعات ؟ ألا يمكن أن يستعمل الحجاج لحل الخلاف، إلا حين تتفق الأطراف المتعارضة مسبقا على الإجراءات التعاونية ؟. المشكل، لدى نظر بلير، يكمن في الإجراءات نفسها، فغالبا ما تكون هي موضوع الخلاف. وإذا كان الحجاج لا يحل قضية إلا إذا كان هناك اتفاق سابق على هذه الإجراءات، فلن يحصل التوافق أبدا.

5-3- تركيب :

يمكن اختزال تصور بلير في الخطوات التالية :

* الحجاج عملية والحجج نتيجة والحجاج فعل صراعي يوجه لحل الخلافات، حيث يرغب كل طرف في هزم خصمه، دون أن يقدم تنازلا، ونميز فيه بين حجاج جدالي ينشأ من الخلاف وحجاج ذاتي ينبثق عن نقاش داخلي.

* يوجد المتسائل حججا لوجهة النظر المطروحة وحججا مضادة لها وللحجج السابقة؛ والفوارق السطحية لا تلغي التشابه بين المساءلة وبين الجدال، ولا تعوق تطبيق نظرية الأفعال اللغوية. فكل مساءلة ذاتية نشاط ثنائي، ولا فرق بين المواجهة وبين المساءلة.

* لا يؤدي الحجاج القائم على الإجراءات التعاونية إلى التوافق. إن الإجراءات غالبا ما تكون موضوعا للخلاف.

بهذا يزيل نموذج بلير الفوارق بين الحجاج الجدالي وبين الحجاج الذاتي، ويجعل من الحجاج فعلا صراعيا ليس تعاونيا، داعيا إلى تطبيق نظرية الأفعال اللغوية وإقصاء المسلمات الحوارية.

6- نموذج سوزان كلاين Susan L Klaine

تتناول سوزان كلاين (1987) إشكالية الهُوية في الخطاب الحجاجي والكيفية التي يدير بها المتحاجون هُوياتهم داخل الخطاب ؛ منطلقة من وجود عدة صعوبات ترتبط بهوية المُحَاجّ، الذي عليه أن يضمن مقبولية زاوية نظره، والانتصار لحجته.

6- 1- الصعوبات :

تضعنا كلاين أمام ست صعوبات (كلاين 1987 : 241 - 242) :

* يشعر المتحاجون أن خصومهم يتجاهلونهم ؛ أولا يعطون ما يكفي من الشرعية لآرائهم ؛ أو يقللون من قدراتهم الفكرية، وقيمهم الذاتية.

* حين يقبل المتحاجون وجهة نظر الخصم، يظهرون، بالضرورة، تغييرا في مواقفهم ويلبسون صورة متناقضة ؛ فتتعارض رغبتهم في اكتساب صورة متماسكة، مع فعل قبول وجهة نظر الخصوم ؛

* يدعي المتحاجون صورتين متنافرتين في نفس الآن، صورة الجدارة بالثقة، والرغبة في حصيلة مقبولة تبادليا ؛ وصورة الثبات، أو الرغبة في تجنب تقديم التنازل.

* لا يتوقف نجاح المتحاجين على اتفاق الخصم مع وجهة نظر المخالف فحسب، وإنما مع اعتقاداته التي تتفق مع صورته الذاتية. لأن تصوُّر الفرد على ذاته عقبة كبرى، إذ يمكن للمتحاج أن يقصي الموقف المضاد، لأنه لا ينسجم مع صورته الذاتية.

* لما كان الخلاف ينشأ من اختلاف المتحاورين حول المحتوى القضوي أو حول شروط إنجاز الفعل اللغوي؛ ولما كانت أغلب شروط الإنجاز، ترتبط برغبات وقدرات وصفات المتكلم أو السامع، فإن أغلب الحجج في الجدال تنصب على هويات المتحاجين.

* تتمثل الصعوبة الأخيرة في تبرير وجهة النظر الذاتية؛ إذ على المتحاج إن أراد النجاح، أن ينشئ أوضاعا جديدة للاعتقاد لدى الخصم، وأن يدحض اعتقاداته حول شروط الإنجاز المعيقة للاتفاق.

إذا كانت هذه الصعوبات، في نظر كلاين، لا تبرز إلا في سياق التعارض ؛ فكيف نتجاوزها ؟ كيف يحقق المتحاجون حاجتهم إلى الاحترام والاستحسان ؟ وما دور الحجج كأفعال تواصلية ؟

6-2- تجاوز الصعوبات :

ترى كلاين أن الحجج أفعال تواصلية، تحدد الهويات التي لا تلائم الصورة الذاتية للمحاج وتبني سياقها الخاص للتقويم والاستجابة ؛ وأن الخصائص التواصلية تشكل مشاكل للمتحاجين، وتمكن المحاجين الناجحين من استعمال هذه الخصائص لإدارة صور خصومهم ؛ ولتنظيمهم وشركاءهم، مع هويات تتلاءم وأهدافهم الأداتية.

ومادام الطرفان يمارسان، معا وفي الآن نفسه، الفعل الحجاجي، فإن الاتفاق حول الهوايات السياقية يفاوض ويثبت باستمرار، ليتحقق التلاؤم بين الأهداف الأداتية للمحاجين وبين

أهداف خصومهم. في هذا المنظور يأخذ عمل الهوية عدة تشكلات، كأن يظهر المحاج أن موقفه منسجم مع الصورة الذاتية لمحاوره، بتبديل تصور الآخر عن ذاته ؛ أو يتخذ فعلا توافقيا، حين يدافع عن فقدان الصورة ؛ أو يتخذ فعلا تنافسيا، حين يمنع إحراج الخصم. (كلاين 1987 : 246)

إلى جانب استراتيجيات إدارة الهويات، بالإحالة على الأهداف التفاعلية الخاصة ؛ يختار المتحاورون استراتيجيات تحافظ على الصورة الإيجابية لذواتهم وللشركاء المتفاعلين معهم. غير أن المحافظة على هذا التوازن التفاعلي صعبة في حالة الحجاج ؛ لأن الدفاع عن وجهة النظر ليس إلا تهديدا للصورة، يقود المتحاجين إلى البحث عن الامتياز، وكسب الاتفاق، أو المواجهة بالحجة.

لذا يمكن للمتحاجين (كلاين 1987 : 246) أن يقرروا تجنب الخلاف كليا، ويمنعوا أي ضياع للفرصة ؛ أو يقدموا وجهات نظرهم بكيفية مباشرة، بالرفع من الوضوح والفعالية، أو بكيفية غير مباشرة ؛ أو بواسطة استراتيجيات تهذيبية خاصة تعوض صورة الخصم الضائعة، وتوصل إليه الإحساس بالاستحسان.

إن المتحاورين، حسب كلاين، (كلاين 1987 : 247)

* يملكون طرقا لسانية، لادعاء أرضية مشتركة، ولإظهار التعاون مع السامع، وإشباع رغباته، وتجنب إكراهه، وتحقيق الاحترام.

* يدركون أن عليهم أن يحدثوا لدى خصومهم، أوضاعا جديدة للاعتقاد وللعمل، مادامت شروط إنجاز الفعل اللغوي بمشروعية، ترتبط بخصائص ومحفزات واعتقادات السامع.

* يدركون أن ما يختارون من حجج لا تدعم مواقفهم، بل تدحض بالدرجة الأولى، اعتقاداتِ الخصم المعيقة للاتفاق. لذا على المتحاج الناجح أن يراقب الحقل المفهومي، والسياق العلائقي اللذين يقوم فيهما الحجاج.

6 ـ 3 ـ النسق التأويلي/ النسق الإنتاجي :

ترى كلاين أن هناك علاقات أساسية تطورية بين الإدراك الاجتماعي للمتحاورين وبين استراتيجياتهم اللغوية ؛ لذا يجب إنتاج الحجج التي تحول أسباب الخلاف لدى الخصوم، وتنسق أهداف هويات المتحاجين، والهويات المنشأة في سياق الحجاج (كلاين 1987 : 248).

من هنا سيكون على المتحاجين أن :

* يملكوا نسقا تأويليا، يمكن من معرفة أهداف هوية الخصم.

* يملكوا نسقا إنتاجيا يمكن من إدماج الأهداف، في الموقف الذي يدافع عنه المحاج.

* أن يتحرروا من حالاتهم الانفعالية واستجاباتهم المباشرة. وهذا يستلزم انفصالا عن وجهة النظر الخاصة، وتنمية مخططات مركبة للعمل، واستراتيجيات تنفذ الأهداف وتزيل العوائق.

وسيكون على المتحاجين، أيضا، أن يملكوا :

* نسقا تأويليا يميز المظهر التقابلي للعمل التواصلي (محتوى، مكونات علائقية).

* نسقا لفهم تضمنات الهوية والعلاقات في الأعمال.

* نسقا إنتاجيا يراقب وينسق الهويات والسياقات المنشأة بواسطة الحجج، وبالبداهة والتفكير المستخدمين في الحجاج نفسه. (كلاين 1987 : 249)

6-4- تركيب :

نعيد صياغة تصور س. كلاين على الصورة التالية :

* يواجه الخطاب الحجاجي عدة صعوبات ترتبط بهويات المتحاجين، مما يجعل الحجاج أفعالا تواصلية تدير الهويات المخالفة، وتلائم بينها وبين الهويات والأهداف الأداتية، ويجعل الاتفاق حول الهويات يفاوض ويثبت باستمرار.

* تتحقق الاستراتيجيات عبر أدوات لسانية ضمنية أو مباشرة ؛ وتأخذ طبيعة تفاعلية أو محافظة أو تعويضية ؛ وينجز الفعل اللغوي بارتباط بهوية السامع، وفي أوضاع جديدة للاعتقاد والعمل حججا تدحض الاعتقادات المعيقة، وتحول الخلاف، وتنسق الهويات المنشأة في سياق الحجاج.

* بين الإدراك الاجتماعي وبين الاستراتيجيات اللغوية، علاقات تطورية، تدعو إلى مراقبة الحقل المفهومي، والسياق العلائقي للحجاج، والانفصال عن وجهة النظر الخاصة، وتنمية مخططات للعمل، واستراتيجيات تنفذ الأهداف وتزيل العوائق ؛ وتدعو إلى إلى نسق تأويلي، يعرف الهويات ؛ ونسق إنتاجي يراقب وينسق الهويات والسياقات المنشأة.

يربط نموذج كلاين إذن الحجاج بالهويات، ويضعه داخل سياق تواصلي تفاعلي، حيث يلجأ المتحاجون إلى استراتيجيات متنوعة للحفاظ على هوياتهم واستثمار هويات خصومهم، وإزالة أسباب الخلاف. لخلق تفاعل تواصلي ناجح، والقضاء على كل العوائق الذاتية.

7ـ نموذج فان دايك Dijk T.A. Van

ينحو فان دايك (1990) منحى تحليليا، فيفحص بعض الاستراتيجيات والبنيات الحجاجية، في الافتتاحيات الصحفية البريطانية المحافظة مركزا على دور الخطاب في إنتاج العنصرية، وعلى الاستراتيجيات الصحافية في التقديم الإيجابي للنخب البيضاء، وفي التقديم السلبي للجماعات السوداء ؛ ويسعى من وراء هذا الفحص إلى تسليط الأضواء على اقتضاءاتها الإيديولوجية وفهم دور النخبة في دعم الاعتقادات العنصرية.

7ـ 1ـ الطبيعة الحجاجية للافتتاحية :

ينطلق فان دايك في مقاله (الحجاج والعنصرية 1990) من تحديد البنيات الصورية للافتتاحيات، بالمقولات العرفية الآتية :

* التعريف بالوضعية : ماذا حدث ؟ مقولة تقدم تلخيصا ذاتيا للمستجدات.

* التقويم : مقولة تقدم تقويما للمستجدات.

* الاستنتاج : مقولة تبرز توقعات مستقبلية ؛ أو معايير حول ما يجب فعله أو ما لا يجب فعله. (فا. دايك 1990: 191).

ثم يؤكد أن للافتتاحية، إلى جانب بنائها الصوري، وظائف متعددة ؛ فهي :

* تقوم تواصليا بوظيفة حجاجية إقناعية، للتأثير في المعارف الاجتماعية للقراء.

* تهدف بفعلها التأثيري، إلى زرع مواقف وإيديولوجيات مجموعة خاصة وسط جمهور واسع.

* تخاطب عبر القارئ العام فاعلي الأحداث المؤثرين، والنخب القوية و رجال السياسة بالأساس.

* تشتغل سياسيا كإنجاز للقوة، كخطوات استراتيجية لشرعنة هيمنة نخبة خاصة أو للمحافظة على توازنات القوى بين مجموعة النخب المختلفة في المجتمع.

* تعيد ثقافيا إنتاج القيم والمعايير المقبولة التي تقوم بواسطتها الأحداث الجديدة. (ف.دايك 1990 : 119 - 120)

يمكن اختزال كل هذا في وظيفة حجاجية خالصة، تنظم الوظائف السياسية والثقافية والإيديولوجية، وتحتل مكانة بارزة في كل مقاربة تحليلية لهذا النوع من الخطاب. من هذا المنظور يدرس فان دايك، الافتتاحية، منطلقا من مجموعة من الخصائص العامة للحجاج، ومعتمدا بعض المفاهيم كأدوات إجرائية تحليلية.

7-2 - الخصائص العامة للحجاج :

يوجز فان دايك الخصائص العامة للحجاج كالتالي (فان دايك 1991: 021 : 221)

* نظرية الحجاج نظرية متعددة المجالات، تتفرع عن نظرية شاملة للخطاب، فخصائص الحجاج تشتق من خصائص الخطاب، والحجاج شكل خاص للغة المستعملة، وللتفاعلات الاجتماعية. وعلى نظرية الحجاج، أن تصف وتفسر البنيات والاستراتيجيات، التي تعطي للخطاب صفة الحجاجية.

* للحجاج قيود تداولية أكثر حرية، وللحجج - في الغالب - طبيعة إثباتية عامة ؛ فأفعالها اللغوية إثباتات قد تنجز طلبا أو وعدا أو تهديدا، دون أن تكون، بالفعل تهديدات أو طلبات أو وعودا.

*ليس الحجاج في حد ذاته فعلا لغويا بالمعنى الصارم، بل هو بنية نصية تلتقي مع الخطاب الكلي أحيانا. فلا يملك، بخلاف الأفعال اللغوية الأخرى، مجموعة خاصة ومحدودة من الشروط الملائمة ؛ ولا ينجز بعبارة القضية المفردة، بل يحتاج إلى قضيتين على الأقل.

*للحجاج أسس ووظائف معرفية. يتوجه حدسيا نحو قبول السامع أو لقارئ للقصد أو للرأي أو للاعتقاد المعياري التقويمي أو للفعل للغوي ؛ وينجز هدفه التواصلي بواسطة العبارة الاستراتيجية للقضايا المفترضة مقبوليتها. أي أنه يشتغل معرفيا كاستراتيجية خطابية إقناعية، تتجه نحو المبادلات الخاصة للنسق الاعتقادي للمتلقي.

7-3- الحجاج والمعرفة :

يربط فان دايك الحجاج بالمعرفة كأساس مركب.

تعبر البنية الحجاجية عن بنية معرفية اعتقادية خاصة، ترتبط بوضع أو حدث خاص جربه المتكلم أو قرأه أو سمع عنه وتسمى نماذج ؛ أو عن بنية اعتقادية عامة ومشتركة اجتماعيا (نصوص، مواقف، قيم، معايير، إيديولوجيات) ؛ أو عن النماذج والاعتقادات العامة معا. وقد يتبأر الحجاج في ما يربط بين النماذج وبين الاعتقادات، فيكون النموذج حاملا تجريبيا للاعتقادات، أو تستعمل الاعتقادات لجعل النماذج حقيقية ومعقولة. (فان دايك 1991: 321)

حين يكون الحجاج تعبيرا نصيا عن الاستراتيجيات المعرفية الحجاجية الخاصة، لا تطبق بنية اعتقادية جاهزة، بل تنشأ متوالية من الخطوات الاستراتيجية والبنيوية، تبحث في الذاكرة العامة والخاصة، لتجعل الاعتقاد المقصود أكثر معقولية ؛ لأن للأفراد نماذج حول الأوضاع التواصلية. هذه النماذج التواصلية أو السياقية حاسمة في الحجاج لأنها تمكن من معرفة اعتقادات السامع / القارئ ؛ والاعتقادات الخاصة أو العامة التي تجعل الاعتقاد المقصود مقبولا.

(مادام معظم الحجاج معتقدات مشتركة تقدم في صورة خطاطة معرفية ومواقف وإيديولوجيات وبناءات من معايير وقيم ومبادئ، فإن الأفراد لا يحاجون حول معتقداتهم الشخصية فقط، بل يبنون مواقفهم، ونماذج أوضاعهم الخاصة كأعضاء ينتمون إلى مجموعة ؛ فتنحرف بالضرورة تمثلات طبقتهم الاجتماعية بواسطة مواقفهم الاجتماعية، التي تؤثر في المواقف الحجاجية) (فان دايك 1990 : 124).

هكذا يوجه الحجاج، في الإعلام، إلى متلق واسع، إلى طبقة اجتماعية، فيأخذ بذلك وظيفة إقناع الجمهور، ويعيد، إقناعيا، إنتاج المواقف المسبقة داخل المجتمع.

من كل هذا يذهب فان دايك (1990 : 120) إلى أن لنظرية الحجاج جوهرا مضاعفا :

* المقاربة البنيوية لمنطق النص غير الصوري، ولاستراتيجيات الإقناع.

* التحليل الوظيفي للاستراتيجيات والتمثيلات الاجتماعية والإدراكية ؛ لأن فهم البنيات النصية للحجاج يقتضي إبراز أدوارها الوظيفية في التسخير التواصلي للأذهان.

بهذا النموذج النظري البنيوي الوظيفي، يقارب فان دايك افتتاحيتي جريدتين محافظتين مشهورتين المايل والسان، ويستنتج، أن القضايا الكبرى للخطاطة الافتتاحية، قد أنجزت جزئيا أو شموليا، بخطوات واستراتيجيات حجاجية بلاغية. فإذا كان التحذير هو الفعل الحجاجي الأساس، فإن الخطوات الحجاجية، التي تدعم هذا التحذير المستنتج، ليست في الواقع إلا توكيدا بلاغيا (غلوا، مجازا، مفردات معجمية درامية) ؛ أو تلطيفا وتنصلات حافظة لماء الوجه ؛ ويستنتج أيضا أن للبنية الحجاجية وظيفة سوسيو ثقافية وسياسية واسعة، تجادل سياسيا من أجل مراقبة الأقليات، وإنتاج هيمنة النخب البيضاء.

7-4- تركيب :

نخلص من تقديمنا لتصور فان دايك إلى بنائه على الصورة التالية:

* نظرية الحجاج جزء من نظرية الخطاب تصف وتفسر البنيات والاستراتيجيات الحجاجية. والحجاج فعل لغوي مركب، وبنية نصية قد تشمل الخطاب ككل، وتشتغل كاستراتيجية خطابية إقناعية.

* تعبر البنية الحجاجية عن النماذج، أو عن الاعتقادات المشتركة ؛ أو عنهما معا أو تتمفصل بينهما. فالحجاج متوالية من الخطوات الاستراتيجية والبنيوية في إطار التفاعل المستمر بين النماذج والاعتقادات.

* نظرية الحجاج مقاربة بنيوية لمنطق النص الطبيعي، ولاستراتيجيات الإقناع الخطابي ؛ وتحليل وظيفي للاستراتيجيات والتمثيلات الاجتماعية والمعرفية.

الحجاج إذن فعل لغوي مركب، يشتغل كاستراتيجية خطابية إقناعية تفاعلية، تربط الفرد بالجماعة والنماذج الشخصية بالمعتقدات العامة، الشيء الذي يقتضي أن تكون نظرية الخطاب قادرة على وصف البنيات والاستراتيجيات الحجاجية بنيويا ووظيفيا.

8- نموذج زامينر بادوفا. V.ZAMMUNER PADOVA

ينطلق زامينر (الخطاب الحجاجي 1987) من أن :

(الأفراد ينخرطون في الحجاج، لتحقيق نتائج مرغوبة ومحددة ؛ وأن الحجاج يحتل موقعا في وضعية للصراع بين اعتقادات متباينة ؛ ويهدف إلى دعم بعض وجهات النظر والدفاع عنها، باعتبارها واردة أو حقيقية، أو أكثر شرعية، بالنسبة إلى محور أو قضية معينة). (زامينر 1987 : 111)

8- 1- العمليات المعرفية :

يركز زامينر على العمليات الإدراكية الموظفة في النصوص الحجاجية، استنادا على الفرضية الآتية :

(أفترض أن العمليات المعرفية تنعكس في المنتوج اللساني، أي في البنية المنطقية والبلاغية، أو اختيار بعض المحتويات القضوية، وترتبط بالعوامل الذاتية، كالأهداف التواصلية وخصائص سياق الإنتاج). (زامينر 1987 : 111)

يحدد زامينر الحجاج من منظور معرفي، بكونه نشاطا تحكمه ثنائية مشكل / حل، إذ يهدف المتكلم / الكاتب إلى تغيير الحقل المفهومي للمتلقى، المرتبط بالمحور(س) والمحاور المُعالقة (ص، ي ..)، وما يصاحبها من معرفة واعتقادات ؛ ليجعل هذا الحقل يتطابق أكثر ما يمكن، مع اعتقاداته ومواقفه ومعرفته. وإذا افترض أن بعض المفاهيم غير مشتركة فيجب أن تتأسس المعرفة أولا، وإن كانت الفضاءات المفهومية المبدعة أو المحال عليها، في الغالب، جد معقدة.

(لما كان الناس يتقاسمون في مجموعة سوسيو ثقافية أنواع الخبر، فإن المتكلم / الكاتب يفترض أن بعض المفاهيم والعلاقات، جزء من العالم التذايتي للخطاب ؛ وأن هناك مفاهيم وعلاقات أخرى، ينبغي أن تنشا وتعطى ورودا مخالفا) (زامينر 1987 : 111)

يعتبر زامينر أن الأهداف المتكلم / الكاتب، دورا حاسما في تشكيل فعل الخطاب ؛ إذ يمكن للخطاب تبعا للأهداف المنشأة، أن يركز أقل أو أكثر على بعض المحاور أو المفاهيم، أو يكون أقل أو أكثر صراحة حول بعض العلاقات الخطابية، أو يصمِّم بنجاح أو لا يصمم إطلاقا. وهذا عامل هام يرتبط بالبنيات والمجالات المعرفية التي يدخل إليها المتكلم/ الكاتب ويختارها للاستعمال في تواصله. فقد يختلف الأفراد إلى حد بعيد، حول المعرفة المفيدة الأساس، وحول الكيفية التي تكون بها المعرفة مشتركة ومتغيرة وواسعة ومنظمة. وقد تضاف إلى الاختلافات عوامل أخرى.

(تساهم في اختلافات صور الخطاب عوامل أخرى، كالسن والجنس والأوضاع التربوية، وإدراك المتكلم لسياق الإنتاج...، كما ترتبط جهات الخطاب، ونوع الخطاب، بطريقة الإنتاج) (زامينر 1987 : 211)

في هذا المنظور تتحدد الخطاطة الحجاجية النموذجية، لدى زامينر، بكونها تشمل عرضا صريحا لمعتقدات الكاتب ومعتقدات الذي يخالفه، وحديثا عن الوقائع التي تحمل الاعتقادات المشتركة ؛ وتثبت أن الاعتقادات غير المشتركة حاليا مخطئة ؛ وأن الحجاج ليس جردا بسيطا للاعتقادات المشتركة. لذا لا نجد لوصف المكونات الدنيا للحجاج، إلا طريقين تطبيقيين بارزين : من الوقائع إلى الاعتقادات، ومن الاعتقادات إلى الوقائع.

(إن التنظيم المحتمل للحجاج صعب نظرا لتعدد مستوياته ؛ فقد تشتغل مقاطع قليلة (وقائع / اعتقادات) كواقعة مركبة تدعم معتقدا ؛ أو يؤسس معتقد مركب على واقعة مفردة. قد نلاحظ في أغلب السياقات موقع الحجة صريحا ؛ أو يكون الحجاج غير مباشر فيترك للمتلقي استنباطه من الخبر المعلن صراحة). (زامينر 1987: 113).

هناك، حسب زامينر بنيات حجاجية مختلفة غير مقنعة أو غير قابلة للفهم، تختلف كفايتها باختلاف المتلقين، أي في العلاقة بمتغيرات سياق الإنتاج والتلقي. فكل بنية حجاجية تقويم ذاتي للمهارات التي تتطلبها الأهداف المرسومة، في سياق خاص للإنتاج. ولما كانت الحجج، قاعديا، برهنات منطقية، بلغة طبيعية انفعالية ؛ فهناك عوامل مختلفة تساهم في تحديد كفاية الحجاج المنتج. من بين العوامل القدرات اللسانية والمنطقية الحاسمة في التميز بين الأفراد، ومعرفة المجال الخاص والجوانب المختلفة لمحور الجدال، والمهارات البلاغية الإقناعية، ومعرفة التوقعات والمعايير الثقافية التي تساهم أيضا في الكفاية الحجاجية خاصة في السياق الحواري. (زامينر 1987 : 113).

8-2- ملاحظات حول الاستراتيجيات :

يسجل زامينر في نهاية مقاربته مجموعة ملاحظات حول الاستراتيجيات : (زامينر 1987 : 114 - 115) :

1 - إن الاستراتيجيات التي يتبعها الأفراد في الحجاج متنوعة، غير أن بعضها أكثر نمذجة، أو حسما في مقبولية الحجاج : (استعمال المقدمات، السحب الصريح للنتائج، التقطيعات الدلالية، الإثباتات). يصدق هذا على الاستراتيجيات الواسعة، المُبنينة لأجزاء النص الكلي.

2 - إن اختيار الاستراتيجيات يرتبط بأهداف الأشخاص ؛ وبمعرفة المحور، في موضع أو مقام معين، وتكون بعضها غير ملائمة للمتطلبات والقيود النصية والسياقية، لأنها تغفلها ، أو تنتج عن تخمين غير دقيق، لخصائص سياق الإنتاج.

3 - قد ينجح بعض الأفراد في الدفاع عن آرائهم، بتكوين حجاج مفهوم ومقبول، وإن استعملوا طرقا مغايرة. وقد يختار نفس الأفراد طرقا أخرى، في مناسبات مخالفة، ومع اختلافات بارزة في السياق.

4 - يرتبط استعمال الاستراتيجيات واختباراتها بجهات وأنواع الخطاب ؛ بمعنى أنّ النوع أو الجهة الخاصة، ينتخبان أو يقصيان إمكانية الالتجاء إلى استراتيجية معينة، ويحددان كيفية أو ضرورة إنجازها.

5 - إذا كان من الممكن نظريا، أن تحدد الاستراتيجيات والبنيات الحجاجية، لأساس معرفي معطى، أو مجموعة معتقدات،

أو نوع من السياقات، إلخ... فإنه لا توجد في إنتاجات الحياة الواقعية، بنيات صارمة يستعملها المتكلم أو السامع أو يلزمان باستعمالها ؛ وإنما هناك نماذج مفضلة، تستعمل بكثرة، من طرف بعض الأفراد، في سياق معين، أو بالنسبة لجهة معينة. ولن يوجد نموذج حجاجي، يُنَمذج الإنجاز البشري، إلا وفقط إذا، واجه البنيات والمبادئ العامة.

8-3- تركيب :

نخلص إلى صياغة تصور زامينر في البناء التالي :

* الحجاج نشاط داخل الصراع بين الاعتقادات، وعمليات إدراكية تنعكس في المنتوج اللساني، وترتبط بالعوامل التداولية ؛ وتساهم في تشكيل فعل الخطاب وفي اختلافات صوره، عواملُ ذاتية واجتماعية وإدراكية ؛ ويرتبط نوعه وجهاته بطريقة الإنتاج.

* تحدد الكفاية الحجاجية بالقدرات اللسانية والمنطقية والبلاغية والمعرفية والسياقية ؛ وكل بنية حجاجية تقويم للمهارات في سياق خاص للإنتاج. وعلى الاستراتيجيات الحجاجية ملاءمة المتطلبات والقيود النصية، ووصف سياق الإنتاج والتلقي.

* تحدد الاستراتيجيات والبنيات الحجاجية نظريا، استنادا على أساس معرفي أو اعتقادي أو سياقي، ولا توجد في الحياة العملية إلا نماذج مفضلة. لذا وجب على النحو الحجاجي أن يواجه البنيات والمبادئ العامة.

الحجاج إذن نشاط إقناعي يتخذ صورة خطاب، يقوم على الاعتقادات والوقائع ؛ وتشكله عوامل ذاتية واجتماعية ومعرفية ؛ وتتحدد كفايته قدراتٌ نصية وسياقية. يشتغل كاستراتيجيات توظف كل العوامل والقدرات، ليكون الحجاج ناجحا وفعالا.

9 ـ إعادة بناء الخطاب الحجاجي :

ترسم النظرية المعيارية للحجاج نموذجا مثاليا للحجاج كما ينبغي أن يكون، وتقترح النظرية الوصفية للحجاج نماذج تتناول الممارسة الحجاجية كما هي في الواقع. لكن ألا يمكن للنظريتين معا أن تتوافقا في برنامج موحد للبحث، دون أن تختلط الأهداف النظرية ؟. تتجمد هذه الرغبة التوفيقية في المحاولة الأخيرة لإعادة بناء نظرية الخطاب الحجاجي (إيمرين. كروتندورست. جاكسون. جاكوبس 1991) بدمج البرنامج المعياري للنظرية التداولية الجدلية (إيمرين وكروتندورست، من 1984 إلى 1992) والبرنامج الوصفي للحجاج الحواري (جاكسون وجاكوبس من 1980 إلى 1983). كيف يبرر هذا الإدماج ؟ وهل له مسوغات أخرى غير المبرر النظري العام ؟ وكيف يتم تجريبيا وعمليا ؟

9 ـ 1 ـ مبررات الإدماج :

إن البرنامجين وإن كانت لهما أصول مستقلة، واختلفت الوجهة المعيارية للنظرية التداولية الجدلية، عن الوجهة الوصفية للحجاج الحواري، يعتبران الحجاج عملية خطابية تفاعلية، ويوظفان نظرية الأفعال اللغوية، ومبادئ كرايس للتفكير العملي. وهذا يشجع على إدماجهما في برنامج موحد هذه خطوطه العامة (كرايج 1996 : 125 ـ 126) :

* الفعل اللغوي ظاهرة ذات تنظيم طبيعي معياري، تخضع شروط إنجازها لمبادئ العقلانية ؛ وتصاغ نظريا بواسطة مبدأ التعاون الكرايسي.

*يعتبر التحليل التداولي الجدلي الحجاج فعلا لغويا مركبا يحقق الإحالات الجوهرية للجدل التداولي (الخارجية، الاجتماعية، الوظيفية، الجدلية) ؛ وتنظر مساهمة الحجاج

الحواري إلى إنتاج وتأويل الأفعال اللغوية داخل سياق أنشطة الأهداف الموجهة، فتعتبر الأفعال اللغوية عناصر في تصميمات واسعة.

* لبرنامج البحث في الحجاج قانون مثالي لتوجيه المحادثات الخلافية، يقتضي شروطا عالية الرتبة، ويقدمها أساسا هاما لتقويم مشروعية النماذج المعيارية للحجاج انسجاما مع معيار المشروعية والمشروعية التذايتية.

* لا ينحصر البناء التحليلي للخطاب الحجاجي في تطبيق النموذج المعياري على الخطاب الواقعي، وإنما يتطلب أيضا إدماج الكفايات الوصفية والمعيارية ؛ لأن النموذج المثالي للمحادثة الخلافية، غالبا ما ينتقل من الأهداف الفعلية إلى المساهمين في الخطاب.

* التعاون بين الجدل التداولي وبين الحجاج الحواري بديهي، لأن البناء التحليلي للخطاب يؤسس تجريبيا ومعياريا ؛ ولأن هدف إعادة البناء التحليلي، هو تمثيل الخطاب الواقعي في بنية، تتوافق أكثر مع النموذج المثالي للحديث المعياري. هكذا تقارن الممارسة الفعلية بالمثال.

9-2- مكونات البرنامج :

لقد تأكد من خلال إعادة تحليل الخطاب الحجاجي وجود ثغرة تلازم الممارسة الحجاجية العملية والنموذج المعياري، وقدمت بعض الحلول لإغلاقها. ففي دراسة تجريبية لطرف ثالث، وسيط في الخلاف، ظهر أن هذا الوسيط يضع استراتيجية للأدوات الحوارية، ليدفع المتخالفين إلى الانخراط في معايير الحديث

العقلاني ؛ وذلك بالاشتغال على نموذج معياري ضمني، يكاد يشبه النموذج النظري للجدل التداولي. تقود هذه الملاحظة إلى اقتراحات هامة وجديدة، يجب أن تنضاف إلى النموذج النظري، كنوع جديد من النظرية العملية القائمة على معرفة جيدة بحدود وقيود العالم الواقعي. لذا سيتبأر البحث على الثغرة الموجودة بين النموذج المعياري للحديث الخلافي المشتق فلسفيا، وبين الممارسات الخطابية الفعلية، ويسعى إلى تحديد الاستراتيجيات الخطابية لعبور الثغرة.

يقوم البرنامج على الحوار بين الجدل التداولي وبين الحجاج الحواري ؛ ويشمل خمسة مكونات، تقوم على مجموعة من التضمنات : (كرايج 1961: 127)

* المكون الفلسفي حيث تؤكد مفاهيم العقلانية والمقبولية على معقولية وضرورة قياسات الأرضية المشتركة في الممارسة، حتى تسود المحادثة الخلافية.

* المكون المعياري حيث يدمج مفهوم استراتيجية الحجة التي يتبناها النموذج المعياري، لتوسيع نظرية التداول الجدلي.

* المكون التحليلي حيث الحاجة إلى نظرية الإلزام التواصلي لتحديد الشروط الملزمة للمشاركين باختزال الاختلاف بين خطاباتهم وبين إعادة التحليل الجدلي لهذه الخطابات.

* المكون التجريبي حيث تمحص النتائج العملية لمختلف طرق وصف الحجاج.

* المكون العملي حيث تنظر الطرق الموجهة للخطاب، لينتظم مع النموذج المعياري للحديث الخلافي.

9-3- تركيب :

يمكن اختزال نظرية إعادة بناء الخطاب الحجاجي في النقط التالية :

* الحجاج عملية خطابية تفاعلية، والفعل اللغوي طبيعي ومعياري وحواري وعقلاني، يتحقق في فعل لغوي مركب، أو أفعال لغوية تنتج وتؤول كعناصر في تصميمات واسعة.

* للبرنامج الموحد سنن مثالي يوجه المحادثات الخلافية، بتطبيق شروط النماذج على الخطاب الواقعي، ودمج الكفايات الوصفية والمعيارية، فيؤدي التعاون بين الجدل التداولي وبين الحجاج الحواري إلى تأسيس البناء التحليلي تجريبيا ومعياريا.

* تهدف إعادة البناء إلى تجريد الخطاب الواقعي في بنية معيارية، وتركز على تجاوز الهوة الموجودة بين النموذج المعياري وبين الممارسات الخطابية، باعتماد استراتيجيات خطابية فلسفية ومعيارية وتحليلية وتجريبية وعملية.

هكذا يكون النموذج المشترك محاولة توفيقية، توجه لإشباع المتطلبات المعيارية في دراسة الحجاج، لتواجه التعارض القائم بين المعايير الحجاجية الصارمة، وبين الحجاج كممارسة عملية مرنة ومتقلبة ؛ وتقرب المسافة بين الجوانب التجريبية وبين الأسس المعيارية ؛ ولتتأسس دراسات الحجاج على فهم واسع للأفعال اللغوية.

خلاصـة

بعد أن حددنا خريطة البحث للكشف عن مفهوم الحجاج في ثلاثة مواقع : البلاغة، المنطق، اللسانيات ؛ وفصلنا القول في كل موقع بعرضنا لنماذجه البارزة، نعيد صياغة الخريطة الكلية في خلاصة مركزة.

1 ـ اهتم البلاغيون التقليديون بتصنيف أنواع الخطابات وأنواع الحجج، وأشكال الجمهور والطرق الاستدلالية، وحددوا للخطيب نوع السلوك الخطابي الذي ينبغي أن يتبعه مجاراة لطبيعة الحضور، ومحاربة للتلاعبات اللفظية والحجاج السيئ النية ؛ مما جعل النموذج الحجاجي البلاغي التقليدي، نموذجا مثاليا معياريا، يضع الخطوط والحدود، ويرسم معايير الفعل الخطابي، وينأى عن الممارسة الخطابية الفعلية. من هنا يصبح الحجاج مجموعة من القواعد التصنيفية التعليمية البعيدة عن وصف التفاعلات الخطابية وتفسير آلياتها وطرق اشتغالها.

2 ـ تضعنا البلاغة الحديثة ـ كما تجسدت لدى بيرلمان ـ أمام مواجهة خطابية جدلية أحادية الوجهة، ترتبط بقضية أو أطروحة، يستند فيها الخطيب على تقنياته الحجاجية ومكانته الاجتماعية ليعدل موقف المتلقي أو يعززه ؛ فتستمر بذلك في وجهتها التقليدية، إذ لا يزال الحجاج مقاومة للانحرافات الخطابية، وإن حاول بيرلمان أن يعطيه وضعا متميزا، بفتحه أمام الممارسة الاجتماعية، وجعله أداة لوصف الممكن والمحتمل، ومنهجا لدراسة العلوم الاجتماعية، التي لا تصفها الآليات المنطقية

الصارمة. ولا يزال أيضا يستند على نفس العلاقات التواصلية (الخطيب ـ المتلقي) الهادفة إلى إحداث تعديل في الأذهان. ومع ذلك، فالحجاج تقنيات تنتظم في عملية جدلية، وتتجه صوب هدف محدد ؛ إنه آلة خطابية منظمة لا نعرف كيف تبنى وتشتغل.

3 ـ سارت المقاربة المنطقية للحجاج في وجهتين متوازيتين، حاولتا معا تحقيق نفس الهدف، بإعطاء الحجاج سمة عقلانية، وإكسابه مظهرا منطقيا، وإن اختلفتا في الرؤية والمرجعية.

يتحدد الحجاج لدى تولمين في كونه حجاجا منطقيا، يستند على المنطق الجيهي لتنظيم الحجج في الوظيفة التعليلية كوظيفة أساس، ويحاكي في بنائه بناء المحاكمة العقلانية. تشتغل هذه الآلة الحجاجية، لإقصاء أو قبول الحجج وفق خطاطة مرحلية، تسير في وجهة محددة ؛ لكن هذه الآلة لا تشتغل إلا على السطح، ولا تهتم بالتفاعلات الخطابية، غايتها بناء نموذج للمنطق العملي يتماثل من الممارسة القانونية كممارسة عقلانية ثابتة.

أما عند كريز وفينو، فتتم المواجهة بين الحجاج وبين المنطق الرياضي ؛ إذ تبرز السمة الذاتية للخطاب، ويتخذ الحجاج سمة النشاط الخطابي الغائي، فيخرج من دائرة المنطق الرياضي، ويستدعي منطقا من نوع آخر ؛ منطقا طبيعيا يركز على الأبعاد الذاتية، ويدمج المقولات البلاغية ؛ منطقا يتموضع بين البلاغة والمنطق الصوري. يقدم هذا النموذج إمكانيات قرائية، إذ يجعل من الخطاب ومستوياته منطلقه الأول، ويقيم تصنيفا بين أنواع الخطابات، استنادا على مفهوم الغائية، ويتتبع دور الحجاج في بناء وتنظيم وتحليل الخطاب. الحجاج في هذا المنظور منطق طبيعي بلاغي، استراتيجية خطابية تنظيمية، ودراسته تعني الكشف عن الآليات التي يتم بها بناء الخطاب.

تقدم المقاربة المنطقية إذن المسوغات التي تجعل من الحجاج ومن دراسته ممارسة عقلانية، ذات طبيعة متميزة، تستحق الدراسة العلمية المنظمة، وإن ظل دورها ينحصر في البناء والاستدلال النظري.

4 ـ تتناول التداوليات المدمجة ـ لدى ديكرو وأنسكومبر ـ مفهوم الحجاج باعتباره ظاهرة لسانية تخضع كغيرها من الظواهر الدلالية للوصف الدلالي، بالتركيز على المحتوى، وربط المستوى التداولي بالبنية التركيبية مباشرة. وتشتغل هذه الآلة في وصف الفعل الحجاجي، استنادا على سلسلة من المفاهيم الأولية والأدوات الإجرائية، فتسند إلى المقولات محتويات تخصصها وتصورنها، وتحول المحتويات اعتمادا على القوانين الحجاجية ؛ ثم تستنبط الوجهة الحجاجية الشاملة، الموجهة لتحقيق فعل الحجاج.

يعمل موشلر على توسيع وتطبيق وإعادة صياغة نظرية التداوليات المدمجة، بتبني منطلقاتها ومفاهيمها وتصوراتها الأساسية ؛ ويسير بها نحو ظواهر لسانية أعقد من الجملة، ليجعل منها آلة لوصف البنيات الحجاجية الحوارية.

لقد انحصر هم التداوليات المدمجة في بناء آلة نظرية للوصف الدلالي، وعملت على تطبيقها على بعض الظواهر الحجاجية، غير أن تطبيقاتها، لم تتجاوز مستوى الجملة، أو البنيات الحوارية، حتى استحضارها لبعض المفاهيم التداولية والقولية، يظل باعتبارها تجريدات واقتضاءات لمؤشرات مقولية، نصل إليها بالاشتغال على التحققات اللغوية السطحية للعبارة اللسانية. هذا لا يمنع من إمكانية مساهمتها في نظرية عامة للخطاب الحجاجي ما دامت تجعل من السلوك الحجاجي سلوكا جدليا متناميا.

5 ـ شكلت النظرية التداولية، وخاصة نظرية الأفعال اللغوية مجالا خصبا للعديد من المقاربات التي تناولت الظاهرة الحجاجية. لنصغ من هذه المقاربات تصورا متكاملا :

* نظرية الحجاج نموذج مثالي، لبناء معياري نسقي للخطاب ؛ فهي تحليل جدلي تداولي، موضوعه الفعل اللغوي الحجاجي، كفعل مركب، يرتبط، تواصليا، بحدث لغوي، وأهداف تفاعلية مرحلية ؛ يشتغل التحليل كاستراتيجية تنظم الحدث اللغوي بنيويا، وتوزع أفعاله تفاعليا، وتربط المعيار بالوظيفة ؛ وتتوجه لحل خلاف محدد، وتأويل مراحل الخطاب، استنادا على القوة التواصلية الحجاجية للأفعال اللغوية الضمنية المنجزة.

* الحجاج آلية حوارية تداولية تنظيمية، تدير الخلاف، في إطار تناوب حواري تعاوني، تخضع فيه الحجج للنشاط الكلي للفعل اللغوي، لتنتهي إلى الوفاق وتقوية الإجماع. الحجاج، إذن، طبيعة عقلانية واستراتيجية ؛ يتحقق كمقطع موسع تنتظم داخله الأفعال الفردية، وفق شروط خاصة للإنجاز.

* تُدمج العلاقة الإقناعية، بأبعادها التداولية والتواصلية والذاتية، داخل نظرية الحجاج كنتيجة للتفاعل بين النص والسياق، فيشتغل الحجاج كفعل لغوي بالخضوع لشروط الفعل الإنجازي.

* إذا أزلنا الفوارق بين الحجاج الجدالي والحجاج الحواري، يفقد الفعل اللغوي الحجاجي سمته التعاونية، وتنحصر معالجته داخل نظرية الأفعال اللغوية، بإقصاء المسلمات الحوارية.

* يرتبط الحجاج بالهويات ؛ ويضعه داخل سياق تواصلي تفاعلي، حيث تشتغل الاستراتيجيات الحجاجية لاستثمار الهويات، والقضاء على الخلاف، والعوائق الذاتية.

* الحجاج فعل لغوي مركب، واستراتيجية إدراكية إقناعية، تربط المعتقدات الشخصية بالتمثلات الاجتماعية ؛ ونظرية الخطاب نظرية وصفية بنيوية تصف البنيات والاستراتيجيات الحجاجية.

* **الحجاج نشاط إقناعي خطابي**، يقوم على الاعتقادات والوقائع، **ذو كفاية نصية وسياقية**، يشتغل كاستراتيجيات، توظف العوامل الذاتية والقدرات الخطابية، ليحقق النجاح والفعالية.

تكاد كل هذه النماذج تندرج في نظرية الأفعال اللغوية، وسواء ربطته بالإقناع أو بالخلاف أو بالمعرفة أو بالهويات، فإنها تجعل منه نشاطا خطابيا، يتجسد في فعل لغوي مركب أو موسع، يشتغل كاستراتيجية تنظيمية للخطاب، تنطلق من قضية (حدث)، وتحمل موقفا أو أطروحة ؛ فتنظم الحدث، وتوزع أفعاله، مستندة على القوة الحجاجية للأفعال اللغوية الضمنية المنجزة المحترمة لشروط الإنجاز، وتوظف كل المعطيات النصية السياقية والتفاعلية. هكذا تسير في خط تصاعدي جدلي نحو هدف محدد، واصفة الفعل اللغوي الحجاجي في كل تحققاته الخفية والمتجلية. بهذا تكون نظرية وصفية بنيوية تصف البنيات والاستراتيجيات الحجاجية.

إذا كانت هذه الخلاصة تنظيما نظريا لمفهوم الحجاج في المقاربات الثلاث، ورصدا لحدود كل تصور وقدراته الإجرائية والتحليلية. فأي هذه المقاربات أقرب إلى وصف وتفسير الاستراتيجيات الحجاجية للخطاب ؟.

انسجاما مع منهجية التبني والإقصاء التي مارسناها في بداية تحديدنا لخريطة الحجاج، وحصرناها في المقاربات الثلاث، باعتبارها أقرب إلى الخطاب، واعتبارا لكون الخطاب أيا كان تحققه، يملك خصائص عامة، لا مجال لتفصيل القول فيها، في هذا المؤلف، نلجا إلى نفس تقنية الإقصاء والتبني، لنتبنى المقاربة الأكثر قدرة على وصف وتفسير الخطاب.

فإذا اعتبرنا الخطاب نصا قوليا ذاتيا وتواصليا، يتفاعل مع سياقاته المختلفة، ويملك القدرة على تحريك أو خلق التفاعل، أي أن الخطاب نشاط لغوي حجاجي ذو قدرة تأثيرية وكفاية تفاعلية، وهما خاصيتان لا تتحققان إلا بفضل الوظيفة الحجاجية، وهي وظيفة خطابية تفاعلية تقيم جدلا بين النص والسياق والذوات القولية، تركنا النموذج الحجاجي البلاغي، لكونه نموذجا تصنيفيا، لا يربط الحجج المصنفة بالعلاقات النصية والممارسة الخطابية، وأبعدنا المقاربات المنطقية، التي انشغلت ببناء المنطق الحجاجي، وتبنينا المقاربة اللسانية الأقرب من الممارسة الخطابية.

لكن داخل المقاربة اللسانية، نحتاج أيضا إلى الحسم، لأنها في الواقع مقاربتان مختلفتان ومتفاوتتا الكفاية، فالتداوليات المدمجة، وإن كانت تعتبر السلوك الحجاجي سلوكا جدليا متناميا، فإنها لم تقدم النموذج الكفء لتحليل الخطاب الحجاجي، لأنها انحصرت في بناء آلة نظرية للوصف الدلالي، وأغفلت جوانب الخطاب الذاتية والسياقية والتفاعلية، مما يقتضي تركها بدورها، والانصراف إلى نظرية الأفعال اللغوية. ذلك أن النماذج والمقاربات المختلفة والمؤطرة داخل نظرية الأفعال اللغوية، ولكونها تعتبر النشاط الحجاجي فعلا لغويا مركبا أو موسعا يتفاعل بحدث لغوي، وينظمه بنيويا وتفاعليا، ويشتغل كاستراتيجية خطابية إقناعية، تنظم الحجج وتعطيها خصوصية سياقية، تخضعها للنشاط الكلي للفعل اللغوي ؛ تجعلنا نتبنى نظرية الأفعال للغوية، ونعتبرها نظرية للخطاب، مؤهلة إلى حد بعيد، لوصف البنيات والاستراتيجيات الحجاجية الخطابية.

بيبليوغرافيا

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (1973) ؛ كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج. تحقيق عبد المجيد تركي. بيروت : المطبعة الكاثوليكية.

دايك، ت، أ، فان (1993) ؛ الحجاج والعنصرية. ترجمة محمد طروس، مجلة الحكمة، عدد،2 مطبعة المعارف الجديدة. الدار البيضاء.

طروس، محمد (1993) ؛ النص الفيلمي، الالتحام والتماسك (دراسة لنيل دبلوم الدراسات العليا) معد للطبع.

طه، عبد الرحمان (1987) ؛ في أصول الحوار وتجديد علم الكلام. المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع. الدار البيضاء.

..............(1987) ؛ مراتب الحجاج وقياس التمثيل، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس.

..............(1994) ؛ التواصل والحجاج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

غرايس، بول (1992) ؛ منطق الحوار. ترجمة محمد طروس، مجلة الحكمة، عدد 1 ، مطبعة المعارف الجديدة، الدار البيضاء.

صمود، حمادي (1997) ؛ أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم. حمادي صمود، هشام الريفي، عبد الله صولة وآخرون. منوبة : جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية.

ANGENOT, M.(1982) ;La Parole pamphlétaire,Payot.
ARISTOTE , (1984) ; Organon V, les topiques, trad.J.Tricot, Vrin.
ARISTOTE , (1987) ; Organon VI, les réfutations sophistiques, trad.J.Tricot, Vrin.
ARISTOTE , (1931-1973) ; Rhétorique, trad.M.Dufour et A. Wartelle. Les Belles lettres,3 vol.
ARNOLD, A et **NICOLE, P**.(1962) La logique ou l'art de pense ; Flammarion.
BELLENGER, Lionel.(1980) L'argumentation : Connaissance du problème, applications pratiques. Paris, ESF.
BELLENGER, Lionel.(1988) L'argumentation : Principes et méthodes ; 3ème éd...Paris, Entreprise moderne d'édition.
BLAIR, J, Antony (1987) ; Argumentation, inquiry and speech act theory ; in argumentation : prespectives and approaches, proceedings of the conference on argumentation 1986. Dordrecht.
BLANCHE, R. (1973) Le Raisonnement ; PUF.
BOUVIER, ALban. (1995) ; L'Argumentation philosophique : étude de sociologie cognitive. Paris : presses universitaires dr France.
BRETON, Philippe (1996) ; L'Argumentation dans la communication. Paris, la Découverte.
CICERON (1964) ; L'Orateur, trad. A. Yon, Les Belles Lettres.
DESCARTES,R (1952) ; Œuvres. Paris, Garnier.
DUCROT Oswald (1980) ; Les Echelles argumentatives. Les Editions de minuit.
DUCROT Oswald et **ANSCOMBRE, J-C** (1983) ; L'Argumentation dans la langue. Liège, Mardaga.
EMEREN, F. Van (1987) ; For reason's sake : Maximal argumentative analysis of discourse. in argumentation : perspectives and approaches, proceedings of the conference on argumentation 1986. dordrecht : Foris publications.
FOUCAULT, Michel (1969) L'Archéologie du savoir. Paris : Gallimard.
------------------ (1971) L'Ordre du discours. Paris : Gallimard.
FOUQUIE, Paul (1962) ; Dictionnaire de la langue philosophique. PUF.
GOUCHIER, Henri (1973) Descartes : essais sur le " discours de la méthode ", la métaphysique et la morale. 3 éd.. Paris : J. Virn.

GRICE. H. Paul (1975) Logic and conversation. in **P. Cole & J. Morgan** (Eds), Syntax and semantics. volume 3 : Speech acts : **New York** : Academic Press.

GRIZE, Jean-Blaise (1982) ; De la logique à l'argumentation. Genève : Droz.

------------------------ (1990) ; Logique et langage. Ophrys.

JAKOBSON, R. (1963) ; Essais de linguistique générale. les Editions de minuit.

JEAN - JAQUES ROBRIEUX (1993) ; Eléments de rhétorique et d'argumentation, Dunod, Paris.

KLINE, L, Susan (1987) ; Identity management and argumentative discourse. in argumentation : percpectives and approaches, proceedings of the conferences on argumentation 1986. Dordrecht : Foris publications.

KUNST-Gnamus,O (1987) ; Argumentation and persuasion. in argumentation : perspectives and approaches, proceedings of the conference on argumentation 1986. Dordrecht : Foris publications.

LALANDE, André (1951) ; Vocabulaire technique et critique de la philosophie. Paris : PUF.

MAINGUENEAU, Dominique (1976) Initiation aux méthodes de l'analyse du discours : problèmes et perspectives. Paris : Hachette.

------------------------ (1984) ; Genèse du discours. Liége : P. Mardaga.

MAYER, Michel (1993) ; Logique, langage et argumentation. Paris, Hachette.

MOESCHLER , Jacques (1985) ; Argumentation et conversation : éléments pour une analyse pragmatique du discours. Paris, Hatier.

PERELMAN, Chaim (1970) ; Le Champ de l'argumentation. Paris, Presse universitaires de France.

---------------------------- (1988) ; L'Empire rhétorique : rhétorique et argumentation. Paris, J. Vrin.

PERELMAN, Chaim et **Lucie Olberchts- Tyteca** (1983) ; Traité de l'argumentation : la nouvelle rhétorique. 4e éd ; Bruxelles : Ed. De l'Université de Bruxelles.

PLANTAIN, Christian (1990) ; Essais sur l'argumentation : introduction à l'étude linguistique de la parole argumentative. Paris, Kimé.

PLATON (1938-1973) Œuvres complètes. 4 vol. Paris : Les Belles lettres.

OLERON, Pierre (1983) ; L'Argumentation. Paris, PUF.

ROBRIEUX, Jean-Jaques (1993) ; Eléments de rhétorique et d'argumentation. Paris : Dunond.

SALLY,Jackson (1987) ; Rational and pragmatic aspect of argument. in argumentation : perspectives and approaches, proceedings of the conference on argumentation 1986. dordrecht : Foris publications.

SCOTT, Jakobs (1987) The management of disagreement in conversation. in argumentation : perspectives and approaches, priceedings of the conference on argumentation 1986. Dordrecht : Foris publications.

SEARLE,J,R.(1969) ; Speech acts. An essay in the philosophy of language. Cambridge, England : Cambridge University Press.

SIMONET, Reneé (1990) L'Argumentation : stratégie et tactique. Paris, Editions d'organisation.

TERRE, Dominique (1998) ; Les Dérives de l'argumentation scientique. Paris, Presse universitaire de France.

TOULMIN, Stephen,E (1958) ; The Uses of arguments. Cambridge, England : Cambridge University Press.

------------------------------ (1993) ; Les Usages de l'argumentation. trad. Philippe de Brabanter. Paris, Presses universitaires de France.

VIGNAUX, Georges (1976) ; L'Argumentation : essai sur une logique discursive ; préf. De Jean-Blaise Grize.. Genève : Droz.

--------------------------- (1988) ; Le Discours acteur du monde : énonciation, argumentation et cognition. Gap : Ophrys.

WALTON,Douglas N (1982) ; Topical relevance in argumentation ; Amsterdam : J. Benjamins.

ZAMMNER,V. Padova (1990) ; Argumentative discourse. in discours : représentations et interprétations. Etudes rassemblées par Michel Charolles et all. Presses universitaires de Nancy.

فهرست



يفترض هذا الكتاب أن الخطاب لا يكتسب سمته الخطابية إلا مما يقوم به من وظائف؛ وأن نسيجه الوظيفي يتمحور حول الوظيفة الحجاجية كوظيفة أساس، مسؤولة عن توليد الفعل الخطابي؛ فلا خطاب بدون وظيفة ولا وظيفة بدون حجاج. كيف نرصد السمة الحجاجية للخطاب ؟ ما خصائصها ؟ كيف تشتغل؟ كيف تبنين وتُبنين الخطاب؟ كيف ننتقل من العام إلى الخاص، من المفهوم المجرد للخطاب إلى تحققاته المتنوعة ، فنجعل من مفهوم الحجاج وتقنياته وآلياته، أدوات إجرائية تحليلية، قادرة على دراسة أشكال الخطاب، وإبراز تحققاته الحجاجية ؟.

يرصد الكتاب إذن الحجاج كمفهوم مركزي، ويتتبعه في التراث البلاغي والمنطقي واللساني، ويحاول إعادة صياغته كآليات واستراتيجيات خطابية، مقصيا كل المقاربات التي لا تنحو هذا المنحى.





40 د.